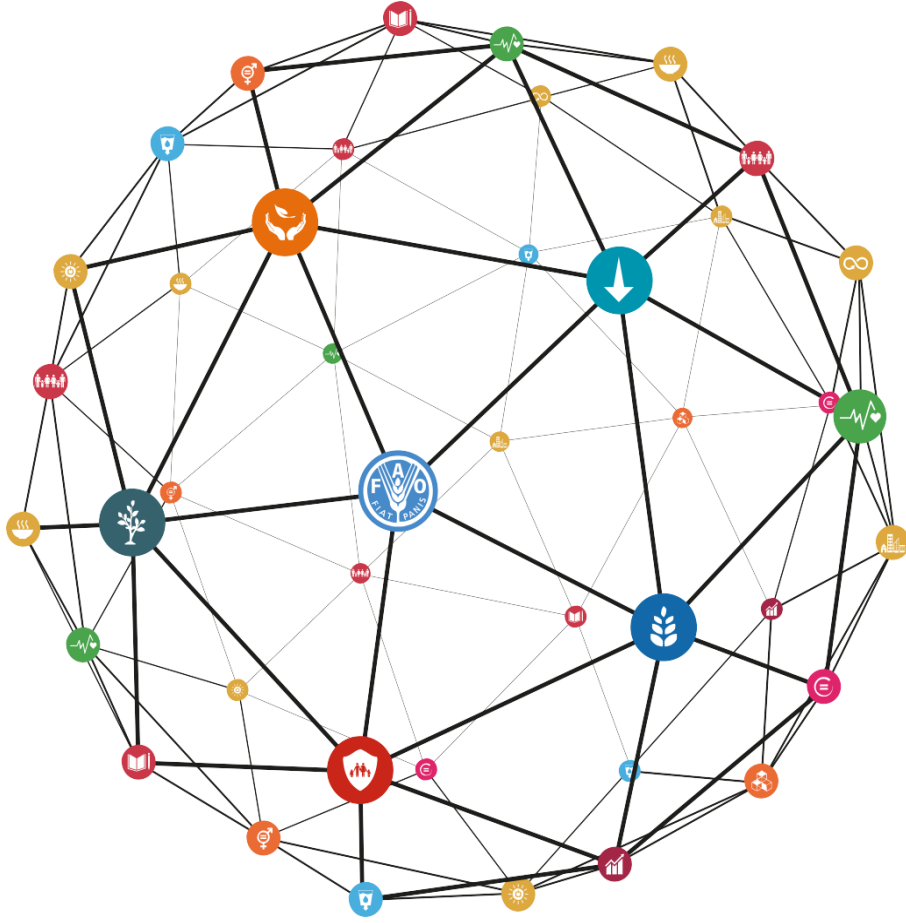


C 2017/3

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



الخطة المتوسطة الأجل
للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل
والميزانية للفترة 2018-2019
المقدمان من المدير العام



الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطانها أو بتعيين حدودها وتخومها.

جميع حقوق الطبع محفوظة. تشجع الفاو على إعادة إنتاج ونشر النصوص، والمنتجات الإعلامية، والبيانات المتوفرة عليه. ويمكن نسخ المحتوى، وطبعه، وتحميله بغرض الدراسات الخاصة، والأبحاث، والأهداف التعليمية، والاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية إلا في حال تمت الإشارة إلى خلاف ذلك، وشرط الإشارة إلى أن منظمة الفاو هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة الفاو على آراء المستخدمين، وعلى المنتجات، أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه طلبات الترجمة، وحقوق التصرف، وإعادة البيع، والاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى copyright@fao.org.

وتتوفر منتجات الفاو المعلوماتية على موقع المنظمة (www.fao.org/publications)، ويمكن شراؤها على publications-sales@fao.org

تقديم المدير العام

في تحقيق 40 مقصداً من مقاصد 15 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة التي تُقاس بالاستناد إلى 53 مؤشراً. وإنّ الموازنة بين الوثائق الاستراتيجية للمنظمة وخطة عام 2030 هي نتيجة عملية سارت من دون عقبات لسببين رئيسيين اثنين.

أولهما أنّ المكانة المركزية التي تحتلها الأغذية والزراعة في خطة التنمية المستدامة تعني أنّ عمل المنظمة مجدٍ بصورة لا تنفصم بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة. وتساهم المنظمة بالفعل في تحقيق خطة عام 2030 من خلال الوفاء بولايتها ودستورها اللذين يضعان "ضمان تحرير البشرية من الجوع" في صميم عملها.

وثانيهما أنّ المنظمة قد باشرت، في سنة 2012، التحول- الذي بات راسخاً تماماً الآن - من الاستجابة العمودية للتحديات المتصلة بالأغذية والزراعة إلى نهج مترابط وهو ما يلزم تحديداً للاستجابة للطابع المتكامل وغير المجزأ والمترابط لأهداف التنمية المستدامة.

لذا فإنّ المنظمة توفر الدعم للأعضاء في سياق التنمية المستدامة. ويتجلى هذا الالتزام بوضوح في الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية اللذين أدعواكم إلى الموافقة عليهما.

وفي حين أنّ الاتساق بين الوثائق الاستراتيجية للمنظمة وخطة عام 2030، فضلاً عن الاستقرار الذي توفره مواصلة المضي قدماً في المسار الذي كرسناه في عام 2012، يضعان المنظمة في موقع جيد، فإنّ تنفيذ برنامج عملنا لا يزال حافلاً بالتحديات المالية. وإني أدرك تماماً أنّ أوضاع الاقتصاد الكلي العالمي لا تزال تؤثر على قدرات الأعضاء لزيادة اشتراكاتهم المقررة.

لقد أعيد تنشيط منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)، اعتباراً من سنة 2012، من خلال الحد من البيروقراطية وتعزيز الشفافية وأعيد تنظيمها لكي تسعى بمزيد من الفعالية إلى تحقيق غايتها الأساسية المتمثلة في القضاء على الجوع من العالم.

وخلال السنوات الخمس الماضية، عززت المنظمة محور تركيزها واعتمدت نهجاً شاملاً لمواجهة التحديات المعقدة والمتزايدة وقامت بموازة ذلك بتعزيز وجودها الميداني وقدراتها الفنية على المستوى العالمي وصممت استجابات تلبي بشكل خاص احتياجات الأعضاء وسياساتهم الإنمائية وحسّنت كفاءتها كما أفادت عنه عمليات تقييم مختلفة ووطّدت شراكاتها مع كلٍّ من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمعات المحلية الريفية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين.

وتستند الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية اللذان يتواءمان مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى جهودنا القائمة حالياً من أجل ترجمة الرؤية المتمثلة في بناء عالم ينعم بالأمن الغذائي المستدام على أرض الواقع. وتتماهياً كما دعا إليه قرار الجمعية العامة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،¹ فقد جرت مراعاة أهداف التنمية المستدامة في الوثائق الاستراتيجية للمنظمة. وفي الواقع، سوق تقيس الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية التقدم المحرز، بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، فقط وحصرياً مقارنة بأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها. ويتضح بعد التدقيق أنّ برنامج العمل والميزانية للمنظمة يساهم

وعليه، يتمحور برنامج العمل والميزانية حول مبادئ أربعة رئيسية هي:

(1) المحافظة على ميزانية إسمية ثابتة من دون أي تغيير على مستوى الاشتراكات المقررة والاعتمادات الصافية في الميزانية مقارنة بالفترة 2016-2017 من خلال استيعاب الزيادات في التكاليف وإعادة استثمار الوفورات في المجالات ذات الأولوية.

(2) تحديد مجالات الأولوية البرمجية وإلغاء التركيز وتسييل الضوء على مجالات الأولوية الأخرى للمساهمات الطوعية.

(3) زيادة حصة برنامج التعاون التقني إلى 14 في المائة من صافي الاعتمادات في الميزانية على نحو ما دعا إليه المؤتمر.

(4) استخدام الترتيبات الخاصة بإدارة البرامج لتسريع وتيرة تحقيق نتائج فعلية ويمكن التنبؤ منها.

وإنّ برنامج العمل والميزانية الذي أقترحه هو برنامج واقعي وطموح في آنٍ معاً. فهو واقعي لأنه يقترح ميزانية إسمية ثابتة تحافظ على الاشتراكات المقررة والاعتمادات الصافية من الميزانية عند مستواها الحالي. وطموح لأنه يزيد الدعم الذي سنقدمه للأعضاء.

وإننا نستخدم الترتيبات الخاصة بإدارة البرامج المتبعة حالياً للإسراع في تحقيق نتائج فعلية ويمكن التنبؤ منها، خاصة على المستوى القطري. وسنواصل العمل بموجب سلّم من الأولويات والسعي إلى تحديد وفورات نتيجة زيادة الكفاءة. وبالإجمال، يقترح برنامج العمل والميزانية إعادة تخصيص مبلغ قدره 20 مليون دولار أمريكي تقريباً لتعزيز العمل المتصل بفرق قادة البرامج الاستراتيجية وتنفيذ البرامج الإقليمية. ويقضي جزء كبير من إعادة التخصيص هذه بإعادة تحديد سمات الوظائف الإدارية لمواجهة تحديات جديدة على غرار تغير المناخ ومقاومة مضادات الميكروبات والإحصاءات.

وإننا نعمل كذلك على زيادة الموارد المتاحة للجودة الفنية والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية) بما مقداره 10 ملايين دولار أمريكي تقريباً (مقارنة بما كانت عليه في برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017). وسيوفر القسم الأكبر من هذه الأموال بشكل رئيسي من المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة ومن الوفورات، خاصة في ما يتعلق بتكاليف الموظفين، وسيظلّ هذا الموضوع في صدارة الأولويات بالنسبة إلى المنظمة.

لكن يجب ألا يغيب عن بالنا أنّ المطاط يتمدد إلى أقصى حدّ ممكن إلى أن ينكسر. وإنّ موارد المنظمة موضع تمدد باستمرار وصولاً إلى نقطة الانكسار هذه. وتتسم المساهمات من خارج الميزانية بأهمية حيوية من أجل تغطية مجالات العمل كافة ذات الصلة. وبالفعل، يقترح برنامج العمل والميزانية برنامج عمل لفترة السنتين ممول من الاشتراكات المقررة للأعضاء ومن المساهمات المقدّرة من خارج الميزانية.

وإننا نتطلّع إلى الحصول على معظم هذه الموارد الطوعية بغية زيادة قدرة سبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات، فضلاً عن جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة (انظر الجدول 2).

ولقد مضينا قدماً في سعينا إلى تعزيز قدراتنا الفنية في مجالات العمل ذي الأولوية. فمن أصل 58 من الوظائف الجديدة، يغطي 51 منها مجالات فنية جديدة و/أو مجالات يتعيّن تدعيمها، على غرار الزراعة الإيكولوجية ومقاومة مضادات الميكروبات وتغير المناخ والنظم الغذائية والإحصاءات والإنتاج المستدام. وإنّ اقتراحات استحداث وظائف فنية جديدة أو بمواصفات جديدة قد صدرت عن رؤساء الإدارات الفنية والمكاتب الإقليمية وقام قادة البرامج الاستراتيجية بتصنيفها. واستعرضت من ثمّ الإدارة الاقتراحات وبتت فيها على أن يتمّ إدراجها في برنامج العمل والميزانية استناداً إلى

أولويات المنظمة. ولم يكن بالإمكان تلبية جميع الاقتراحات الجديدة بالاهتمام ضمن الموارد المتاحة.

ولقد بات اليوم التركيز والروابط الداخلية والقيمة مقابل المال والقدرات الفنية والقدرة على الاستجابة والشراكة، أكثر من مجرد عبارات؛ لا بل إنها السمات التي تميز المنظمة وتمكّنها من تقديم الدعم للبلدان الأعضاء لمؤازرة جهودها في سبيل القضاء على آفة الجوع ولتشجيع التنمية المستدامة.

ولقد أمكن ذلك بفضل الثقة والشفافية والالتزام الجماعي داخل المنظمة. وسأكرر اليوم ما قلته بالأمس "لن أتمكن من أداء أي عمل، ما لم نقيم به معاً." ويجدر بنا اليوم، أكثر من أي يوم مضى، أن نعمل معاً. فالرهان كبير بالنسبة إلينا جميعاً بحيث يتعذر التراجع عن التزامنا لوضع حدّ للجوع.

جوزيه غورازيانو دا سيلفا

المدير العام

بيان المحتويات

الصفحة	
	تقديم المدير العام
	نطاق الوثيقة
	الخطة المتوسطة الأجل 2018-2021
1	مقدمة
2	ألف- لمحة عامة عن التحديات والإنجازات التي تم تحقيقها في قطاعي الأغذية والزراعة
4	باء- خصائص المنظمة ووظائفها الأساسية
7	جيم- الإطار البرامجي للنتائج والرصد
11	دال- إطار النتائج والبرامج المقترحة للأهداف الاستراتيجية
	برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019
19	ألف- السمات الرئيسية
19	النهج
20	أبرز النقاط المتحصلة بالبرنامج والميزانية
26	البعد الإقليمي
28	مخصصات أبواب الميزانية مصادر التمويل
31	باء- تحسين التنفيذ
31	ترتيبات التنفيذ
32	الهيكل التنظيمي
36	الكفاءة والوفورات
37	لمحة عامة عن الوظائف
40	جيم- الأبعاد المالية والمتعلقة بالميزانية
40	لمحة عامة عن الزيادات المتوقعة في التكاليف
43	عناصر لتحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياجات في المنظمة
44	موجز الاحتياجات
48	مشروع القرار الخاص باعتماد الميزانية
	الملاحق
53	الملحق 1: البرامج وتوزيع الموارد في الفترة 2018-2019 - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية
118	الملحق 2: إطار النتائج - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية
140	الملحق 3: الزيادات في التكاليف: المنهجية والتقديرات
146	الملحق 4: السلامة المالية للمنظمة والسيولة والاحتياطي فيها

151	الملحق 5: اقتراح الميزانية بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والنواتج
154	الملحق 6: اقتراح الميزانية بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والأقاليم
155	الملحق 7: اقتراح الميزانية بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والإدارات/المكتب
159	الملحق 8: اقتراح الميزانية بحسب الوحدات التنظيمية
166	الملحق 9: عدد الوظائف بحسب الرتب والوحدات التنظيمية
171	الملحق 10: الهيكل التنظيمي لمكاتب المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية
	الملحقان على شبكة الويب
	الملحق 11: إطار النتائج – مقارنة بين الفترة 2014-2017 والفترة 2018-2021
	الملحق 12: قائمة الدورات المقررة

نطاق الوثيقة

تعرض هذه الوثيقة الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 اللذين اقترحهما المدير العام لينظر فيهما المؤتمر ويوافق عليهما.

الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021

تعرض الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 الأهداف الاستراتيجية والنواتج التي سيسعى الأعضاء والمجتمع الدولي إلى تحقيقها بدعم من المنظمة ووفقاً للإطار الاستراتيجي المراجع. وهي تعرض لمحة عامة عن التحديات والإنجازات التي تم تحقيقها في قطاعي الأغذية والزراعة، وخصائص المنظمة ووظائفها الأساسية، والإطار البرامجي للنتائج والرصد والمساهمة المتوقعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019

يعرض برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 الأولويات البرامجية وأطر النتائج (الأهداف والنواتج والمخرجات والمؤشرات والغايات) المحددة وفقاً للإطار الاستراتيجي المراجع والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021، إلى جانب حساب التكاليف والاحتياجات من الموارد من الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية لتمويل برنامج العمل.

ويحدد القسم عن السمات الرئيسية النهج المتبع لإعداد الميزانية ويسلط الضوء على المجالات ذات الأولوية البرامجية، ومجالات سحب التركيز، والمواءمة تماشياً مع التوجهات الرئيسية في السياسات بالنسبة إلى فترة السنتين، بما في ذلك البعد الإقليمي، ويتيح لمحة عامة عن مخصصات الموارد ذات الصلة ومصادر تمويل برنامج العمل.

ويعرض القسم عن تحسين التنفيذ العناصر المرتبطة بترتيبات التنفيذ، والهيكل التنظيمي، وأوجه الكفاءة، وتخصيص الوظائف، من أجل تحسين تنفيذ برنامج العمل.

ويعرض القسم عن البعد المالي وبعد الميزانية الاحتياجات لتمويل برنامج العمل بشكل كامل، بما في ذلك زيادات التكاليف المتوقعة، ويحدد كذلك الاحتياجات اللازمة لتوفير الالتزامات الطويلة الأجل والصناديق الاحتياطية. ويعرض مشروع قرار للمؤتمر للموافقة على برنامج العمل واعتمادات الميزانية لفترة السنتين الممولة من الاشتراكات المقررة.

وترد البرامج المفصلة ومخصصات الموارد، وأطر النتائج في الملحقين 1 و 2 بالنسبة إلى أبواب الميزانية البالغ عددها 14 باباً (خمسة أهداف استراتيجية، والهدف 6، وأربعة أهداف وظيفية، وأربعة أبواب خاصة). ويرد مقترح توزيع الميزانية بحسب الأبواب والنواتج، وبحسب الأقاليم والوحدات التنظيمية، في ثمانية ملاحق إضافية في الوثيقة.

وترد مقارنة لأطر نتائج الأهداف الاستراتيجية للفترة 2014-2017 و للفترة 2018-2021، إلى جانب الدورات المقررة، في الملاحق على شبكة الإنترنت.

وتم نشر هذه الوثيقة، والملاحق على الإنترنت، على موقع المنظمة الإلكتروني بلغات المنظمة كافة على العنوان التالي www.fao.org/pwb.

الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018 – 2021

مقدمة

- 1- تحدد الخطة المتوسطة الأجل الأهداف الاستراتيجية والمخرجات المنشودة بالنسبة إلى الأعضاء والمجتمع الدولي بدعم من المنظمة وطبقاً للإطار الاستراتيجي المراجع. وتغطي الخطة المتوسطة الأجل فترة تمتد على أربع سنوات وتشكّل الأساس البرامجي وإطار النتائج لإعداد برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين الذي يتضمن مخرجات ومؤشرات وغايات.²
- 2- وأُنجز الاستعراض الأول للإطار الاستراتيجي للمنظمة على أربع سنوات خلال الفترة 2012-2013 ويتيح أساسًا لإعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 التي تقوم المنظمة بتنفيذها. وأُنجز الاستعراض الثاني للإطار الاستراتيجي للمنظمة على أربع سنوات في عام 2016 انطلاقًا من رؤية المنظمة وأهدافها العالمية التي لم تتغير في إطار الاستعراض (الإطار 1).

الإطار 1: رؤية المنظمة وأهدافها العالمية

وتتمثل رؤية المنظمة في تحقيق "عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات المعيشة للجميع، وعلى الأخص أشد الناس فقرًا، بطريقة مستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا".
والأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء هي:

- (1) القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تدريجيًا بضمان عالم يحصل فيه الجميع في كل الأوقات على طعام مغذٍ وكافٍ وآمن يسد احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم، لكي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- (2) القضاء على الفقر والمضي قدمًا نحو تقدم الجميع اقتصاديًا واجتماعيًا، مع زيادة إنتاج الأغذية، والنهوض بالتنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛
- (3) إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بصورة مستدامة، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة.

- 3- ويتيح الإطار الاستراتيجي المراجع³ أساسًا لإعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 الواردة في هذه الوثيقة، بما يشمل: (ألف) لحة عامة عن التحديات والإنجازات التي تم تحقيقها في قطاعي الأغذية والزراعة؛ (باء) خصائص المنظمة ووظائفها الأساسية؛ (جيم) الإطار البرامجي للنتائج والرصد؛ (دال) إطار نتائج الأهداف الاستراتيجية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

² قرار المؤتمر رقم 2009/10 في القسم ثانيًا واو من النصوص الأساسية

³ الوثيقة C 2017/7

ألف - لمحة عامة عن التحديات والإنجازات التي تم تحقيقها في قطاعي الأغذية والزراعة

4- وتم وضع الإطار الاستراتيجي المراجع عن طريق عملية تفكير استراتيجي تشاورية في عام 2016. وتضمنت العملية تحديد الاتجاهات العالمية التي من المتوقع أن تشكل إطارًا للتنمية الزراعية في الأجل المتوسط⁴، والاتجاهات القطاعية والإقليمية الناشئة عن الاستعراضات الاستراتيجية الإقليمية، ومداولات المؤتمرات الإقليمية⁵ واللجان الفنية⁶ للمنظمة، والتحديات الرئيسية النابعة من هذه الاتجاهات والتي من المتوقع أن تواجهها البلدان الأعضاء والأطراف الفاعلة في مجال التنمية في قطاعي الأغذية والزراعة في السنوات المقبلة؛ وتحليل للتطورات العالمية الأساسية التي تحدد السياق العام التي تعمل في إطاره المنظمة، وتأثيرات هذه التحديات والتطورات على الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، ونواتجها ومخرجاتها في سياق خصائص المنظمة الرئيسية ووظائفها الأساسية.

5- وحدد الاستعراض والتحليل المتعلقين بالاتجاهات العالمية والإقليمية عشرة تحديات⁷ ماثلة أمام رؤية المنظمة التي تتمثل في تحقيق "عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الجميع، وخصوصًا الفئات الأشد فقرًا، بطريقة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة"، وترد التحديات هذه في ما يلي:

- 1- تحسين الإنتاجية الزراعية بصورة مستدامة لتلبية الطلب المتزايد؛
- 2- ضمان قاعدة مستدامة من الموارد الطبيعية؛
- 3- معالجة تغيّر المناخ واشتداد المخاطر الطبيعية؛
- 4- القضاء على الفقر المدقع والمستمر والحدّ من عدم المساواة؛
- 5- القضاء على الجوع وعلى جميع أشكال سوء التغذية؛
- 6- جعل نظم الأغذية أكثر كفاءة وشمولية وقدرة على الصمود؛
- 7- تحسين فرص كسب الدخل في المناطق الريفية، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء الهجرة؛
- 8- بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات الممتدة والكوارث والنزاعات؛
- 9- الوقاية من المخاطر العابرة للحدود والناشئة على الزراعة ونظم الأغذية؛
- 10- معالجة الحاجة إلى حوكمة متسقة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي.

6- وبالإضافة إلى ذلك، حصلت عدّة تطورات هامة عالميًا في الفترة 2015-2016. إذ يوفّر اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفًا، ودخول اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ حيز

⁴ منظمة الأغذية والزراعة 2016. مستقبل الأغذية والزراعة: الاتجاهات والتحديات. روما

⁵ الوثائق C 2017/14 و C 2017/15 و C 2017/16 و C 2017/17 و C 2017/18 و C 2017/LIM/1

⁶ الوثائق C 2017/21 و C 2017/22 و C 2017/23 و C 2017/24

⁷ القسمان باء-2 و باء-3 من الوثيقة C 2017/7

التنفيذ، السياق العريض الذي ستعمل ضمنه المنظمة وستكيف نفسها معه من أجل تعزيز التنفيذ والأثر المتوخى من عملها. أما التطورات الأخرى الهامة في المجالات التي تغطيها ولاية المنظمة، فتشمل إعلان روما عن التغذية (المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية)؛ وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، وبدء نفاذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، الذي يشكّل عنصرًا أساسيًا في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030؛ وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن اللاجئين والمهاجرين)؛ إلى جانب نتائج مداورات مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي يركّز على التوسع الحضري؛ والمؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات، ومنتدى الأمم المتحدة بشأن الإعلان الوزاري المعني بالغابات.⁸

7- وكما ورد ذكره في الإطار الاستراتيجي المراجع، تشكّل التحديات التي تم التعرّف عليها، بما في ذلك الاتجاهات والخصائص الإقليمية، المشاكل الإنمائية الرئيسية التي ستواجهها البلدان والمجتمع الإنمائي في المستقبل القريب. وقد شكّلت الأساس لعملية استعراض الإطار المفاهيمي ونظرية الأهداف الاستراتيجية الخمسة الحالية، في سياق رؤية المنظمة وخصائصها ووظائفها الأساسية مع الأخذ في الحسبان الدعم القوي والمتسق الذي أعربت عنه الأجهزة الرئاسية في المنظمة لضمان استمرارية التوجه الاستراتيجي للمنظمة:

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نُظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

8- ويتعيّن على المنظمة، حرصًا منها على اتباع نهج متين وعملي قائم على النتائج بالنسبة إلى مجمل عمل المنظمة، أن تحرص على امتلاكها القدرة الفنية الداخلية والتكامل الكافي لتحقيق النتائج المنشودة. ومن هذا المنطلق، يتضمّن الإطار الاستراتيجي هدفًا سادسًا يتعلق بالجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)، من أجل ضمان القيادة على المستوى الفني وإدراج الإحصاءات والمسائل المشتركة بين المجالات أي تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية من أجل تنفيذ البرامج المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية.

باء - خصائص المنظمة ووظائفها الأساسية

9- إن التحديات والتطورات محدّدة على نطاق واسع، ولا يمكن أن تتطرق إليها المنظمة بمفردها. وبهدف فهم التبعات على عمل المنظمة، ينبغي النظر إلى هذه التحديات في ظلّ خصائص المنظمة ووظائفها الأساسية وطريقة عملها.

الخصائص التنظيمية الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة

10- إن أهم الخصائص ومواظن القوة الأساسية لأي منظمة هي تلك المتأصلة فيها والتي تنفرد بها، والتي تحدّد سماتها التنظيمية الأساسية. وثمة خصائص أساسية متعددة متأصلة في منظمة الأغذية والزراعة وتمثل معًا ميزة تنفرد بها المنظمة:

(أ) فهي وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الأغذية والزراعة، المكلفة بمهمة شاملة من الأعضاء تتمثل في العمل عالميًا في ما يتعلق بجميع جوانب الأغذية والزراعة (بما في ذلك إدارة مصائد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية)، والأمن الغذائي والتغذية في سلسلة المساعدة الإنسانية والإنمائية بأكملها؛

(ب) وتتسم بوضعها الحكومي الدولي وبحيادها وبما لديها من سلطة توفير منتدى محايد يمكن فيه للدول أن تدعو كل منها الأخرى للحوار ولتبادل المعرفة؛

(ج) ولديها سلطة أن تطلب من أي دولة من الدول الأعضاء تقديم معلومات متصلة بغرض المنظمة؛

(د) وميزانيتها العادية مستمدة من الاشتراكات المقررة التي توفر كمية موارد مضمونة تمثل حدًا أدنى يمكن تخصيصها للأنشطة ذات الأولوية التي يتفق عليها الأعضاء في الأجهزة الرئاسية، وتكتملها مساهمات طوعية كبرى، تتزايد تبعثتها دعمًا للأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل تعزيز معارف المنظمة وزيادة نطاق عملها؛

(هـ) ولديها موظفون يملكون طائفة واسعة من الخبرات في مختلف مجالات ولايتها ويعملون بطريقة متعددة التخصصات؛

(و) ولديها وجود على المستوى القطري تدعمه فرق خبراء إقليمية وعالمية، للاستجابة لطلبات البلدان والأقاليم.

الوظائف الأساسية

11- تُعرّف الوظائف الأساسية بأنها وسائل العمل الحاسمة التي يجب أن تستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج. وبالتالي، تمثل أنواع التدخلات التي ستعطيها المنظمة الأولوية في خطة عملها. وهي مجالات من المتوقع أن تلعب المنظمة فيها دورًا قياديًا، ولكن ليس بالضرورة دورًا حصرًا. وفي مثل هذه الحالات يكون على المنظمة أن تعمل مع شركاء وأن تكثف جهودها لاستحداث شراكات استراتيجية وتفعيل هذه الشراكات.

(أ) تيسير ودعم عمل البلدان في وضع وتنفيذ الصكوك المعيارية وتلك الخاصة بوضع المواصفات مثل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات الفنية وغير ذلك. وسيتم تطوير هذا العمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية من خلال آليات الحوكمة العالمية والحوار بشأن السياسات والدعم والمشورة، إلى جانب وضع السياسات اللازمة على المستوى القطري وتنمية القدرات المؤسسية لتنفيذها.

(ب) تجميع وتحليل ورصد وتحسين النفاذ إلى البيانات والمعلومات في المجالات المتصلة بالمهمة المنوطة بالمنظمة. ويشمل ذلك تطوير المنظورات والاتجاهات والتوقعات العالمية والإقليمية وما يقترن بها من استجابة من قبل الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين (السياسات والتشريعات والإجراءات على سبيل المثال)، وتقديم الدعم المباشر للبلدان في مجال تنمية القدرات المؤسسية للاستجابة إلى التحديات التي تم تحديدها والخيارات الممكنة.

(ج) تيسير وتعزيز ودعم الحوار من أجل السياسات على المستويات العالمية والإقليمية القطرية. تتواجد منظمة الأغذية والزراعة بوصفها منظمة حكومية دولية في وضع جيد بشكل خاص يسمح لها بمساعدة البلدان على المستويين الوطني والدولي في تنظيم أنشطة الحوار بشأن السياسات الموجهة لتحسين التفاهم حول القضايا الهامة وإبرام اتفاقات بين أصحاب المصلحة و/أو البلدان.

(د) إسداء المشورة ودعم تنمية القدرات على المستويين القطري والإقليمي لتحضير وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والاستثمارات والبرامج القائمة على الأدلة. ويشمل ذلك إسداء المشورة والدعم للأنشطة الموجهة إلى تعزيز المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، وإسداء المشورة المباشرة لتنفيذ البرامج.

(هـ) إسداء أنشطة المشورة والدعم التي تجمع المعارف والتكنولوجيات والممارسات الجيدة وتنشرها وتحسن من تطبيقها في مجالات اختصاص المنظمة. تحتاج المنظمة بوصفها منظمة معرفة إلى أن تكون في طليعة المعرفة والتكنولوجيا في جميع مجالات اختصاصها، وإلى أن تكون مصدرًا وأداة تنظيمية لدعم البلدان في استخدام المعارف والتكنولوجيات المتاحة لأغراض التنمية.

(و) تيسير إقامة الشراكات، في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية، بين الحكومات والشركاء في التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. أنيطت منظمة الأغذية والزراعة بولاية واسعة تشمل مشاكل التنمية الرئيسية التي يجب استهدافها من منظور واسع وشامل. ومع ذلك، ستركز المنظمة عملها على المجالات التي لديها كفاءة خاصة فيها، وسوف تنشئ شراكات قوية مع المنظمات الأخرى لتغطية الأعمال التكميلية المطلوبة الأخرى.

(ز) الدعوة والاتصال على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في مجالات اختصاص المنظمة. وتتحمل المنظمة مسؤولية رئيسية في توفير خدمات الاتصال والمعلومات في جميع مجالات اختصاصها إلى البلدان والمجتمع الإنمائي، وفي الدعوة بقوة بشأن مواقع الشركات في ما يتعلق بقضايا التنمية العاجلة وذات الصلة.

طريقة عمل المنظمة

12- تكفل الوظائف الأساسية، في جميع المجالات الواقعة ضمن نطاق ولاية المنظمة، تمتع البلدان على جميع مستويات التنمية، لا سيما أشد البلدان فقرًا، بفرصة الحصول على المعرفة والمنافع والخدمات العامة التي تحتاج إليها. ويقتضي ذلك من المنظمة أن تكون جهة لرسم السياسات العالمية والتيسير وعقد الشراكات والتنسيق فضلًا عن كونها جهة للمبادرة والإنجاز.

13- ولكي تتمكن من أداء هذه المهام، تقوم المنظمة بما يلي: (أ) التركيز على خبرتها ومعرفتها الفنية، والترويج للممارسات الجيدة المتاحة على المستوى القطري؛ (ب) الاضطلاع بدور قيادي عند ارتباط الأنشطة بالمهمة المنوطة بها؛ (ج) الاستفادة من قدرتها على إقامة شبكات للتعاون والشراكات. فضلاً عن ذلك، سيكون على المنظمة في بعض الحالات أن تعزز قدراتها في المجالين التنظيمي والخاص بالموارد البشرية على حد السواء حتى تكون قادرة على تنفيذ الوظائف الأساسية السبع على أكمل وجه، وبخاصة لتأكيد مكانتها بصفتها الهيئة العالمية الرئيسية المعنية بتوفير السلع العامة وتقديم المشورة بشأن السياسات في مجالات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات.

14- وفي حين أن الوظائف الأساسية هي أهم الأدوات التي ستستند إليها المنظمة في تنظيم عملها وتطويره، يجسد كل من الأهداف الاستراتيجية الخمسة مشاكل التنمية حيث ستركز المنظمة عملها من خلال برامج الهدف الاستراتيجي. وبالتالي، سوف يتم تنفيذ تنظيم وتركيز عمل المنظمة ضمن كل هدف استراتيجي من خلال تطبيق الوظائف الأساسية السبعة.

15- وقد كان، منذ البداية، الهدف الشامل للإطار الاستراتيجي المراجع وترتيباته التنفيذية تطبيق المعرفة الفنية للمنظمة بقدر أكبر من الفعالية لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها المتمثلة في القضاء على الجوع والحد من الفقر وإنتاج الأغذية بصورة أكثر استدامة وتحقيق الاستدامة البيئية. ونتيجة لذلك، ينبغي على المنظمة أن تركز وتحدد الأولويات من جهودها وأن تعمل عبر التخصصات المختلفة ضمن شراكة مع آخرين لتتمكن من تعزيز فعاليتها.

16- وجرى تصميم الهيكل التنظيمي للمنظمة من أجل تيسير عملية قائمة على النتائج، وإنه يقوم بتنظيم وتحديد الطريقة التي تتفاعل بها مكوناته مع بعضها البعض ومع البلدان والشركاء الآخرين. ومنذ بداية تنفيذ الإطار الاستراتيجي المراجع، بأهدافه الاستراتيجية المستعرضة، كانت الأمانة تدرك أن الأمر لن يتطلب تغييرات في الطريقة التي تعمل بها المنظمة فحسب، بل أيضاً في القدرة على تكييف الترتيبات الإدارية وتعديلها بهدف تحسين عملية تحقيق نتائج ملموسة وتسريعها.

17- وأدى التغيير التحولي خلال الفترة 2012-2013 إلى اتباع طرق جديدة للعمل في الفترة 2014-2015: الإطار الاستراتيجي المراجع الذي ركز عمل المنظمة على خمسة أهداف استراتيجية، وإطار التخطيط والرصد القائمين على النتائج في الخطة المتوسطة الأجل/برنامج العمل والميزانية، ونهج الإدارة القائم على مصفوفة لتحقيق نتائج محددة زمنياً على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

18- وأدت التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017 التي اعتمدها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2015 إلى وضع تدابير لتعزيز تنفيذ البرامج عبر ترتيبات إدارية داخلية معززة وترشيد قدرات المقر الرئيسي، وقد تم توحيدها بشكل أكبر في نهاية عام 2016. وعلى وجه الخصوص، أنشئت مناصب مكرسة لخمس قادة للبرامج الاستراتيجية، وشكلت الفرق الإدارية المصغرة التابعة لهم لدعم التصميم والتخطيط للبرامج والإدارة الاستراتيجية ورصد البرامج الاستراتيجية التي تنفذها فرق تضم موظفين من المكاتب الميدانية والإدارات الفنية، بحيث تكون الإدارات الفنية مسؤولة أيضاً عن ضمان التميز الفني للعمل المنجز، كما وعن الأنشطة الفنية على مستوى المنظمة وتوفير السلع العامة العالمية.

جيم - الإطار البرامجي للنتائج والرصد

19- تشمل عناصر إطار النتائج للمنظمة رؤية المنظمة، والأهداف العالمية الثلاثة، والأهداف الاستراتيجية الخمسة، وهدفًا سادسًا بشأن الجودة الفنية والمعرفة والخدمات، والوظائف الأساسية السبع كوسيلة لتحقيق النتائج، والأهداف الوظيفية الأربعة للبيئة التمكينية، كما هو مبين في الشكل 1، الذي يُظهر تغييرين مقارنة بالفترة 2016-2017:

(أ) تم تبسيط عنوان الهدف الاستراتيجي 2 من دون تغيير المعنى؛

(ب) تم تحديث عنوان الهدف 6 لإظهار نطاقه بشكل أفضل، بناءً على طلب المجلس.⁹

الشكل 1: إطار النتائج في منظمة الأغذية والزراعة - المكونات الرئيسية

<p>رؤية منظمة الأغذية والزراعة</p> <p>عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية يسهم فيه الغذاء والزراعة في تحسين مستويات حياة الجميع، وبخاصة من هم أشد فقرًا، بطريقة مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.</p> <p>الأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء</p> <ul style="list-style-type: none"> القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية للعمل تدريجياً على بناء عالم يحصل فيه الناس في جميع الأوقات على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم ليعيشوا حياةً ملؤها النشاط والصحة؛ القضاء على الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع، بزيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛ الإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، لصالح أجيال الحاضر والمستقبل. <p>الأهداف الاستراتيجية</p> <ol style="list-style-type: none"> (1) المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (2) جعل الزراعة والغابات ومصائد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة (3) الحد من الفقر في الريف (4) تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة (5) زيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات <p>الهدف الإضافي</p> <ol style="list-style-type: none"> (6) الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية) <p>الوظائف الأساسية</p> <ol style="list-style-type: none"> (1) تيسير ودعم عمل البلدان في وضع وتنفيذ الصكوك المعيارية ووضع المواصفات مثل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات التقنية وغير ذلك (2) تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها ورصدها وتحسين فرص الحصول عليها في المجالات ذات الصلة باختصاصات المنظمة (3) تيسير وتعزيز ودعم الحوار من أجل السياسات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية (4) إسداء المشورة ودعم تنمية القدرات على المستويات القطرية والإقليمية لتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والاستثمارات والبرامج القائمة على الأدلة (5) أنشطة المشورة والدعم التي تجمع المعارف والتكنولوجيات والممارسات الجيدة وتنشرها وتحسن من تطبيقها في مجالات اختصاص المنظمة (6) تيسير إقامة الشراكات، في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية، بين الحكومات وشركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص (7) الدعوة والاتصال على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في مجالات اختصاص المنظمة. <p>الأهداف الوظيفية</p> <ul style="list-style-type: none"> التواصل تكنولوجيا المعلومات حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه الإدارة الكفؤة والفعالة

⁹ الفقرة 8(هـ) من الوثيقة CL 155/REP

20- ويستند إطار النتائج في المنظمة إلى نموذج "سلسلة النتائج" الذي يربط بين الأهداف والمخرجات والنواتج كما هو مبين في الشكل 2. وتساهم ثلاثة مستويات من النتائج في تحقيق الأهداف العالمية للأعضاء:

- تحدد الأهداف الاستراتيجية نواتج التنمية في البلدان والأقاليم وعالمياً. ومن المتوقع أن تتحقق على المدى الطويل من قبل الأعضاء وبمساهمات من المنظمة.
- تصف النواتج التغيرات في البيئة التمكينية القطرية أو الإقليمية أو العالمية، وفي القدرات المتاحة لتحقيق هدف استراتيجي محدد.
- تشكل المخرجات مساهمات المنظمة المباشرة في المخرجات. وهي تنجم عن تحقيق تدخلات المنظمة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، باستخدام الموارد العادية والموارد من خارج الميزانية على حدّ سواء.

21- ويتيسر تحقيق النتائج بفضل ثلاثة عناصر إضافية تساعد على تركيز عمل المنظمة وجعله أكثر فعالية، على النحو المبين في الشكل 2:

- الهدف المتعلق بالجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية) التي تم دمجها في الأهداف الاستراتيجية.
- الوظائف الأساسية هي وسائل العمل الحاسمة التي ينبغي أن تستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج.
- توفر الأهداف الوظيفية البيئة التمكينية لعمل المنظمة.

22- ويوجه إطار النتائج لمنظمة الأغذية والزراعة عمليتي التخطيط والرصد في عمل المنظمة. وقد جرى تصميم هذا الإطار من الأعلى إلى الأسفل من خلال تصميم النواتج اللازمة لتحقيق كل هدف من الأهداف الاستراتيجية والمخرجات للتوصل إلى كل ناتج. ويتم التخطيط للصلات التي تربطها بتحقيق النتائج وتنفيذها من الأسفل إلى الأعلى في ضوء الأولويات على المستويين الوطني والإقليمي. وتقع في صلب الإطار المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز على كل مستوى من مستويات سلسلة النتائج، مما يوفّر الأساس لتقييم ورفع التقارير عن كيفية إسهام إجراءات المنظمة في التغييرات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

23- ويمثل كل مستوى من إطار النتائج نوعًا مختلفًا من النتائج التي يجب تحقيقها، بدءًا مما تنتجه المنظمة (المخرجات) التي تساهم في التغييرات على المستوى القطري أو على نطاق أوسع (النواتج) والآثار التنموية الأوسع (الأهداف الاستراتيجية). وتشكل سلسلة النتائج هذه الصلة بين عمل المنظمة والمستويات المختلفة للنواتج التي تم تحقيقها. كما تدل على المنطق وراء هذه الروابط: إذا تم تحقيق منتجات/خدمات معينة للمنظمة على النحو المخطط له، فعندها سيتم تحقيق المخرج؛ وإذا تم تحقيق المخرجات وتم تأكيد الافتراضات، فعندها ينبغي أن يؤدي ذلك إلى النواتج المرجوة؛ وإذا تم تحقيق النواتج، فعندها تكون الظروف متوافرة لتحقيق الأثر التنموي المنشود من الهدف.

24- وترد في الشكل 3، مساءلة المنظمة والأعضاء والشركاء في التنمية على كل مستوى من النتائج، جنبًا إلى جنب مع وسائل لقياس التقدم المحرز.

الشكل 3: إطار الرصد في المنظمة - المساءلة والقياس

المساءلة والقياس	مستوى النتيجة
<ul style="list-style-type: none"> • مساهمة المنظمة المباشرة (من حيث العمليات والمنتجات والخدمات) في النواتج. وتمثل المخرجات الإنجازات الملموسة لتدخلات المنظمة الممولة من البرنامج العادي أو بموارد من خارج الميزانية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. • تنتج المنظمة، وتراقب، وتخضع بصورة كاملة للمساءلة بشأن ما تنجزه: إسناد كامل. • المؤشرات والغايات الموضوعية لكل مخرج والتي تقاس سنويًا. 	المخرجات
<ul style="list-style-type: none"> • التغييرات في البيئة التمكينية على المستوى القطري أو العالمي والقدرات لتحقيق هدف استراتيجي محدد. • تؤثر منظمة الأغذية والزراعة على مستوى النواتج ولكنها لا تسيطر عليها تمامًا. وتحمل المنظمة بعض المساءلة، ولكن تحقيق الأهداف من مسؤولية جميع الشركاء - منظمة الأغذية والزراعة والدول الأعضاء والشركاء في التنمية. ويمكن أن تساهم المنظمة في التغييرات. • المؤشرات (بعضها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة) التي يتم قياسها كل سنتين من خلال تقييم للمنظمة يشمل البيانات الثانوية، واستعراضًا لوثائق السياسات، ومسحًا لمجموعة من المخبين في عينة من البلدان لتقييم التقدم المحرز. 	النواتج
<ul style="list-style-type: none"> • الآثار التنموية على المستوى العالمي، في المجالات التي التزمت منظمة الأغذية والزراعة بتحقيق نتائج فيها (توفير خط واضح لبرنامج العمل الخاص بالمنظمة). • تساهم المنظمة بهذه النتائج الرفيعة المستوى والطويلة الأجل، ولكنها لا تسيطر عليها. ولا يوجد أي إسناد لأي كيان بمفرده، بل هي مساءلة جماعية. • تم اعتماد مقاصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها لتتبع الاتجاهات العالمية على هذا المستوى وستقوم المنظمة برصدها (باستخدام مصادر البيانات الدولية). 	الأهداف الاستراتيجية

دال - إطار النتائج والبرامج المقترحة للأهداف الاستراتيجية

25- تشكل الاتجاهات والتحديات والتطورات المشار إليها في الإطار الاستراتيجي المراجع أساس تركيز إطار النتائج والبرامج الخاصة بالأهداف الاستراتيجية للمنظمة على الالتزامات التي قطعتها البلدان والمجتمع الدولي، لا سيما أهداف التنمية المستدامة الشاملة.

26- وتُعدّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ميثاقاً عالمياً جديداً للتعاون الإنمائي والحوكمة الدوليين، وتحدد السياق الذي ستعمل ضمنه المنظمة وبلدانها الأعضاء من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق مقاصد قطرية محددة.

27- ويرمي الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة صراحةً إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وإلى تعزيز الزراعة المستدامة في الوقت نفسه بحلول عام 2030. ويعكس الهدف 2 والمقاصد المتصلة به فكرة أن الجوع وسوء التغذية هما مشكلتان متعدّدتا الجوانب، وأن تجاوز هذه الأشكال من الحرمان هو تحدّي متعدد القطاعات. إضافةً إلى ذلك، تقرّ خطة عام 2030 بأن التقدم المحرز باتجاه تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، لا سيما القضاء على الفقر (الهدف 1)، وحصول الفقراء في الريف على العمالة المنتجة وفرص العمل اللائق (الهدف 8) والاستجابة لتغيّر المناخ (الهدف 13)، واستخدام النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية على نحو مستدام (الهدفان 14 و15)، سيتوقّف على مدى الحد فعلياً من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وعلى مدى تعزيز الزراعة المستدامة. وعلى العكس، سيتوقّف التقدم المحرز باتجاه تحقيق الهدف 2 على التقدم باتجاه تحقيق عدد من الأهداف الأخرى.

28- وتتمثل إحدى تحديات خطة عام 2030 التي تواجهها المنظمة في تخطي الموارد التي تتحكم بها المنظمة وحدها من أجل طرح أسئلة أصعب بشأن كيف يمكنها تحفيز عمل الآخرين على نحو أكثر فعالية وبناء شراكات أساسية مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما فيهم الوكالات التي توجد مقرها في روما ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. والمنظمة مدعوة أيضاً إلى مساعدة الحكومات والمؤسسات الإقليمية والعالمية على التعامل مع تعقيد الخطة الجديدة من خلال تبسيط المهام المعقّدة التي حدّتها لنفسها على شكل مشاكل منفصلة يمكن حلّها. وفي هذا الصدد، تعرض الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 المساهمة المتوقّعة لكل من الأهداف الاستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جانب البلدان الأعضاء.

29- وترد في ما يلي التنقيحات المقترحة لإطار النتائج الخاص بالأهداف الاستراتيجية، لا سيما المساهمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرد كل من البرنامج والأولويات وإطار النتائج الكامل لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية (البرنامج الاستراتيجي) للفترة 2018-2021، فضلاً عن الفرص المتاحة لمعالجة مسألة الإحصاءات والمسائل المشتركة المتعلقة بتغيير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية في الملحقين 1 و2.

النهج

30- تتسم الأغذية والزراعة بأهمية حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي سياق الاستمرارية في التوجه الاستراتيجي للمنظمة، يرمي إعداد إطار النتائج للفترة 2018-2021 إلى زيادة تركيز الأهداف الاستراتيجية والنواتج والمخرجات من خلال مساهماتها في تحقيق المقاصد والمؤشرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة ومن أجل تحسين نوعية سلاسل النتائج بما يمكّن من التصدي للتحديات الرئيسية التي من المتوقع أن تواجهها البلدان. وسيوفر هذا رؤية واضحة ومتسقة وملموسة لمساهمة المنظمة في دعم عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها على المستوى القطري.

31- وباستطاعة المنظمة أن تساعد البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الموازنة بين إطار النتائج والبرامج الخاصة بأهدافها الاستراتيجية والإطار الخاص بأهداف التنمية المستدامة ومن خلال أساليب إحصائية وتنمية القدرات لدعم عملية وضع ورصد المؤشرات الوطنية المتصلة بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، قامت المنظمة بتحليل مجمل المقاصد والمؤشرات البالغ عددها 169 مقصداً و230 مؤشراً لأهداف التنمية المستدامة وعددها 17 هدفاً حرصاً على أن تكون مجموعة مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المدرجة في نهاية المطاف في إطار النتائج الخاص بالأهداف الاستراتيجية هي تلك التي باستطاعة المنظمة أن تقدم الدعم بشأنها للبلدان من خلال البرامج الخاصة بالأهداف الاستراتيجية.

32- وتناول الاستعراض العلاقة بين مقاصد أهداف التنمية المستدامة وسلسلة نتائج الأهداف الاستراتيجية بطرق ثلاث هي: التحديات الرئيسية المشار إليها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الخمسة؛ وحدوى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لدعم رصد إطار النتائج الخاص بالأهداف الاستراتيجية على المستوى القطري؛ وأهمية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في ما يتعلق بما يتعين قياسه على مستوى الأهداف الاستراتيجية أو النواتج لتقييم التقدم المحرز. وكانت هناك عناية خاصة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وعددها 25 مؤشراً تشكل المنظمة بالنسبة إليها جهة الإيداع أو الوكالة المساهمة فيها.

33- ومن شأن اعتماد مقاصد أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة في إطار النتائج الخاص بالأهداف الاستراتيجية أن يساعد على تحسين نظام تخطيط النتائج ورصدها في المنظمة. أولاً، سوف يسهل بناء علاقة مباشرة بين أطر البرمجة القطرية في المنظمة وأطر الرصد المملوكة على المستوى الوطني لأهداف التنمية المستدامة. وثانياً، سيتم قياس النواتج في ضوء التقدم المحرز قياساً بالمؤشرات وليس قياساً بالمقاصد على اعتبار أنّ البلدان ستحدد مقاصدها الخاصة بأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. وثالثاً، سيتم الإبقاء على عدد من مؤشرات النواتج غير تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على اعتبار أنّها تقيس مساهمات المنظمة في النواتج التي لا تقيسها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
















إدراج مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة

34- على مستوى الأهداف الاستراتيجية، تمثل الابتكار الرئيسي في تحديد واستخدام مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة حصريًا بكل من الأهداف الاستراتيجية. وقد نتجت عن ذلك مجموعة جديدة من المؤشرات على مستوى الأهداف الاستراتيجية المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة والتي سيجري رصدها كل سنتين لرفع تقارير عن الاتجاهات والتقدم المحرز باتجاه تحقيق المقاصد العالمية.

35- وعلى مستوى النواتج، تم تبسيط المؤشرات من خلال استبدال أبعاد محددة للقياس أو في بعض الحالات، مؤشرات بأسرها بمؤشرات لأهداف التنمية المستدامة. وسيتواصل استخدام مؤشرات النواتج لقياس مستوى التغيير المحقق كل سنتين ونطاق التقدم المحرز في كل بلد في المجالات التي قدمت فيها المنظمة مساهمات مباشرة أكثر من خلال عملها.

36- وبالإجمال، سوف يساهم عمل المنظمة في 40 مقصدًا لأهداف التنمية المستدامة التي تُقاس من خلال 53 مؤشرًا فريدًا لأهداف التنمية المستدامة وذلك ضمن إطار النتائج المقترح للفترة 2018-2021 في المنظمة على النحو المبين في الشكل 4 وفي الملحق 2.

الشكل 4 - مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المدرجة في إطار نتائج الأهداف الاستراتيجية للفترة 2018-2021

رمز الهدف الاستراتيجي	هدف التنمية المستدامة المرجع	مقاصد هدف التنمية المستدامة التي تمت المساهمة في تحقيقها	عدد المؤشرات	الهدف الاستراتيجي المرجع (يشار بالخط العريض إلى وجود 3 مؤشرات أو أكثر)
	الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة	8	13	الأهداف الاستراتيجية 1 و2 و3 و4 و5
	الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة	6	10	الهدفان الاستراتيجيان 3 و5
	الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة	5	6	الهدفان الاستراتيجيان 2 و5
	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة	4	4	الهدفان الاستراتيجيان 3 و4
	الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة	3	4	الهدفان الاستراتيجيان 2 و5
	الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة	4	4	الأهداف الاستراتيجية 2 و3 و4
	الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة	2	2	الهدفان الاستراتيجيان 3 و4
	الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة	1	2	الهدفان الاستراتيجيان 3 و5
	الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة	1	2	الهدف الاستراتيجي 2
	الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة	1	1	الهدف الاستراتيجي 1
	الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة	1	1	الهدف الاستراتيجي 4
	الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة	1	1	الهدف الاستراتيجي 5
	الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة	1	1	الهدف الاستراتيجي 4
	الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة	1	1	الهدف الاستراتيجي 5
	الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة	1	1	الهدف الاستراتيجي 4
المجموع	15	40	53	

37- واستناداً إلى الاستعراض، أُدرجت في إطار النتائج المقترح للأهداف الاستراتيجية، كافة مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 8 مقاصد، و13 من المؤشرات ذات الصلة، وجميع مقاصد الهدف 1 باستثناء مقصد واحد منها وعشرة من المؤشرات ذات الصلة، ونصف مقاصد الهدف 15 و6 من المؤشرات ذات الصلة. أما بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة الأخرى، فتتعلق المؤشرات المختارة بمجالات واضحة من عمل المنظمة.

زيادة التركيز وتحسين نوعية سلسلة النتائج

38- أدت مراجعة مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإدراجها والتنقيحات التي جرت على إطار نتائج الأهداف الاستراتيجية إلى زيادة التركيز على الأهداف الاستراتيجية وإلى تحسين نوعية سلسلة نتائج النواتج والمخرجات على النحو الموجز أدناه والمفصّل في الملحقين 1 و2. ويرد في الملحق 11 على شبكة الويب، بناء على طلب المجلس¹⁰، مقارنة بين إطار النتائج للفترة 2018-2021 وإطار النتائج للفترة 2014-2017.

مستوى الأهداف الاستراتيجية

39- الهدف الاستراتيجي 1: تولى مساهمة المنظمة في القضاء المستدام على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الهدف الاستراتيجي 1) اهتماماً أكبر لقدرة البلدان على التنفيذ الفعال للسياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار. وتتم معالجة جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك نقص التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، ومشاكل الوزن الزائد، والسمنة، والأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي. وتشمل مؤشرات مستوى الهدف الاستراتيجي خمسة مؤشرات للهدفين 2 و3 من أهداف التنمية المستدامة لتتبع التقدم المحرز في مجال الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكالها، بالإضافة إلى اعتماد مؤشر واحد للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة على مستوى النواتج، لرصد التقدم المحرز على مستوى التمويل الحكومي.

40- الهدف الاستراتيجي 2: ستركز المنظمة على تعزيز الحوار والتكامل ضمن القطاعات وأصحاب المصلحة وفي ما بينهم لزيادة الانتاج والانتاجية بصورة مستدامة، ومعالجة تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في سياق التغذية والنظم الغذائية المراعية للمساواة بين الجنسين. ويُعتبر تقديم الدعم لتعزيز قدرات البلدان على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، ولوضع أو تنفيذ خطة تكيف وطنية أو المساهمات المحددة وطنياً مسألة بارزة للغاية. وتتضمن مؤشرات مستوى الهدف الاستراتيجي 12 مؤشراً مرتبطاً بالأهداف 2 و6 و14 و15 من أهداف التنمية المستدامة لتتبع التقدم المحرز على صعيد الانتاجية المستدامة، وتدهور البيئة والتكيف مع تغير المناخ في كل قطاع من القطاعات، والحفاظ على الموارد الوراثية. وتم إدراج أربعة مؤشرات إضافية لأهداف التنمية المستدامة (الأهداف 13 و14 و15) على مستوى النواتج لرصد التقدم المحرز في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بمصايد الأسماك، ومستوى التمويل من أجل استخدام النظم الإيكولوجية على نحو مستدام.

41- الهدف الاستراتيجي 3: من المتوقع أن تركز مساهمة المنظمة في مجال الحدّ من الفقر في الريف على دعم السياسات والاستراتيجيات المناصرة للفقراء الواسعة النطاق والمتعددة القطاعات على المستويين القطري والاقليمي والتي تستهدف مجموعة متنوعة من سبل كسب العيش. وهذا يتطلب توسيع مشاركة المنظمة لتتخطى الشركاء التقليديين في وزارات الزراعة، فضلاً عن بذل الجهود لترسيخ العمل الفني للمنظمة ضمن مسارات سياسات الحدّ من الفقر في الريف على المستوى القطري. وتشمل المؤشرات على مستوى الهدف الاستراتيجي تسعة مؤشرات خاصة بالأهداف 1 و2 و8 و10 من أهداف التنمية المستدامة في حين تتضمن المؤشرات على مستوى النواتج سبعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (الأهداف 1 و5 و8 و14) لقياس مستوى الفقر والوصول إلى الموارد الانتاجية والدخل، ومصادر دخل وفرص عمل لائقة، والمساواة بين الجنسين.

42- الهدف الاستراتيجي 4: تدعم المنظمة من خلال مساهمتها في تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة البلدان بهدف زيادة مستوى إدماجها للجهات الفاعلة الصغيرة الحجم والفئات الأكثر ضعفاً، مع الاستمرار في الوقت عينه في الاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق مكاسب الكفاءة. وسينصبّ التركيز على تعزيز قدرات البلدان على المشاركة في صياغة المعايير الدولية والاتفاقات التجارية، وفي تصميم السياسات والأنظمة الداعمة وتنفيذها، وتطوير سلسلة القيمة. وتشمل المؤشرات على مستوى الأهداف الاستراتيجية أربعة مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة 2 و12 و17، فيما تشمل النواتج سبعة مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة (الأهداف 2 و8 و9 و10 و14) بشأن التمويل والاستثمارات، والقروض أو الاعتمادات، ودعم الصادرات والخطوط التعريفية المطبقة على الواردات من البلدان النامية وتنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

43- الهدف الاستراتيجي 5: بهدف إظهار الالتزامات السياسية العالمية التي اعتمدت مؤخراً، تركز مساهمة المنظمة في مجال زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات (الهدف الاستراتيجي 5) على تغيير المناخ والظواهر المناخية الحادة الناجمة عنه، والمخاطر التي تطل صحة النظم الإيكولوجية والمخاطر التي تهدد سلسلة الغذاء ونهج "الصحة الواحدة"، والأضرار والخسائر، وتفادي النزاعات، والسلام والاستقرار والنزوح. وتشمل المؤشرات على مستوى الهدف الاستراتيجي تسعة مؤشرات خاصة بالأهداف 1 و2 و11 و13 و15 و16 من أهداف التنمية المستدامة في حين تتضمن المؤشرات على مستوى النواتج خمسة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 1 و5 و13.

مستوى النواتج والمخرجات

44- تم اقتراح 20 نابجاً للفترة 2018-2021 (الملحق 2). وتعكس النواتج التغييرات اللازمة على المستوى الوطني أو الاقليمي أو العالمي لتعزيز تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وهي ترتبط بالسياسات السليمة والمواتية والاستراتيجيات، وخطط الاستثمار، ومستويات الموارد والاستثمارات المخصصة، ومستوى وقدرات التنسيق، وتوفر المعلومات واستخدامها من أجل صنع القرارات التي يمكن تحسينها بواسطة مساهمات المنظمة.

45- ولقد أعيدت صياغة النواتج لمعالجة التحديات التي تم تحديدها وربطها بأهداف التنمية المستدامة. وأصبحت هذه النواتج تعكس وتسلط الضوء بوضوح على النتائج المتوقعة من عمل المنظمة في مجال وضع المعايير والمواصفات على المستوى العالمي (وهذا الأمر بارز للغاية في الهدفين الاستراتيجيين 2 و4)؛ وعلى البيانات، واستخدام المعلومات، ومنتجات المعرفة وتحليلها لدعم عملية صنع القرار القائم على الأدلة، مع ناتج مخصص لكل أربعة أهداف استراتيجية؛ وعلى العمل لدعم تحسين تصميم وخصوصاً تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأطر القانونية، وخطط الاستثمار والبرامج على المستوى القطري (جميع الأهداف الاستراتيجية)، بما في ذلك عن طريق التحليل أو الدعوة إلى مستوى كافٍ من التمويل؛ وعلى العمل على سبل كسب العيش على مستوى المجتمع المحلي (في الأهداف الاستراتيجية 2 و3 و5) المتعلقة برفع مستوى الممارسات الجيدة؛ وعلى تعزيز القدرات من أجل آليات شاملة للحوكمة والتنسيق (جميع الأهداف الاستراتيجية).

46- وتشكل المخرجات الإسهام المباشر للمنظمة في النواتج المحققة من خلال الوظائف الأساسية للمنظمة على المستوى القطري والاقليمي العالمي عبر استخدام مصادر التمويل كافة. وبحسب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية¹¹، فإن المخرجات تختصر "التغييرات التي تطرأ على مهارات الأفراد أو المؤسسات أو على قدراتهم وإمكاناتهم، أو توفر منتجات وخدمات جديدة نتيجة استكمال أنشطة في سياق تدخل تنموي يقع ضمن نطاق سيطرة المنظمة".

47- وهناك 40 مخرجاً مقترحاً للفترة 2018-2021، كما هو مبين في الملحق 2 تتبع صياغة موحدة أكثر حول الوظائف الأساسية للمنظمة (المعايير والمواصفات، والبيانات والمعلومات، والحوار حول السياسات، وتنمية القدرات، والمعارف والتكنولوجيا والشراكات والدعوة والاتصال). وبالمقارنة مع الفترة 2014-2017، فإن الهدف من ذلك هو تقديم وصف أوفى لمجموعة من المنجزات أو التحسينات الناتجة عن تدخلات المنظمة التي تسهم من خلال العلاقة السببية في تحقيق النواتج. وسوف تتواصل عملية صياغة المخرجات طوال عام 2017 بهدف تنقيح الصياغة ووضع مقاصد ومؤشرات مرتبطة بأطر البرمجة القطرية.

الهدف 6 والمواضيع المشتركة

48- يسعى الهدف 6 إلى ضمان جودة المعارف والخدمات الفنية للمنظمة وتكاملها في ستة مجالات عمل رئيسية مشتركة مع الأهداف الاستراتيجية. ويعكس إطار النتائج للهدف 6 (الملحقان 1 و2) التحسينات المتوقعة التي تُقاس بمؤشرات الأداء الرئيسية بالنسبة إلى القيادة الفنية، والإحصاءات، والمساواة بين الجنسين، والحوكمة، والتغذية، وتغير المناخ، والفرص لمعالجتها في كلٍّ من البرامج الاستراتيجية.

¹¹ تعريف المخرجات بحسب الدليل الإرشادي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حول الإدارة القائمة على النتائج

برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019

ألف - السمات الرئيسية

النهج

49- يعرض برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 أولويات البرامج وإطار النتائج (الأهداف والنواتج والمخرجات والمؤشرات والغايات) التي حددت بالتماشي مع الإطار الاستراتيجي المراجع والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021؛ كما يعرض تحديداً كمياً لتكاليف جميع النواتج والالتزامات ذات الصلة، وحساباً لزيادات التكلفة ووفورات الكفاءة، ومخصصات للالتزامات الطويلة الأجل وللصناديق الاحتياطية، ومشروع قرار صادر عن المؤتمر للموافقة على برنامج العمل للفترة المالية وعلى الاعتمادات المرصودة في الميزانية.

50- وفي معرض إعداد برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019، درس المدير العام التحديات والتطورات التي حددت في استعراض الإطار الاستراتيجي، والتوجيهات التي وردت من المؤتمرات الإقليمية للمنظمة واللجان الفنية ولجنتي البرنامج والمالية والمجلس بخصوص مجالات العمل ذات الأولوية. ويبرهن هذا السياق تصاعد الطلب على توفير الخدمات الفنية للمنظمة من أجل تحقيق النتائج وبخاصة دعم البلدان في تلبية مقاصد أهداف التنمية المستدامة، ضمن بيئة تتسم بالقيود على الموارد.

51- وبالتالي، جرت صياغة برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 بالارتكاز على أربعة مبادئ رئيسية هي:

- (أ) الحفاظ على ميزانية إسمية ثابتة بدون أي تغييرات في مستوى الاشتراكات المقررة وصافي الاعتمادات المرصودة، مقارنةً بالفترة 2016-2017، وذلك عبر استيعاب زيادات التكاليف وإعادة استثمار الوفورات في مجالات العمل ذات الأولوية، مع التسليم بالضغط الذي تمارسه الميزانية على الأعضاء في فترات انعدام اليقين (القسمان ألف وجيم).
- (ب) تحديد المجالات ذات الأولوية في البرنامج وتلك التي يتوجب سحب التركيز منها، وإعادة تخصيص الموارد للمجالات ذات الأولوية وتسهيل الضوء على مجالات أخرى ذات أولوية يمكن فيها للمساهمات الطوعية أن تساعد المنظمة في تلبية الطلبات على خدماتها الفنية (القسم ألف).
- (ج) زيادة حصة برنامج التعاون التقني إلى 14 في المائة من صافي الاعتمادات المرصودة، بالتماشي مع قرار المؤتمر رقم 89/9 والتوصية الصادرة عن المؤتمر في دورته التاسعة والثلاثين (القسم ألف والملحق 1).
- (د) الاستعانة بتدابير إدارة البرنامج المعتمدة حالياً لتسريع تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للإثبات، لا سيما على المستوى القطري (القسم باء).

أبرز النقاط المتصلة بالبرنامج والميزانية

الأولويات وإعادة تخصيص الموارد

52- بناءً على أولويات البرامج الخاصة بالأهداف الاستراتيجية (البرامج الاستراتيجية) والهدف 6 من الخطة المتوسطة الأجل، أعيد تخصيص موارد ضمن برنامج العمل والميزانية بقيمة 19.7 مليون دولار أمريكي من أجل زيادة القدرات الفنية في عشرة مجالات تحظى بأولوية أعلى في برنامج العمل، كالتالي:

- (أ) تخصيص مبلغ 3.7 مليون دولار أمريكي لأنشطة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بالتماسي مع استراتيجية المنظمة وخطة عملها بشأن تغير المناخ، بما يشمل دعم البلدان في الحصول على تمويلات في مجال المناخ، ودعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- (ب) تخصيص مبلغ 3.1 مليون دولار أمريكي لدعم الإنتاج الزراعي المستدام لا سيما على المستوى القطري، بما يشمل البيئة الزراعية والموارد الوراثية والحوكمة.
- (ج) تخصيص مبلغ 2.8 مليون دولار أمريكي للنظم الغذائية بما يشمل التغذية والسلامة الغذائية، لا سيما على المستوى القطري.
- (د) تخصيص مبلغ 2.7 مليون دولار أمريكي لزيادة حصة برنامج التعاون التقني من صافي الاعتمادات إلى 14 في المائة.
- (هـ) تخصيص مبلغ 1.9 مليون دولار أمريكي للعمل المتعلق بالإحصاءات، بما في ذلك دعم تطوير مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وقياسها، الذي ينسقه مكتب كبير الإحصائيين.
- (و) تخصيص مبلغ 1.7 مليون دولار أمريكي للعمل في مجال مقاومة مضادات الميكروبات ومبادرة "صحة واحدة" بما يشمل الثروة الحيوانية.
- (ز) تخصيص مبلغ 1.2 مليون دولار أمريكي للعمل على دعم بناء السلام فيما خص الأمن الغذائي وتحليل النزاعات والشراكات.
- (ح) تخصيص مبلغ 1.1 مليون دولار أمريكي للعمل على خفض الفقر ولا سيما تعزيز القدرات في مجال التنمية الريفية، بما في ذلك الزراعة الأسرية.
- (ط) تخصيص مبلغ 0.9 مليون دولار أمريكي لمصايد الأسماك وعلى وجه الخصوص، دعم البلدان في تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.
- (ي) تخصيص مبلغ 0.6 مليون دولار أمريكي للحراثة وبالأخص دعم التقييمات الوطنية للغابات.

53- فضلاً عن ذلك، أعيد تخصيص مبلغ 4.0 ملايين دولار أمريكي لغاية تحسين تنفيذ البرامج وذلك عبر تثبيت رؤساء البرامج الإقليمية في وظائفهم بعد أن كانوا قد عينوا على أساس تجريبي في عام 2016 فبرهنوا عن فعاليتهم (مبلغ

2.9 مليون دولار أمريكي) ولتأسيس مكتب نائب المدير - البرامج العامة (1.1 مليون دولار أمريكي) بموجب الإذن الصادر عن الدورة الرابعة والخمسين بعد المائة للمجلس في ديسمبر/كانون الأول 2016.

54- فضلاً عن ذلك، ولضمان تناسق العمل بين البرامج الاستراتيجية ودعمها للتنفيذ على المستوى القطري، فإن الحصة الأكبر من الحساب متعدد التخصصات المرصود في الميزانية والبالغة قيمتها 10 ملايين دولار أمريكي، ستخصص خلال فترة السنتين لرؤساء البرامج الاستراتيجية والإقليمية من أجل دعم المبادرات الإقليمية وعمل البرامج الاستراتيجية على المستوى القطري، استكمالاً لتدابير إدارة البرامج الموحدة التي وضعت خلال الفترة 2016-2017 (القسم باء).

55- لدى قيام المدير العام بالنظر في القدرات الفنية المطلوبة لتنفيذ برنامج العمل، قام بتلبية المتطلبات، إلى أقصى حد ممكن، من خلال ترتيب الأولويات، وتحقيق الوفورات وإعادة تخصيص المبالغ ضمن ميزانية ثابتة، وذلك بالتماشى مع العملية المتبعة منذ عام 2012 (القسم باء). ولكن هناك احتياجات غير مستوفاة في ما يخص القدرات الفنية، بحسب ما يرد في الملحق المتاح على شبكة الويب، ما يسلط الضوء على الفرصة المتاحة أمام الأعضاء والشركاء بتقديمهم مساهمات طوعية وعقد شراكات، بما في ذلك انتدابهم لخبراء تقنيين في مجالات مثل مقاومة مضادات الميكروبات ومبادرة "صحة واحدة" والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والابتكارات ونظم المعلومات الجغرافية المكانية والتربة والإحصاءات.

الموارد المخصصة للالتزامات تجاه الاتفاقيات والأجهزة التابعة للمعاهدات والمساواة بين الجنسين

56- تخضع التزامات المنظمة بتمويل مختلف الاتفاقيات والأجهزة التابعة للمعاهدات والترتيبات الحكومية الدولية، لإدارة رئيس الإدارة الفنية أو المكتب ذي الصلة، بالاشتراك مع الأمانة المعنية. أما الموارد التي تخص تلك الالتزامات والملاحظة في الميزانية والتي جرى تخصيصها كأشطة فنية مؤسسية ضمن الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة والهدف 6، فقد بقيت على مستواها الحالي البالغ مجموعه 22.3 مليون دولار أمريكي، كالتالي:

- (أ) 7.1 مليون دولار أمريكي لهيئة الدستور الغذائي (الهدف الاستراتيجي 4)؛
- (ب) 1.6 مليون دولار أمريكي للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، واجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، والاجتماعات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن إدارة المبيدات وبشأن مخلفات المبيدات وبشأن مواصفات المبيدات (الهدفان الاستراتيجيان 2 و4)؛
- (ج) 5.9 مليون دولار أمريكي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (د) 1.5 مليون دولار أمريكي لاتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (هـ) 2.0 مليون دولار أمريكي للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الهدف الاستراتيجي 2)؛

- (و) 1.9 مليون دولار أمريكي للأجهزة الأخرى المنشأة بموجب معاهدات عملاً بالمادة الرابعة عشرة لدستور المنظمة (الهدفان الاستراتيجيان 2 و4)؛
- (ز) 1.3 مليون دولار أمريكي للجنة الأمن الغذائي العالمي، وهي حصة متساوية متفق عليها مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي (الهدف الاستراتيجي 1)؛
- (ح) 1.0 مليون دولار أمريكي للجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة والتي تستضيفها أمانة المنظمة منذ عام 2016 (الهدف 6).

57- فضلاً عن ذلك، فإن مستوى تمويل عمل المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر الأهداف الاستراتيجية والهدف 6، قد أبقى عند مبلغ 21.8 مليون دولار أمريكي لفترة السنتين، بحسب ما يرد في الملحق 1.

الوفورات والمجالات التي سحب التركيز منها

58- لا يزال السعي إلى تحقيق مكاسب من حيث الكفاءة والوفورات أولويةً عليا بالنسبة إلى المنظمة (القسم باء). وقد رحب المجلس بالوفورات الناشئة عن الكفاءة منذ عام 2012 وأعرب عن قلقه من أن المزيد من الوفورات لا ينبغي أن يؤثر سلباً في تنفيذ برنامج العمل¹² مع التأكيد على أهمية توضيح المجالات التي تستحق التركيز وتلك التي يتوجب سحب التركيز منها في برنامج العمل¹³. ومع مراعاة لما تقدم، فإن الموارد التي أعيد تخصيصها للفترة 2018-2019 ناجمة عن أربعة مصادر رئيسية:

- (أ) وفورات بقيمة 7.3 مليون دولار أمريكي بفضل تحقيق المزيد من مكاسب الكفاءة في الخدمات الإدارية التي يجري عليها العمل خلال فترة السنتين 2016-2017 تخص: التعاقد مع مصادر خارجية لخدمات الطباعة والتوزيع وتبسيط الخدمات اللغوية مع احترام توقعات الأعضاء من حيث إرسال الوثائق باللغات الرسمية للمنظمة في الوقت المناسب وإعادة هيكلة مركز الخدمات المشتركة (القسم باء).
- (ب) الوفورات في تكاليف الموظفين بقيمة 10.9 مليون دولار أمريكي جراء التغييرات في حزمة تعويضات الموظفين، واستمرار تجميد الأجور، وتدني تكلفة التغطية الطبية بعد الخدمة، ومعدلات التضخم التي كانت أقل من المتوقع في الفترة 2016-2017 (القسم جيم).
- (ج) خفض رُتب 37 وظيفة فنية شاغرة بقيمة 2.8 مليون دولار أمريكي من أجل إتاحة تشغيل موظفين فنيين أصغر سناً ومن ذوي الكفاءات العالية (القسم جيم).
- (د) تحديد مجالات لسحب التركيز منها وإعادة ترتيبها من قبل رؤساء الإدارات الفنية بمبلغ 2.7 مليون دولار أمريكي، جراء تراجع الطلب على بعض المجالات الفنية للعمل أو الخدمات المتعلقة بتنفيذ خطط عمل البرنامج الاستراتيجي، وتبسيط العمل في الأنشطة الفنية المؤسسية واستخدام الشراكات الاستراتيجية بحسب ما يرد أدناه.

¹² الفقرة 18(هـ) من الوثيقة CL 149/REP

¹³ الفقرة 18(ب) من الوثيقة CL 150/REP

59- ستقوم إدارة الزراعة وحماية المستهلك بسحب التركيز من الأعمال التالية:

- (أ) التكنولوجيا البيولوجية للتناسل الحيواني، حيث سيتم وقف العمل في هذا المجال الذي تؤديه شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان، بما أن الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة تتولى هذا العمل بالكامل.
- (ب) وقف نشر صحيفة الموارد الوراثية الحيوانية *Animal Genetic Resources Journal* بما أن مؤسسات أخرى تعنى بتلبية هذه الحاجة.
- (ج) سيتم نقل برنامج مكافحة داء المثقبيات في أفريقيا من شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان إلى المكتب الإقليمي لأفريقيا - الذي يتمتع أصلاً بالقدرة المطلوبة - مع محافظة الشعبة على روابط بمنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة، بحسب مقتضى الحال.
- (د) سيتم تقليص الحوارات العالمية والإقليمية بشأن البقول وتحويله إلى عمل على المستوى القطري مع إدراجه في البرامج الاستراتيجية.
- (هـ) سيستمر خفض العمل على التخلص من مخزونات المبيدات المهمة من أجل التركيز على إدارة مخزونات المبيدات.
- (و) دعم المنتديات وقواعد البيانات التي تستهدف السلع الفردية: سيجري السحب التدريجي للشبكات وقواعد البيانات الخاصة بالسلع الفردية فضلاً عن الدعم المخصص لنظم الزراعة الفردية، تماشياً مع مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة.
- (ز) سيسحب التركيز من الأساليب والنهج الإرشادية المحددة، مع الانتقال إلى مسائل على المستوى المؤسسي تتعلق بخدمات الإرشاد والمشورة، ضمن سياق تعزيز نظم الابتكار الزراعي.
- (ح) سيتم خفض العمل على الممارسات الجيدة للنظافة في إنتاج/تجهيز الأغذية، وسوف يركز العمل في هذا المجال على التوجيهات بشأن إدارة مخاطر سلامة الأغذية ضمن قطاعات محددة.

60- وستقوم إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه بسحب التركيز من العمل المتعلق بالبنية التحتية للمياه، بما يشمل نظم الري عند المنبع وتجمعات المياه الكبيرة، وهياكل احتباس المياه ونقلها، مثل السدود، فهناك وكالات وهيئات أخرى تتمتع بمزيد من الميزات المقارنة في مجال البنية التحتية للمياه. وسوف تواصل المنظمة دعم البلدان في الأعمال عند المصب، بما في ذلك الهياكل الصغيرة لتجميع المياه من خلال الإدارة المستدامة للتربة وخطط التخزين في المزارع، للمساعدة على جعل الزراعة أكثر إنتاجية ومساعدة المزارعين، لا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة، عبر تعزيز سبل معيشتهم وقدرتهم على الصمود.

- 61- وستقوم إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسحب التركيز من الأعمال التالية:
- (أ) سيتم خفض العمل على وضع الأساليب والخطوط التوجيهية وإنشاء النماذج التحليلية لتكون أساساً للتقييم الاقتصادي وإطار السياسات المتعلقة بالزراعة الذكية مناخياً، وتحليل السياسات الزراعية والغذائية (رصد وتحليل السياسات الغذائية والزراعية) ومؤشر القدرة على الصمود للقياس والتحليل، وسيتم تركيزه على الدعم القطري في تلك المجالات.
- (ب) سيتم خفض العمل على صياغة نهج التثقيف التغذوي وبعض العمل على تركيبة الأغذية، ووضع مؤشر للحد الأدنى من التنوع الغذائي، وتطوير مفهوم إنتاج المغذيات وإعداد الإرشادات الفنية دعماً لتطوير الصناعة الزراعية.
- (ج) استكمل قسم كبير من العمل على منتجات توليد المعارف، من أجل تعميم مفهوم العمل اللائق في الريف، من خلال المذكرات التوجيهية وغيرها من الأدوات ذات الصلة، وبالتالي سيتم سحب التركيز منه.
- (د) إعادة تركيز برنامج العمل الإحصائي، على الوظائف التشغيلية المتعلقة بالتنمية المنهجية فضلاً عن اكتساب البيانات ومعالجتها وتأكيداتها وإسنادها ونشرها للمجالات الإحصائية المشمولة في الوقت الراهن بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإعادة تركيز تطوير القدرات الإحصائية على الأدوات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- (هـ) سيتم تقليص العمل على بعض السلع غير الغذائية التي ليس عليها طلب مرتفع، أو حيث تقوم مؤسسة أخرى بعمل مشابه.

62- وسوف تقوم إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بسحب التركيز من الأعمال التالية:

- (أ) تقدير المربح على المستوى العالمي الذي سيستكمل بحلول نهاية عام 2017.
- (ب) صياغة أطلس الأمم المتحدة الذي فقد من زخمه ضمن منظومة الأمم المتحدة، وكذلك التحسينات في النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك في ما خص البيانات المكانية، إذ تعذر مواصلة تطويره نظراً إلى نقص البيانات المفيدة.
- (ج) التكنولوجيات الخاصة بتربية الأحياء المائية. مع أنها غاية في الأهمية من حيث تحسين الإنتاجية وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عن كل وحدة إنتاج، فهي الآن مدفوعة من القطاع الخاص.
- (د) سيتواصل خفض صياغة صكوك الحوكمة العالمية، مع التركيز على التنفيذ.
- (هـ) من المتوقع اعتماد الخطوط التوجيهية لخطة توثيق المصيد في عام 2017 لدى انعقاد مؤتمر المنظمة وسوف يتم تنفيذها من خلال عدد من المشاريع.
- (و) سيتوقف نشر المعلومات المحدثة عن السلع، والتي تستند إلى تجميع البيانات من الأسواق، نظراً إلى قلة الاهتمام بها لا سيما وأن المعلومات قد أصبحت متاحة الآن كذلك من مصادر أخرى.

(ز) تم استكمال العمل على مشروع "إصدار الشهادات باعتبارها أداة لتحديد المعايير القياسية" استناداً إلى صكوك المنظمة.

63- وستقوم إدارة الغابات بسحب التركيز من الأعمال التالية:

- (أ) سيتم خفض البرامج الوطنية للغابات. فبعد قيام المنظمة بدعم البلدان على مر العقد المنصرم، أصبح لمعظم البلدان الآن برنامج وطني فعال للغابات، وذلك تماشيًا مع مبادئ السيادة والقيادة القطرية والشراكة والمشاركة والتكامل الذي يتخطى قطاع الغابات وحده.
- (ب) العمل على مشروع "الحشرات الصالحة للأكل" الذي اختتم بنشر الدراسة الحرجية الصادرة عن المنظمة رقم 171 بعنوان "الحشرات الصالحة للأكل: التوقعات المستقبلية لأمن الأغذية والأعلاف".
- (ج) إدارة مستجمعات المياه، حيث سينتقل التركيز إلى دور إدارة مستجمعات المياه في إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود، كجزء من البرامج الاستراتيجية.
- (د) سيتم خفض العمل على صون التربة والمياه بما أن المنظمات الأخرى في وضع أفضل لتقديم المساعدة في هذا المجال.
- (هـ) سيتم خفض العمل بشأن حياة الغابات، عقب المبادرات الناجحة للتوعية بالخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية) وبشكل خاص بقيمة الخطوط التوجيهية الطوعية بالنسبة إلى معالجة قضايا حيازة الأراضي، وسيتم التركيز على دعم البلدان التي أعربت عن اهتمامها باستخدام الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل تحسين نظم حيازة الغابات لديها.

البعد الإقليمي

64- تشكل المبادرات الإقليمية آلية لضمان التنفيذ الفعال لعمل المنظمة وتأثيره في الأولويات الرئيسية لكل إقليم، ما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وقد تناولت المؤتمرات الإقليمية التي عقدت عام 2016 إنجازات المبادرات الإقليمية الحالية وعددها 15 مبادرة، وحددت مجالات ذات أولوية لكي تنظر فيها المبادرات الإقليمية الجديدة خلال فترة السنتين المقبلة¹⁴. ومع مراعاة الدروس المستفادة من المبادرات الإقليمية منذ 2014، يرد في ما يلي موجز بالأولويات الإقليمية الرئيسية التي سيتم تناولها من خلال هذه الآلية في فترة السنتين المقبلة.

65- أفريقيا: سيتم الإبقاء على المبادرات الإقليمية الرئيسية الثلاث التي تدعم أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المقطوعة بموجب إعلان مالابو (2014)، وهي: التزام أفريقيا بوضع حد للجوع بحلول 2025؛ تكثيف الإنتاج المستدام وتطوير سلسلة القيمة؛ بناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة في أفريقيا. وسوف تبذل جهود إضافية لترسيخ الالتزام بوضع حد للجوع ضمن عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا¹⁵. وستستفيد عملية تكثيف الإنتاج المستدام من التعاون بين البرامج الاستراتيجية (لا سيما البرنامج الاستراتيجي 2 والبرنامج الاستراتيجي 4) والأركان المفهومية لنهج الأغذية والزراعة المستدامة. وسيقوم برنامج بناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة بزيادة التركيز على الصدمات المتصلة بالمناخ، بهدف حشد التمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ. وبناء على طلب المؤتمر الإقليمي، فإن العمل في الإقليم سيمنح الأولوية كذلك إلى فرص العمل اللائق للشباب في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية وتطوير النظم المستدامة لإنتاج الأرز.

66- آسيا والمحيط الهادئ. سيتواصل العمل على ثلاث مبادرات إقليمية حالية: تحدي القضاء على الجوع؛ مبادرة النمو الأزرق؛ المبادرة الخاصة بسلاسل القيمة للأمن الغذائي والتغذية في جزر المحيط الهادئ، وسوف يعاد تنظيم هذه الأخيرة وإدماجها كأحد عناصر المبادرة الإقليمية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسوف تصاغ مبادرتان إقليميتان جديدتان: مبادرة "تغير المناخ" التي سيندرج فيها العمل بشأن المبادرة الحالية الإقليمية للأرز ومبادرة "صحة واحدة" التي ستتناول مسائل معقدة شاملة لعدة اختصاصات تخص نظم الأغذية في الإقليم، بما في ذلك مقاومة مضادات الميكروبات والأمراض المعدية الناشئة والسلامة الغذائية.

67- أوروبا وآسيا الوسطى: سيتم الإبقاء على مبادرتين إقليميتين مع بعض التعديلات، مع العمل على مبادرة ثالثة. تستهدف مبادرة "تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية" من أجل تحسين سبل المعيشة وخفض الفقر، إلى تعزيز البرامج القطرية الحالية وإدماج المسائل الشاملة لعدة اختصاصات، أي المساواة بين الجنسين والتغذية والحوكمة وتغير المناخ، إدماجاً أفضل. وسوف تستهدف مبادرة "تجارة الأغذية الزراعية والتكامل في الأسواق" بناء القدرات في ما يخص هدي التنمية المستدامة 1 و2 وتوسيع نطاق الأنشطة. وستركز مبادرة إقليمية جديدة على "الزراعة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية في المناخ المتغير" بهدف حشد التمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ في الإقليم.

¹⁴ أنظر الوثيقة PC 119/2 الأولويات الإقليمية، والوثيقة PC 121/3-FC 166/6 التقرير التجميعي لاستعراض منتصف المدة، المرفق 5.

¹⁵ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

68- **أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:** سيستمر العمل على المبادرات الإقليمية الثلاث مع بعض التعديلات. وسوف تركز مبادرة "القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي" على تحسين السياسة التمكينية والبيئة المؤسسية لتناول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، مع خفض التركيز على صياغة الخطوط التوجيهية الجديدة والأدوات التقنية. أما مبادرة "الزراعة الأسرية والنظم الغذائية الشاملة" العابرة للأهداف الاستراتيجية 2 و3 و4 فسوف توسع العمل المتعلق بسلاسل القيمة من أجل تحديد الجوانب المراعية للفقراء وللغذية. وسوف تستمر مبادرة "الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث" التي انطلقت في عام 2016 بشكلها الحالي مع التركيز على استراتيجيات إدارة المخاطر والحوكمة والتشريعات بشأن الأمن الغذائي والتغذية وتغير المناخ.

69- **الشرق الأدنى وشمال إفريقيا:** سيستمر العمل على المبادرات الإقليمية الثلاث مع بعض التعديلات. وتركز "المبادرة الإقليمية بشأن ندرة المياه" التي يرغب المزيد من البلدان في الانضمام إليها، على كفاءة استخدام المياه وتغير المناخ وإدارة الجفاف والتخطيط الاستراتيجي للموارد المائية والإدارة المستدامة للأراضي. أما مبادرة "الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق" فسوف تعزز قدرة المنتجين على الإنتاجية المستدامة وسلاسل القيمة، من خلال المدارس الحقلية للمزارعين والوسائل الأخرى، فضلاً عن تنمية قدرات منظمات المنتجين والمؤسسات الريفية ودعم وصول صغار المزارعين إلى الأسواق. وسوف تدعم مبادرة "قدرة الأمن الغذائي والتغذوي على الصمود" وضع أطر للسياسات وأطر مؤسسية في بلدان الإقليم، بالإضافة إلى تحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي دعماً للقرارات، وتعزيز نظم الأغذية الفعالة والشاملة، وتطوير قدرة الأسر المعيشية على الصمود.

مخصصات أبواب الميزانية ومصادر التمويل

مخصصات أبواب الميزانية

70- إن تحديد مخصصات أبواب الميزانية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 ينطلق من تعديلات برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017 التي وافق عليها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2015.¹⁶ أما صافي التغييرات في مخصصات صافي الاعتمادات الثابتة البالغة قيمتها 1 005.6 مليون دولار أمريكي ما بين أبواب الميزانية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 والذي يظهر في الجدول 1، فناجم عن:

- (أ) نقل الموارد جزاء التخطيط المفصل للعمل وتنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017 بحسب ما أبلغت به لجنة المالية؛¹⁷
- (ب) اقتراحات نقل مخصصات إلى المجالات ذات الأولوية في البرنامج، من المجالات التي سحب التركيز عنها، فضلاً عن الوفورات الناشئة عن الكفاءة والوفورات في تكاليف الموظفين، التي ترد في هذه الوثيقة.

الجدول 1: مقارنة بين صافي الاعتمادات في الفترة المالية 2016-2017 وبرنامج العمل والميزانية المقترح للفترة 2018-2019 (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

باب الميزانية	الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية	برنامج العمل والميزانية المعدل، 2017-2016	التغيير	برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019
-1	المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	84,391	(2,263)	82,128
-2	جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة	200,735	(3,783)	196,952
-3	الحد من الفقر في الريف	65,707	500	66,207
-4	تمكين نُظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وفعالية	105,266	133	105,399
-5	زيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات	50,841	3,294	54,136
-6	الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)	59,215	9,668	68,883
-7	برنامج التعاون التقني	138,131	2,657	140,788
-8	التواصل	77,740	1,014	78,754
-9	تكنولوجيا المعلومات	35,437	807	36,244
-10	حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه	76,983	(6,060)	70,923
-11	الإدارة الكفؤة والفعالة	71,275	(5,967)	65,308
-12	المصروفات الطارئة	600	0	600
-13	الانفاق الرأسمالي	16,892	0	16,892
-14	الإنفاق الأمني	22,420	0	22,421
	مجموع الاعتمادات (الصافية)	1,005,635	0	1,005,635

¹⁶ الوثيقتان CL 153/REP و CL 153/3 (ديسمبر/كانون الأول 2015)

¹⁷ الوثيقة FC 166/7 التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وأبواب الميزانية في فترة السنتين 2016-2017

71- وفي ما خص موارد الأهداف الاستراتيجية الخمسة (الأبواب 1 إلى 5)، هناك انخفاض صاف بقيمة 2.1 مليون دولار أمريكي ناجم بأكمله عن نقل مبلغ 3.6 مليون دولار أمريكي كتكاليف للموظفين إلى وحدة الدراسات النظرية العالمية، بما في ذلك لإعداد تقرير حالة الأغذية والزراعة في العالم، من الهدف الاستراتيجي 1 إلى الهدف 6 (6.01). وقد تم التعويض على هذا النقل بتحويل مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي من الوفورات في البابين 10 و 11 إلى مجالات العمل ذات الأولوية ضمن الأهداف الاستراتيجية. وإن نقل الموارد ما بين الأهداف الاستراتيجية الخمسة هو مجموعة خطوات لإعادة تعديل البرامج خلال الفترة 2016-2017 ولا سيما تحسين التكامل بين أعمال الإدارات الفنية التي تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية رقم 3 و 4 و 5.

72- وشهد الهدف 6 زيادة بقيمة 9.6 مليون دولار أمريكي جراء نقل مبلغ 3.6 مليون دولار أمريكي من الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه، ووضع تدابير إدارية موحدة (6.01) وتخصيص موارد إضافية للإحصاءات (6.02) ولتغيير المناخ (6.06).

73- وتراجعت قيمة الموارد المخصصة للأهداف الوظيفية بمبلغ 10.2 مليون دولار أمريكي بفضل تحقيق وفورات في الكفاءة بقيمة 7.3 مليون دولار أمريكي وأثر الوفورات في تكاليف الموظفين على الوظائف ضمن هذه الأبواب. وقد استخدمت الموارد لتمويل زيادة بقيمة 2.7 مليون دولار أمريكي في الباب 7 لبرنامج التعاون التقني، فضلاً عن 6 ملايين دولار أمريكي للهدف 6 و 1.5 مليون دولار أمريكي للأهداف الاستراتيجية من أجل التعويض جزئياً على نقل مبلغ 3.6 مليون دولار أمريكي إلى الهدف 6.

مصادر التمويل

74- يقترح برنامج العمل والميزانية برنامج عمل لمدة سنتين ممولاً من الاشتراكات المقررة للأعضاء وتقديراً للمبالغ المقدمة كمساهمات طوعية من خارج الميزانية. أما المساهمات المقدرتها التي يقدمها الأعضاء (على أساس حجم المساهمات المتفق عليه) فتمول صافي الاعتمادات التي صوّت عليها المؤتمر في قراره المتعلق برصد الاعتمادات. ويمكن للموارد من خارج الميزانية أن تقدم من قبل الأعضاء وشركاء آخرين على أساس طوعي من خلال الدعم المباشر لبرنامج العمل، أو عن طريق حسابات للأمانة، من أجل توفير المساعدة الفنية والطائرة إلى الحكومات لأغراض محددة بوضوح ومتصلة ببرنامج العمل.

75- ويعرض الجدول 2 موجزاً عن الاحتياجات الإجمالية من الموارد للفترة 2018-2019 موزعة على أبواب الميزانية ومصادر التمويل أي صافي الاعتمادات البالغة قيمتها 1.005 مليون دولار أمريكي والممولة من الاشتراكات المقررة للأعضاء (من الجدول 1)، وتقديراً للموارد من خارج الميزانية.

الجدول 2: الميزانية المقترحة للفترة 2018-2019 بحسب الأبواب ومصادر التمويل (بآلاف الدولارات الأمريكية)

باب الميزانية	الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية	صافي الاعتمادات	مخصصات من خارج الميزانية	المجموع
-1	المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	82,128	184,030	266,158
-2	جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة	196,952	458,972	655,924
-3	الحد من الفقر في الريف	66,207	90,438	156,645
-4	تمكين نُظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وفعالية	105,399	138,822	244,221
-5	زيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات	54,136	654,758	708,894
-6	الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)	68,883	17,197	86,080
-7	برنامج التعاون التقني	140,788	0	140,788
-8	التواصل	78,754	194	78,948
-9	تكنولوجيا المعلومات	36,244	0	36,244
-10	حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه	70,923	1,179	72,102
-11	الإدارة الكفؤة والفعالة	65,308	9,369	74,677
-12	المصرفيات الطارئة	600	0	600
-13	الانفاق الرأسمالي	16,892	0	16,892
-14	الإنفاق الأمني	22,421	181	22,602
	مجموع الاعتمادات (الصافية)	1,005,635	1,555,140	2,560,775

76- تعكس الموارد من خارج الميزانية التقديرات الأولية للمساهمات الطوعية في الفترة 2018-2019 والتي تشمل 61 في المائة (1 555 مليون دولار أمريكي) من مجمل الاحتياجات من الموارد. تركز تقديرات التنفيذ على المشاريع قيد التنفيذ التي ستمتد إلى فترة السنتين المقبلة، والمشاريع المقترحة حالياً والتي من المرجح الموافقة عليها، والتوقعات القائمة على أفكار المشاريع، والاتصالات الإيجابية بالشركاء.

77- ونظراً إلى أن هذه الوثيقة قد أعدت قبل عام واحد من بدء فترة السنتين، سيكون من الضروري إجراء تعديلات على مخصصات الموارد وأطر النتائج، انطلاقاً من قرارات الأجهزة الرئاسية وتوجيهاتها في الفترة الممتدة من مارس/آذار إلى يوليو/تموز وعملية تخطيط العمل من يوليو/تموز إلى أكتوبر/تشرين الأول، بما في ذلك تحديد غايات المخرجات وآخر التحديثات بشأن المستوى المقدر للمساهمات الطوعية وتوزيعها. وسيتم الإبلاغ عن هذه التغييرات في وثيقة التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 التي سينظر فيها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2017، بموجب العملية المعتمدة لوضع البرامج والميزانية.¹⁸

¹⁸ الجزء الثاني، القسم واو من النصوص الأساسية

باء- تحسين التنفيذ

78- كما هو مبين في الخطة المتوسطة الأجل، يكمن الهدف الشامل للإطار الاستراتيجي المراجع وترتيبات تنفيذه في تطبيق المعرفة الفنية للمنظمة بقدر أكبر من الفعالية لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها المتمثلة في القضاء على الجوع وحفض الفقر وإنتاج الأغذية بطريقة أكثر استدامة. وقد أدى التغيير التحولي في المنظمة، منذ عام 2012، إلى اتباع طرق للعمل جديدة وفقاً لهذه الخطوط، تكلفت بوضع الترتيبات الإدارية الموحدة التي أقرها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2016.

79- وخلال فترة السنتين 2018-2019، سيتم التركيز على تحسين تنفيذ البرامج الاستراتيجية، مع ضبط تنفيذ الترتيبات والهيكل التنظيمي والسعي في الوقت نفسه إلى زيادة الكفاءة، وإيلاء الاهتمام المستمر لتعديل القدرات الفنية لتلبية متطلبات البرنامج.

ترتيبات التنفيذ

80- يصمم قادة البرامج الاستراتيجية، وفرق الإدارة المصغرة التابعة لهم، البرامج الاستراتيجية الخمسة ويخططون لها ويديرونها ويرصدونها، من أجل تحقيق المخرجات في إطار النتائج، وذلك تحت إشراف نائب المدير العام (البرامج). وتنفذ البرامج الاستراتيجية من قبل فرق تضم موظفين من الشعب الفنية والمكاتب الميدانية، يعملون من خلال اتفاقات بشأن مستوى الخدمة، تحدد المنتجات والخدمات التي ينبغي تسليمها للمساهمة في المخرجات وتخصيص الموارد، مع التركيز على الأولويات في المبادرات الإقليمية وأطر البرمجة القطرية.

81- وبالإضافة إلى تقديم الخدمات الفنية المحددة للبرامج الاستراتيجية، تتحمل الشعب الفنية مسؤولية ضمان الجودة الفنية للعمل المنجز، فضلاً عن توفير الخدمات لضمان إدماج مسائل تغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، والحوكمة، والتغذية، على النحو المحدد في الهدف 6. كما أن الشعب الفنية مسؤولة أيضاً عن الأنشطة الفنية على مستوى المنظمة (مثل الإحصاءات، والمنشورات الرئيسية، واللجان الفنية، والاتفاقيات والهيئات المنشأة بموجب معاهدات) الممولة من الموارد المخصصة.

82- وخلال الفترة 2018-2019، ستركز ترتيبات التنفيذ على تحسين تحقيق النتائج على المستوى القطري. وقد أثبت منسقو البرامج الاستراتيجية الإقليميون، الذين تم تعيينهم على أساس تجريبي في عام 2016، دورهم الفعال في تحقيق البعد البرامجي لعمل المنظمة في مختلف البلدان. وبالتالي، تم تثبيت مناصبهم كقادة للبرامج الإقليمية في برنامج العمل والميزانية لفترة 2018-2019. وسيواصلون العمل بشكل وثيق مع الممثلين الإقليميين، وممثلي المنظمة، وقادة البرامج الاستراتيجية، والشعب الفنية، للتركيز على البرامج وضمان تنفيذها وتحقيق النتائج على المستوى القطري.

83- للمساعدة في تركيز العمل على المستوى القطري، سيتم تشديد الاتفاقات بشأن مستوى الخدمة لفترة 2018-2019 لتحسين مواءمة المخرجات والموارد، والاستفادة من بعثات الدعم الفني على المدى الطويل من قبل الشعب الفنية والمكاتب الإقليمية، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الوطنية والإقليمية، بتوجيه من الأولويات المحددة في المبادرات الإقليمية وأطر البرمجة القطرية.

84- ويوجه رؤساء وحدات الأعمال المسؤولة، المسؤولون عن تحسين السياسات والمعايير والأداء في الخدمات التمكينية التي يقدمونها، تنفيذ الأهداف الوظيفية (التواصل، تكنولوجيا المعلومات، حوكمة المنظمة، الإشراف والتوجيه، والإدارة الكفؤة والفعالة) والأبواب الخاصة (برنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والأمني).

85- كما أن حوكمة الإدارة الداخلية مبسطة أيضاً. ويواصل الفريق المعني بالإدارة التنفيذية والرصد، الذي يرأسه المدير العام ويضم نواب المدير العام والمدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدير مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، كونه ظاهرة الحوكمة الداخلية الأعلى، ويشرف على مدى استراتيجيات المنظمة وسياساتها وإدارتها. ويشرف مجلس السياسات والبرامج المؤسسية على سياسات وبرامج المنظمة، وسيحسن الوظائف المتعددة التخصصات ويضمن سلامة الإطار الاستراتيجي. وسيضطلع مجلس السياسات والبرامج المؤسسية بالدور السياسي الذي كان يؤديه اجتماع الإدارة العليا ووظائف البرمجة الخاصة بمجلس رصد برامج المنظمة السابق. ويرأس مجلس السياسات والبرامج المؤسسية المدير العام، وهو مؤلف من نواب المدير العام، والمدراء العامين المساعدين (جميع المواقع)، وقادة البرامج الاستراتيجية والإقليمية، ومديري مكتب الاتصالات في المنظمة ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد. وسيقوم مجلس جديد لتنفيذ البرامج ورصدها، برئاسة نائب المدير العام (البرامج) وبتركيبة مشاهبة، بالإشراف على تنفيذ البرامج المؤسسية ورصدها.

86- ويتم رصد تنفيذ البرامج باستخدام أربعة مسارات للمعلومات: تسليم المنتجات والخدمات؛ وأداء الميزانية والأداء المالي؛ وأداء المشاريع؛ وتحقيق النتائج بناء على إطار الرصد الموصوف في الخطة متوسطة الأجل (القسم جيم). تمارس الأجهزة الرئاسية الإشراف من خلال التقرير السنوي عن أداء الميزانية والتقرير التجميعي لاستعراض منتصف المدة وتقرير تنفيذ البرامج.

الهيكل التنظيمي

87- في أعقاب موافقة المجلس على ترتيبات الإدارة الموحدة في ديسمبر/كانون الأول 2016، التي تنعكس في برنامج العمل والميزانية 2018-2019، أصبح الهيكل التنظيمي مستقراً الآن، مع بعض الضبط لفترة 2018-2019 للمساعدة في تحسين التنفيذ وتحقيق الكفاءة.

انعكاس التغييرات الهيكلية التي تمت الموافقة عليها خلال 2016-2017

88- يعكس الهيكل التنظيمي (الملحق 10) التغييرات الهيكلية في المقر الرئيسي التي وافق عليها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2016، على النحو التالي:

(أ) نائب مدير عام جديد للبرامج، تتبعه وحدات إدارة البرامج الاستراتيجية القائمة، وإدارة التعاون التقني، وشعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات، ومكاتب الاتصال، ومكتب كبير الإحصائيين، لرفع مستوى وظيفية إدارة البرنامج وربطها ربطاً أفضل بالمعرفة الفنية والعمليات؛

- (ب) مكتب كبير الإحصائيين، مع فريق صغير من الموظفين المعارين من العدد الزائد للإحصائيين في شعبة الإحصاء والوحدات الإحصائية الأخرى، مع التركيز على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتنسيق المهام الإحصائية التي تتقاطع مع العمل التقني والتشغيلي وتساهم في البرامج الاستراتيجية.
- (ج) إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه، تشمل شعبة المناخ والبيئة وشعبة الأراضي والمياه، وكذلك أمانات الأجهزة المعنية بالتنوع البيولوجي، لإبراز وتعزيز عمل المنظمة في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وكذلك التنوع البيولوجي.

89- كما يعكس الهيكل التنظيمي أيضاً مكتبين إقليميين فرعيين جديدين أقرهما المجلس في يونيو/حزيران 2016، على النحو التالي:

- (أ) المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا، كمكتب منفصل ويُفضّل أن يكون مقرّه في أحد البلدان الناطقة باللغة الفرنسية، على أن يحدد المدير العام مقرّه بالتشاور مع البلدان المعنية. ومن المتوقع اتخاذ قرار بشأن الموقع خلال عام 2017. وسيتم إدراج الموقع والتوظيفات المقترحة ضمن التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 في ديسمبر/كانون الأول 2017.
- (ب) المكتب الإقليمي الفرعي لبلدان المشرق العربي في بيروت، لبنان، وقد تم الاتفاق مع الحكومة اللبنانية على الدعم اللوجستي والإداري والمالي لاستضافة هذا المكتب في ديسمبر/كانون الأول 2016، وسيتم إنشاء المكتب خلال عام 2017.

مكتب الموارد البشرية

90- تم تعديل القدرة على إدارة الموارد البشرية تدريجياً، منذ عام 2012، لإعادة موازنة خطوط الإبلاغ والمساءلة لاستراتيجية وسياسات الموارد البشرية، وتعيين الموظفين، والتنمية والأمن الاجتماعي، في مكتب الموارد البشرية الذي يرفع تقاريره مباشرة إلى المدير العام. ومن أجل تحسين الوظائف والاستفادة من أوجه التآزر مع الوحدات الأخرى، أُدخل تعديلان في ما يتعلق بالمسؤولية بالنسبة إلى السياسات المتعلقة بالموارد البشرية والتوظيف.

91- أولاً، تم نقل المسؤولية عن القانون الإداري والجوانب القانونية لسياسات الموارد البشرية إلى مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية لضمان الاتساق في المسائل القانونية، وينطوي ذلك على نقل ثلاث وظائف. وثانياً، تم نقل المسؤولية عن توظيف المتطوعين والمتدربين إلى شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات، تحت مسؤولية نائب المدير العام - البرامج، لضمان التنسيق الوثيق في توظيف هذه الموارد البشرية على المدى القصير مع احتياجات البرامج الاستراتيجية، وينطوي ذلك على نقل ثلاث وظائف.

التعاون والشراكات فيما بين بلدان الجنوب

92- ومع ترتيبات الإدارة الموحدة المعمول بها الآن، هناك فرص لتحسين ربط المسؤولين بشأن إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية، وكذلك توظيف المتدربين والمتطوعين، مع احتياجات البرامج الاستراتيجية. ولهذا الغرض، سيتم إنشاء وحدة صغيرة برئاسة نائب مدير من فئة مد-1 في شعبة الشراكات والدعوة والاتصالات.

93- وبالإضافة إلى مسؤولية توظيف المتدربين والمتطوعين التي تم نقلها من مكتب الموارد البشرية (أنظر أعلاه)، تم نقل المسؤولية عن التعاون بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية من شعبة التعاون بين بلدان الجنوب وتعبئة الموارد إلى شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات، وانطوى ذلك على نقل أربع وظائف (واحدة من فئة مد-1 وثلاث من فئة المهنيين) والموارد المرتبطة بها.

94- ونتيجة لذلك، تمت إعادة تسمية شعبة التعاون بين بلدان الجنوب وتعبئة الموارد لتصبح شعبة تعبئة الموارد، وستركز على ولايتها الأساسية المتمثلة بتعبئة الموارد وإدارة دورة المشاريع والرقابة عليها، بهدف زيادة وتنويع قاعدة موارد المنظمة وضمان دعم جميع الموارد المعبأة للإطار الاستراتيجي.

مركز الخدمات المشتركة

95- أنشئ مركز الخدمات المشتركة في عام 2008، وهدفه الرئيسي هو الحدّ من كلفة المعاملات الإدارية لخدمات الدعم. وقد تطور على مر السنين من حيث البنية والخدمات المقدمة.

96- وتجري إعادة هيكلة مركز الخدمات المشتركة خلال الفترة 2016-2017 للحدّ أكثر من التكاليف الإدارية وتحسين نوعية الخدمات بطريقتين: يتم نقل ملكية العملية الإدارية من أصحاب السياسات في المقر الرئيسي إلى مركز الخدمات المشتركة في بودابست للحدّ من التجزئة؛ وتم إعادة هيكلة مركز الخدمات المشتركة في بودابست لزيادة القدرة على الصمود أمام تدوير الموظفين، مع فريق أساسي صغير مستقر مؤلف من موظفين ذوي خبرة ومعرفة مسؤولين عن جودة الخدمة والاتساق، بدعم من الموظفين لمعالجة المعاملات الفعالة من حيث التكلفة، مما أدى إلى تخفيض صافي لـ 23 وظيفة. وفي حين أن رئيس مركز الخدمات المشتركة مسؤول مباشرة أمام المدير العام المساعد، إدارة الخدمات المؤسسية، فإن مجلس برئاسة نائب المدير العام للعمليات يشرف على مزيد من التطوير لمركز الخدمات المشتركة.

97- ويخلق الهيكل الجديد لمركز الخدمات المشتركة في بودابست فرصاً لإدخال مزيد من التحسينات والكفاءة على الخدمات. وعلى سبيل المثال، يتم نقل الوظائف مثل الرواتب ومعالجة المدفوعات، في عام 2017، من شعبة الشؤون المالية إلى مركز الخدمات المشتركة في بودابست، مع نقل صافي لـ سبع وظائف. وسيتم استكشاف الفرص المتاحة لزيادة توحيد وظائف الدعم المكتبية، وسيجري الإبلاغ عنها في التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019، في ديسمبر/كانون الأول 2017.

شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم

98- وكما كان مقرراً في ترتيبات الإدارة الموحدة، يتم اتخاذ تدابير للاستعانة بمصادر خارجية لطباعة وتوزيع العمل، وكذلك تبسيط الخدمات اللغوية التي تضطلع بها شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم. وفي ما يلي وصف للأثر المحدث على هيكل شعبة المؤتمر وشؤون المراسم ووظيفته، ويُبيّن القسم بشأن الكفاءة الوفورات الناشئة عن ذلك.

99- وفي ما يتعلق بالطباعة والتوزيع، تم توقيع عقد مع شركة خارجية لتقديم خدمات طباعة عالية الجودة في الموقع وعند الطلب، من أجل الحد من النفقات العامة. ونتيجة لذلك، تم تقليص مجموعة الطباعة والتوزيع ونقلها إلى مكتب الاتصالات في المنظمة، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن سياسة النشر في المنظمة، والذي سيدير عقد الطباعة (تم إلغاء ست وظائف، ونقل ست وظائف أخرى).

100- وفي ما يتعلق بالخدمات اللغوية، بما في ذلك المراسلات الرسمية، والترجمة الفورية والترجمة التحريرية والمصطلحات، سيتم الاستعانة بمصادر خارجية بشكل أكبر، وسيتم الاستفادة من الخدمات والتكنولوجيا والقدرات اللغوية المتطورة بسرعة حول العالم. وسيسمح ذلك لشعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم بالحد من موظفي الدعم والتركيز على توقيت ونوعية منتجات الخدمات اللغوية التي يتم تسليمها إلى الأعضاء والأمانة، مع تخفيض صافي بمقدار 23 وظيفة.

تغطية المكاتب الميدانية لمنظمة الأغذية والزراعة

101- أقرّ المجلس في يونيو/حزيران 2016 بالحاجة إلى تحديث نطاق تغطية المكاتب الميدانية للمنظمة، بطريقة مرنة، وأيدّ المبادئ والمعايير التي ستطبق بحسب كل إقليم على حدة، وأقرّ التوصيات الخاصة بالأقاليم الصادرة عن كل مؤتمر من المؤتمرات الإقليمية في عام 2016 من دون أن تترتب عن ذلك أي كلفة¹⁹. وبناءً على هذا التوجيه، شرعت الأمانة في استعراض نطاق وطرق التغطية القطرية في كل إقليم، بهدف زيادة المرونة في إدارة الموارد المتاحة من الميزانية بشكل تدريجي، وتحسين ترتيبات تقاسم التكاليف.

102- وكخطوة أولى، يشمل برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 تغيير ثمانية مناصب من أصل ثلاثين منصباً من فئة مد-1 لممثلي المنظمة، إلى فئة ف-5، لعكس مستوى فئة شاغلي الوظائف بما يتماشى مع حجم البرنامج القطري، مع الاحتفاظ بالوفورات في ميزانية شبكة المكاتب القطرية للمنظمة. وستُدرج تغييرات إضافية على شبكة المكاتب القطرية ضمن التعديلات على برنامج العمل والميزانية 2018-2019 في ديسمبر/كانون الأول 2017.

¹⁹ الفقرة 18 من الوثيقة CL 154/REP.

الكفاءة والوفورات

103- ما زالت الوفورات والمكاسب الناشئة عن زيادة الكفاءة تمثل أولوية قصوى بالنسبة إلى المنظمة. وأكد المؤتمر على أن تحديد مزيد من مكاسب الكفاءة والوفورات ينبغي أن يكون مدفوعاً بهدف ضمان الاستخدام الأكثر كفاءة وفعالية للموارد، وليس على حساب تنفيذ برنامج العمل. إضافةً إلى ذلك، شدّد المؤتمر على أهمية الحدّ من الزيادات في تكاليف موظفي المنظمة، وطلب تحقيق مزيد من مكاسب الكفاءة والوفورات، خصوصاً عن طريق اتخاذ تدابير ترمي إلى خفض تكاليف الموظفين، التي تشكل نحو 75 في المائة من الميزانية.²⁰

104- وفي التغيير التحويلي الذي أدخله المدير العام في المنظمة بدءاً من عام 2012، أُدرجت ضرورة ترسيخ ثقافة القيمة مقابل المال كعنصر أساسي في هذا التغيير في المنظمة. وقد أدى ذلك إلى تحقيق وفورات كبيرة على مدى ثلاث فترات مالية:

- (أ) 71.6 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2012-2013، و36.6 مليون دولار أمريكي خلال فترة السنتين 2014-2015، وفي الوقت ذاته تنفيذ برنامج العمل الموافق عليه؛ وتمت الوفورات خلال هذه الفترة، بصورة رئيسية في تكاليف الموظفين وفي الوحدات الإدارية، بما أفضى إلى إلغاء 235 وظيفة.²¹
- (ب) أعيد في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2016-2017 تحويل 5 ملايين دولار أمريكي من مخصصات مرفق الإنفاق الرأسمالي إلى مجالات العمل الفنية ذات الأولوية العليا، وقد تأتي ذلك من الاستثمار الأقل تكلفة في البنية التحتية ونظم تكنولوجيا المعلومات، ووفورات إضافية بقيمة 2.7 مليون دولار أمريكي مطلوبة من المؤتمر.

105- وعلاوة على ذلك، يتم تحقيق تخفيض في تكاليف الموظفين، خلال فترة 2016-2017، بسبب التعديل لتخفيض تكاليف الموظفين (تجميد الأجور، والتخفيض في التكاليف الطبية ما بعد انتهاء الخدمة)، وسيتم إدراجها على فترة سنتين كوفورات في تكاليف الموظفين في فترة 2018-2019، كما هو موضح في القسم جيم.

106- وللفترة المالية 2018-2019، سيتم تحقيق وفورات بقيمة 7.3 مليون دولار أمريكي من خلال ثلاث مبادرات:

- (أ) 1.9 مليون دولار أمريكي من إعادة هيكلة مركز الخدمات المشتركة، كما هو موضح أعلاه.
- (ب) 4.6 مليون دولار أمريكي من الاستعانة بمصادر خارجية لطباعة وتوزيع العمل وتبسيط الخدمات اللغوية التي تضطلع بها شعبة المؤتمر والمجلس وقسم شؤون المراسم، كما هو موضح أعلاه.
- (ج) 0.8 مليون دولار أمريكي من زيادة تبسيط خدمات المشتريات في وحدة الخدمات الإدارية لإدارة الخدمات المؤسسية، مما أدى إلى إلغاء وظيفة من الفئة الفنية، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة.

²⁰ الفقرات 97-110 من الوثيقة C 2013/REP.

²¹ الفقرات 346-354 من الوثيقة C 2017/8.

107- وسيتم السعي إلى تحقيق مكاسب أكبر ناشئة عن الكفاءة خلال الفترة المالية 2018-2019. وسوف يُدفع ذلك، كما في الماضي، مبدأ تبسيط البناء الإداري بكامله، وبخاصة في المقر الرئيسي، مع الحفاظ على القدرات الفنية للمنظمة وتعزيزها قدر الإمكان. وبناءً عليه، سوف يتم استكشاف الفرص لتحقيق مزيد من الكفاءة في تكلفة الاستشاريين، والسفر والمشترىات، وصيانة المرافق وخدمات الأمن، مع الحفاظ على سلامة وأمن الموظفين والمندوبين، وكذلك من خلال التعاون والتقارب بين النظم والعمليات الإدارية بين الوكالات التي توجد مقارها في روما.

لمحة عن الوظائف

108- تمثل الهدف من إعداد برنامج العمل والميزانية 2018-2019 بميزانية إسمية ثابتة وإعادة استثمار المكاسب، في مواصلة نقل الوظائف الإدارية التي تم تبسيطها من خلال مكاسب الكفاءة، إلى مجالات العمل الفنية ذات الأولوية، كما جرى توضيحه سابقاً في هذه الوثيقة، من دون تحطّي العدد الإجمالي للوظائف المحتسبة في ميزانية الفترة 2016-2017 والبالغ عددها 2 945 وظيفة. ويرد التغيير في توزيع الوظائف بحسب الوحدات والدرجات التنظيمية الناجمة عن هذا النهج في الملحق 9. وفي ما يلي لمحة عن التغييرات في الوظائف.

109- وعند إعداد برنامج العمل والميزانية، قامت الإدارة العليا بمواءمة المتطلبات الفنية للبرامج الاستراتيجية والهدف 6 (بما في ذلك الأنشطة الفنية المؤسسية) مع القدرة الفنية للمنظمة. وتم استعراض مقترحات لوظائف فنية جديدة أو لإعادة تكوينها من قبل رؤساء الإدارات الفنية والمكاتب الإقليمية، وقام قادة البرامج الاستراتيجية بترتيبها. ثم استعرض فريق الإدارة التنفيذية والرصد المقترحات وقرر ما هي التي ينبغي إدراجها في برنامج العمل والميزانية، مع مراعاة الأولويات، ووجد أنه لا يمكن استيعاب جميع المقترحات الجديدة ضمن الموارد المتاحة (القسم ألف والملحق على شبكة الويب).

110- ومع أخذ متطلبات ترتيبات إدارة البرنامج الموحدة التي تمت الموافقة عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 بعين الاعتبار، تم إدراج 58 وظيفة تقنية جديدة (منها 8 على مستوى فئة - مد وأعلى، و47 من الفئة الفنية، و3 من فئة الخدمات العامة) في برنامج العمل والميزانية 2018-2019، كما هو مبين في الجدول 3 في العمود 2. ويظهر تفصيل هذه الوظائف بحسب المجالات ذات الأولوية والموقع في الجدول 4.

111- وجرى التعويض عن الوظائف الجديدة بإلغاء 59 وظيفة (الجدول 3 العمود 3) من خلال إعادة هيكلة تدابير مركز الخدمات المشتركة؛ وشعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم؛ وإدارة الخدمات المؤسسية؛ وتبسيطها وجعلها أكثر كفاءة، كما هو موضح سابقاً.

112- وبالإضافة إلى ذلك، تنشأ بعض التعديلات الأخرى على عدد الوظائف بفعل تحويل أربع وظائف من فئة الخدمات العامة إلى وظائف من الفئة الفنية، وتجزئة وظيفة من الفئة الفنية العليا إلى وظيفتين أدنى (العمود 4 من الجدول 3).

113- وكجزء من عملية استعراض المناصب، تم تخفيض 76 وظيفة من الفئة الفنية، للسماح بتوظيف مهنيين أصغر سناً مؤهلين، مما أدى إلى تخفيض في معدل درجات الفئة الفنية، من 3.52 إلى 3.43.

الجدول 3 - تطور الوظائف المدرجة في الميزانية بحسب الموقع والفئة

برنامج العمل والميزانية 2019-2018 (6)	مجموع التغيير (5)	تعديلات أخرى (4)	الوفورات (3)	الوظائف الفنية الجديدة (2)	برنامج العمل والميزانية المعدل 2017-2016 (1)	فئة الدرجة
						المقر الرئيسي
891	23	4	(13)	32	868	الفئة الفنية والفئات العليا
576	(30)	(3)	(30)	3	606	فئة الخدمات العامة
1,467	(7)	1	(43)	35	1,474	إجمالي المقر الرئيسي
						المكاتب الميدانية
643	32	1	8	23	611	الفئة الفنية والفئات العليا
835	(25)	(1)	(24)	0	860	فئة الخدمات العامة
1,478	7	0	16	23	1,471	إجمالي المكاتب الميدانية
						كافة المواقع
1,534	55	5	(5)	55	1,479	الفئة الفنية والفئات العليا
1,411	(55)	(4)	(54)	3	1,466	فئة الخدمات العامة
2,945	0	1	(59)	58	2,945	المجموع

ملاحظة: يشمل تعداد الوظائف الفنية في المكاتب الميدانية الوارد في برنامج العمل والميزانية للفترة 2019-2018، 36 موظفاً منتدباً من المقر الرئيسي؛ مسؤول اتصال واحد، وأربعة مدققين داخليين، و22 مسؤول استثمار من شعبة مركز الاستثمار، وخمسة مسؤولين ماليين، ومسؤولين قانونيين اثنين ومسؤولين اثنين للأمن الميداني. وترد 25 وظيفة لموظفين فنيين مبتدئين في تعداد الوظائف لدى المقر الرئيسي.

الجدول 4 - الوظائف الفنية الجديدة بحسب المجالات ذات الأولوية والموقع

المجموع	المقر الرئيسي	المكاتب الميدانية	المجالات ذات الأولوية
2	1	1	الزراعة الإيكولوجية
2	2		مقاومة مضادات الميكروبات
11	8	3	تغير المناخ
3	3		مصايد الأسماك واتفاق تدابير دولة الميناء
1		1	سلامة الأغذية
5	2	3	النظم الغذائية
2	2		الغابات
1	1		الموارد الوراثية
1	1		الثروة الحيوانية
2		2	التغذية
2	1	1	"صحة واحدة"
1		1	الشراكات
2	2		بناء السلام
3	1	2	الحد من الفقر
7	7		الإحصاءات
6	2	4	الإنتاج المستدام
7	2	5	الإدارة الفنية
58	35	23	المجموع الإجمالي

جيم - الأبعاد المالية والمتعلقة بالميزانية

114- يعرض هذا الجزء الاحتياجات لتمويل برنامج العمل بشكل كامل، بما في ذلك زيادات التكاليف المتوقعة، ويحدّد كذلك الاحتياجات اللازمة لتوفير الالتزامات الطويلة الأجل والصناديق الاحتياطية. ويُعرض مشروع قرار للمؤتمر للموافقة على برنامج العمل واعتمادات الميزانية لفترة السنتين الممولة من الاشتراكات المقررة.

لمحة عامة عن الزيادات المتوقعة في التكاليف

115- تغطي تقديرات الزيادة في التكاليف إعادة حساب تكاليف مدخلات البرنامج العادي من المستوى الذي كانت عليه في الفترة 2016-2017 إلى المستوى الذي ستكون عليه في الفترة 2018-2019 لتنفيذ برنامج العمل، لا سيما في ما يتعلق بشؤون الموظفين والسلع والخدمات وعنصر انقضاء الوقت. وترد في الملحق 3 المنهجية والافتراضات والتوزيع التفصيلي للتكاليف.

116- وتوضع تقديرات الزيادات في التكاليف على أساس كل سنتين من خلال تسويات التكاليف الفعلية التي تجرى في فترة السنتين الحالية (توزيع التكاليف على فترة السنتين) والتسويات المتوقعة في تكاليف الوحدة التي ستسري في فترة السنتين التالية (التضخم).

الموظفون والسلع والخدمات

117- تشمل خدمات الموظفين جميع تكاليف الموظفين، بما في ذلك المرتبات، والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية، وبدلات الإعالة، والضمان الاجتماعي، والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بالموظفين، واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة سواء لفئة الموظفين الفنيين أو فئة موظفي الخدمات العامة. وتأتي التغييرات في تكاليف خدمات الموظفين من القرارات المتعلقة بالنظام الموحد للأمم المتحدة، بعد استعراضه من لجنة الخدمة المدنية الدولية وموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه، والتدقيق المستقل ومن عوامل خارجية أخرى. وتشمل السلع والخدمات الموارد البشرية الأخرى من غير الموظفين (على غرار الاستشاريين)، والسفر، والنفقات التشغيلية العامة، والعقود، وغيرها (مثلاً اللوازم والمعدات).

118- وقد تمّ احتساب إجمالي التقديرات لخدمات الموظفين في الفترة 2018-2019 على أنه تخفيض للتكاليف بقيمة 10.9 مليون دولار أمريكي. ويُعزى هذا الأمر إلى التراجع في تكاليف خدمات الموظفين الذي شهدته نظام الأمم المتحدة خلال عامي 2016 و2017 حيث جرى توزيعها على فترة السنتين المقبلة، ولم يقابلها إلاّ جزئياً التضخم الذي جرى احتسابه بالاستناد إلى مؤشرات أدنى بقليل من مؤشرات أسعار الاستهلاك في الإقليم أو البلد حيث للمنظمة مكاتب كبرى، كما يرد تفصيله في الملحق 3.

119- ويُقدَّر تضخم مجموع السلع والخدمات بقيمة 8.1 مليون دولار أمريكي، مع افتراض نمط المصروفات ذاته كما في فترة السنتين الماضية. ويمكن استيعاب هذه التكاليف ضمن صافي الاعتمادات المقترحة من خلال الاتجاه المستمر في تخفيض تكاليف الاستشاريين والسفر والتوريدات.

120- وأما تطوُّر الزيادات التقديرية في التكاليف للفترة 2018-2019 فيجري تلخيصه حسب فئة المدخلات في الجدول 5، ويرد تفسيره لاحقاً.

الجدول 5: ملخص الزيادات في التكاليف في إطار صافي الاعتمادات في فترة السنتين 2018-2019 (بملايين الدولار الأمريكي)

النسبة المئوية لزيادة التكاليف في فترة السنتين	الزيادات في التكاليف للفترة 2019-2018	التضخم	توزيع التكاليف على فترة السنتين	صافي الاعتمادات المقترحة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2019-2018 بتكاليف فترة السنتين 2016-2017	
ه = د ÷ أ	(د=ب+ج)	(ج)	(ب)	(أ)	
					خدمات الموظفين
676.5	(2.1)	13.8	(15.9)	678.6	المرتبات واشتراكات صندوق المعاشات التقاعدية والبدلات
66.8	(8.8)	-	(8.8)	75.6	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
743.3	(10.9)	13.8	(24.7)	754.2	مجموع خدمات الموظفين
413.7	-	-	-	413.7	مجموع السلع والخدمات
(151.4)	-	-	-	(151.4)	إيرادات المنظمة وإيرادات أخرى
1,005.6	(10.9)	13.8	(24.7)	1,016.5	مستوى الميزانية للاعتمادات الصافية

* يعكس توزيع الميزانية بحسب فئات المدخلات المبين في العمود المعنون " برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 الاعتمادات الصافية المقترحة بتكاليف الفترة 2016-2017" مجموعة المدخلات المقترحة في المقترح الخاص بفترة السنتين 2018-2019 بتكاليف الفترة 2016-2017. والأرقام مقربة إلى أقرب عُشر.

121- ويؤدي توزيع التكاليف على فترة السنتين إلى إعادة النظر في تكاليف الموظفين وتخفيضها بقيمة 24.7 مليون دولار أمريكي، ويُعزى هذا الأمر بصورة خاصة إلى تجميد صافي أجور الموظفين الفنيين وجدول مرتبات موظفي الخدمات العامة في روما وفي مراكز عمل عديدة أخرى، وإلى تخفيضات في تكاليف التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة لعامي 2016 و2017 مقارنةً بالمبلغ المرصود في الميزانية بالاستناد إلى التقييمات الاكتوارية السابقة. كما أن تأثير المجموعة المراجعة لعناصر الأجر التي جري تنفيذها بشكل تدريجي عام 2016 وجدول المرتبات الجديد الموحد للموظفين الفنيين الذي بدأ العمل به في 1 يناير/كانون الثاني 2017 يكادان يكونان بلا تكلفة بالنسبة إلى فترة السنتين المقبلة بفعل تطبيق التدابير الانتقالية.²²

²² الوثيقة FC 160/10 توصيات وقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة (بما في ذلك التغييرات في جداول المرتبات والبدلات). والوثيقة FC 161/9 (مايو/أيار 2016) والفقرتان 1 و2 من الوثيقة FC 164/8.

122- وقد تمّ احتساب تقديرات التضخم المتعلقة بالمرتبات والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية والبدايات بالاستناد إلى مؤشرات أدنى بقليل من توقعات وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست لمؤشرات أسعار الاستهلاك الأدنى الأخيرة في الإقليم أو البلد حيث للمنظمة مكاتب كبرى، مع اعتماد نهج المخاطرة إزاء تكاليف الموظفين. ويمثل إجمالي تقديرات التضخم البالغة 13.8 مليون دولار أمريكي لخدمات الموظفين التضخم الأدنى عند نسبة 1.4 في المائة من صافي الاعتمادات في الفترات المالية التسع الأخيرة، يقابلها بالكامل توزيع التكاليف على فترة السنتين.

123- وقد أبلغت أجهزة منظمة الأغذية والزراعة الرئاسية بأنه من الصعب التكهّن بتكاليف الموظفين على الرغم من نظام المعلومات المحسن الذي يُستخدم لتحليل أنماط التكاليف الحالية وتحديد الاتجاهات تحديداً كميًا، وأن هذا يفضي إلى اختلافات عن تقديرات الميزانية التي تُعد قبل تنفيذ الميزانية.²³ ومنذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2000-2001، من أصل تسع فترات مالية، كانت تكاليف الموظفين الفعلية أقل كلفة في خمسة منها فيما كانت أكثر كلفة منها مقارنة بتقديرات التكاليف. ويشكل الدفع القوي لتخفيض التكاليف في خدمات الموظفين الذي سعى نظام الأمم المتحدة إلى تحقيقه منذ عام 2015 عاملاً جديداً هاماً، الأمر الذي يساهم في تكاليف متصلة بالموظفين أدنى من التكاليف المقدرة للفترة 2016-2017، ويتيح وضع تقديرات أكثر دقة للتضخم في كلفة الموظفين في الفترة 2018-2019.

عامل انقضاء الوقت

124- عنصر انقضاء الوقت هو تخفيض اعتمادات الميزانية للتكاليف التقديرية للوظائف الثابتة لأن بعض الوظائف ستظل شاغرة لبعض الوقت نتيجة تنقلات الموظفين. وتستند منهجية عنصر انقضاء الوقت، التي وافق عليها المجلس في دورته السابعة بعد المائة (نوفمبر/تشرين الثاني 1994)، إلى ثلاثة جوانب: (1) معدلات دوران الموظفين، كما تُقاس من خلال انتهاء الخدمة؛ (2) أوقات التوظيف المعيارية؛ و(3) المدى المتوقع لحالات انتهاء الخدمة، حتى يمكن توقع إجراءات التعيين وتقليل الفترات السابقة للتعين بناء على ذلك.

125- وعامل انقضاء الوقت لفترة السنتين 2018-2019 هو 1.39 في المائة لتكاليف الموظفين الفنيين و1.79 في المائة لتكاليف موظفي الخدمات العامة على التوالي. ومقارنةً بالنسب المئوية المستخدمة في فترة السنتين 2016-2017، انخفض عامل انقضاء الوقت لفئة الخدمات الفنية (من 1.69 في المائة) فيما ارتفع بالنسبة إلى فئة الخدمات العامة (من 1.62 في المائة). ونظراً للتغيير الطفيف الشامل الذي حدث، يترك عنصر انقضاء الوقت الجديد تأثيراً هامشياً على تكاليف الموظفين بقيمة 1.2 مليون دولار أمريكي عند تطبيقه على جميع المواقع.²⁴

²³ الوثيقة FC 113/10 معاملة الاختلاف في تكاليف الموظفين

²⁴ بالنسبة إلى المكاتب القطرية ومكاتب الاتصال، وافق المؤتمر عام 2009 على إزالة تعديل عامل انقضاء الوقت.

عناصر لتحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياطيات في المنظمة

لمحة عامة

126- يمكن تقدير السلامة المالية للمنظمة في ما يتعلق بعناصرها الثلاثة في الحساب العام والحسابات ذات الصلة على النحو التالي:

- (أ) **الحساب العام** - الذي يعكس النتائج التاريخية التجميعية لجميع الاشتراكات على الأعضاء، والإيرادات المتنوعة وغيرها من الإيرادات والتي تقابلها المصروفات التجميعية لتنفيذ برنامج العمل؛
- (ب) **صندوق رأس المال العامل** - ووفقاً للمادة 6-2 من اللائحة المالية، فإن الغرض الرئيسي من هذا الصندوق هو تقديم سلف مالية للحساب العام لتمويل المصروفات إلى أن يتم تحصيل الاشتراكات المقررة للميزانية. ويمكن أيضاً استخدام صندوق رأس المال العامل في تمويل أنشطة حالات الطوارئ غير المنظورة في الميزانية؛
- (ج) **حساب الاحتياطي الخاص** - أنشئ هذا الحساب بمقتضى قرار المؤتمر 77/27 في عام 1977 وجرى توسيعه بموجب قراري المؤتمر 81/13 و89/17، وتوجيه آخر من المؤتمر في عام 2005²⁵، وهو يتولى حماية برنامج العمل والميزانية من تأثيرات التكاليف الإضافية غير المدرجة في الميزانية والناشئة عن التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف والاتجاهات التضخمية غير المدرجة في الميزانية. وبإمكان الحساب أيضاً أن يدفع سلفات إلى الحساب العام على أساس استردادها في ما بعد.

127- وظهر في الحساب العام وما يتصل به من حسابات عجز إجمالي قدره 869.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015. وأما العوامل الرئيسية التي ساهمت في العجز في الحساب العام والحسابات ذات الصلة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 فهي تكاليف الخدمة السابقة غير الممولة المتصلة بخطة التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة على النحو الذي حدده التقييم الاكتواري الخارجي، كما أن المصروفات غير المدرجة في الميزانية منذ عام 1998 لم يقابلها تمويل.

128- وكما جاء في تقارير الفترات المالية السابقة، ما لم تتخذ الأجهزة الرئاسية إجراءات ملموسة لمعالجة الالتزامات غير الممولة، فإن العجز المتراكم في الحساب العام سيواصل تدهوره. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال المنظمة عرضة للنقص في السيولة بسبب تأثير التأخير في توقيت تسديد اشتراكات الدول التي تسدد أكبر الاشتراكات ولجوء المنظمة إلى الاقتراض التجاري الخارجي لتغطية النقص في السيولة بسبب المستويات المنخفضة أيضاً في الاحتياطي.

الاحتياجات المقترحة لفترة السنتين 2018-2019

129- يُقترح متطلبان لتثبيت العجز في الحساب العام ومعالجة النقص في السيولة، كما يرد تلخيصهما أدناه ويُعرضان بمزيد من التفاصيل في الملحق 4.

130- تكاليف التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. في ضوء ما يجري من استعراض ومناقشات بشأن هذه المسألة من قبل كل من أمانة المنظمة والنظام الموحد للأمم المتحدة، يوصى بمواصلة النهج المعتمد سابقاً المتمثل في توفير تمويل جزئي قيمته 14.1 مليون دولار أمريكي للالتزامات الخاصة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة كاشتراكات إضافية منفصلة لفترة السنتين.

131- متطلبات معالجة نقص السيولة. ما زالت المنظمة ضعيفة أمام توقيت تسديد اشتراكات الدول التي تسدد أكبر الاشتراكات. وقد سبق لجوء المنظمة إلى الاقتراض التجاري الخارجي لتغطية النقص في السيولة في الأعوام 2005 و2006 و2007، استهلاكها لصندوق رأس المال العامل بالكامل، بالإضافة إلى أي أرصدة متوافرة في حساب الاحتياطي الخاص. وشددت لجنة المالية في دورتها الرابعة والستين بعد المائة التي عُقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 على أهمية صندوق رأس المال العامل في توفير شبكة أمان للمنظمة في ما يتعلق بالتداعيات الناجمة عن تأخر الأعضاء في سداد اشتراكاتهم، وتطلعت إلى النظر في اقتراحات تتعلق بتحديد احتياطات المنظمة في سياق برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019.

132- ومن شأن زيادة المستوى المرخص به حالياً لصندوق رأس المال العامل والبالغ 25.8 مليون دولار أمريكي إلى شهر واحد على الأقل من التدفقات النقدية في البرنامج العادي (42 مليون دولار أمريكي تقريباً) أن يخفف من ضعف المنظمة المحتمل في ما يخص التأخيرات المتعلقة بتسديد البلدان الأعضاء لاشتراكاتها. لذا، يوصى بأن تدفع الدول الأعضاء اشتراكات لمرة واحدة بمبلغ 16.2 مليون دولار أمريكي لرفع رصيد صندوق رأس المال العامل إلى 42 مليون دولار أمريكي، لتغطية شهر واحد من التدفقات النقدية الجارية، والتخفيف من ضعف المنظمة في ما يتعلق بالتأخيرات الممكنة في تسديد الدول الأعضاء لاشتراكاتها.

موجز الاحتياجات

133- يقدم هذا الجزء نظرة عامة عن احتياجات التمويل لتنفيذ برنامج العمل للفترة المالية 2018-2019 من جميع مصادر التمويل؛ واحتياجات التمويل بالنسبة إلى السلامة المالية وحالة السيولة والاحتياطات؛ وكيف ستؤثر احتياجات التمويل لبرنامج العمل على الالتزامات المالية للأعضاء في المستقبل.

احتياجات التمويل لبرنامج العمل

134- يعطي برنامج العمل والميزانية نظرة متكاملة للاحتياجات الإجمالية من الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل، في شكل اشتراكات مقررة لتمويل الاعتمادات الصافية في الميزانية، والموارد المقدّرة من خارج الميزانية من المساهمات الطوعية، كما يوجزها الجدول 6.

135- بالنسبة إلى الاعتمادات الصافية في الميزانية، نقطة البداية للفترة 2016-2017 هي 1.005.6 مليون دولار أمريكي. وكما هو مبين في القسم ألف، يحافظ برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 على ميزانية إسمية ثابتة، من دون أي تغيير في مستوى الاشتراكات المقررة والاعتمادات الصافية في الميزانية مقارنةً بفترة السنتين 2016-2017 من خلال:

(أ) إعادة استثمار 7.3 مليون دولار أمريكي في تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة في الخدمات الإدارية الناشئة فترة السنتين 2016-2017؛

(ب) إعادة استثمار الوفورات البالغة 10.9 مليون دولار أمريكي في تكاليف الموظفين، وهذا يمثل المبلغ الصافي من وفورات التكاليف الموزعة على فترة السنتين البالغة 24.7 مليون دولار أمريكي في الفترة 2016-2017، ومبلغ 13.8 مليون دولار أمريكي في التضخم المتوقع في الفترة 2018-2019.

136- إضافةً إلى ذلك، وكما يبيّنه الجزء المتعلق بأوجه الكفاءة، سوف تستوعب المنظمة التضخم المتوقع والبالغ 8.1 مليون دولار أمريكي في كلفة السلع والخدمات من خلال تطبيق تدابير كفاءة متصلة بكلفة الاستشاريين، والسفر والتوريدات.

137- لذا، فإن المبلغ الإجمالي المقترح لمستوى اعتمادات الميزانية الصافية التي ستمول من الاشتراكات المقررة في الفترة المالية 2018-2019 سيكون 1.005.6 مليون دولار أمريكي، مع زيادة صفر في المائة في اعتمادات الميزانية الصافية في الفترة 2016-2017.

138- ويعكس مستوى الموارد من خارج الميزانية تقديرات تنفيذ المساهمات الطوعية بقيمة 1 555.1 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2018-2019. ويشمل هذا المبلغ المساهمات الطوعية المقدمة من الأعضاء وشركاء آخرين من خلال الدعم المباشر للمنظمة، أو من خلال حسابات أمانة لتوفير المساعدة الفنية والطائرة للحكومات لأغراض محدّدة بوضوح ومرتبطة ببرنامج العمل.

الجدول 6- احتياجات التمويل التراكمية في الفترة 2018-2019 لبرنامج العمل

المبلغ	برنامج العمل
1,005.6	الاحتياجات بموجب الاعتمادات الصافية لبرنامج العمل
10.9	متطلبات الميزانية بمستويات كلفة فترة السنتين 2016-2017
(10.9)	صافي احتياجات البرامج
	الوفورات في تكاليف الموظفين
1,005.6	الاعتمادات الصافية في ميزانية برنامج العمل لفترة السنتين 2018-2019 بمستويات الكلفة للفترة 2018-2019
0%	النسبة المثوية للتغيير في الاعتمادات الصافية
1,555.1	الاحتياجات الإجمالية بموجب المساهمات الطوعية
2,560.7	مجموع برنامج العمل المتكامل للفترة 2018-2019

تحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياجات

139- الاحتياجات لتحسين السلامة المالية، والسيولة والاحتياجات في المنظمة تلخص على النحو التالي:

- (أ) مواصلة النهج المعتمد سابقاً للتمويل الحزبي بقيمة 14.1 مليون دولار أمريكي للاستحقاقات الماضية المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة كتحسين إضافي منفصل لفترة السنتين على ضوء المناقشات الجارية بشأن الاحتياجات التراكمية المتكررة لتسديد الاستحقاقات المتعلقة بالموظفين؛
- (ب) وفرض اشتراكات لمرة واحدة على الأعضاء بمبلغ 16.2 مليون دولار أمريكي لإعادة رأس المال العامل إلى مستوى شهر واحد على الأقل من التدفق النقدي في البرنامج العادي (42 مليون دولار أمريكي).

التأثير على تقييمات احتياجات التمويل التراكمية في إطار برنامج العمل

140- كما هو الحال في الفترات المالية السابقة، سوف تستند الاشتراكات المقررة للفترة 2018-2019 إلى الاعتمادات الصافية لفترة السنتين بالإضافة إلى أي تمويل آخر متفق عليه لاستعادة السلامة المالية للمنظمة. ويرد أدناه عرض للتأثير على التقديرات من احتياجات اعتمادات التمويل الصافية لبرنامج العمل والميزانية.

141- وعند احتساب اشتراكات الأعضاء المقررة، تنص المادة 5-2(أ) من اللائحة المالية على ضرورة خصم الإيرادات المتنوعة التقديرية عند تحديد اعتمادات الميزانية. وتقدر الإيرادات المتنوعة في الفترة 2018-2019 بنفس المستوى الذي كانت عليه في الفترة 2016-2017، وهو 5.0 ملايين دولار أمريكي.

142- ويبلغ إجمالي احتياجات التمويل للفترة 2018-2019 بالنسبة للميزانية الممولة من الاشتراكات المقررة بعد خصم الإيرادات المتنوعة التي بلغت 1 000.6 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة صفر في المائة في مستوى تقديرات الاعتمادات الصافية مقارنة بفترة السنتين المالية الحالية.

143- وفي إطار منهجية الاشتراكات الجزأة التي أقرها المؤتمر في القرار 2003/11²⁶، يُدفع جزء من الاشتراكات المقررة بالدولار الأمريكي وجزء آخر باليورو، وفقاً للمصروفات المقدرة بكل من هاتين العملتين. وقد وُضعت منهجية الاشتراكات الجزأة للحد من مخاطر العملة التشغيلية بالنسبة إلى المنظمة من خلال مقابلة الاشتراكات بالعملتين الرئيسيتين للمصروفات، بما يحمي المنظمة من تقلبات في معدلات أسعار الصرف.

144- وبالإستناد إلى أنماط المصروفات الماضية والمتوقعة، فقد قدّرت المنظمة أن المصروفات المتوقعة بالدولار الأمريكي واليورو للفترة 2018-2019 لن تتغير مقارنةً بفترة السنتين 2016-2017. كما أن المنظمة تتلقى وتنفق الاشتراكات في هاتين العملتين، باستخدام تقنيات التحوط لإدارة الاختلافات الهامشية والمصروفات بالعملات غير المرتبطة بالدولار واليورو.

145- ويعكس الجدول 7 التأثير العام على الاشتراكات في الميزانية المقترحة للفترة 2018-2019 مقارنة بالاشتراكات الموافق عليها بالدولار الأمريكي واليورو لفترة السنتين 2016-2017. وهذا يبيّن أنه لم يحصل أي تغيير في الاشتراكات.

الجدول 7- الاشتراكات المقررة من الأعضاء في الفترتين الماليتين 2016-2017 و 2018-2019

فترة السنتين	مستوى التمويل من أجل	بملايين الدولارات الأمريكية عند 1 يورو = 1.22 دولار	الاشتراكات المستحقة بالدولار الأمريكي (بالملايين)	الاشتراكات المستحقة باليورو (بالملايين)
2016-2017	تنفيذ برنامج العمل الممول من الاشتراكات المقررة - مخصوماً منها الإيرادات المتنوعة	1,005.6 (5.0)	546.4 (5.0)	376.4 0
	إجمالي الاشتراكات المقررة التي دفعها الأعضاء في الفترة 2016-2017	1,000.6	1,000.6	541.4
2018-2019	تنفيذ برنامج العمل الممول من الاشتراكات المقررة - مخصوماً منها الإيرادات المتنوعة	1,005.6 (5.0)	546.4 (5.0)	376.4 0
	إجمالي الاشتراكات المقترحة على الأعضاء في الفترة 2018-2019	1,000.6	1,000.6	541.4
	النسبة المئوية للفرق عن الفترة 2016-2017	0%	0%	0%

146- واستُخدم معدل سعر الصرف في الميزانية لفترة السنتين 2016-2017، أي 1 يورو = 1.22 دولار أمريكي في الجدول 7 لإعادة بيان تقييم اليورو بالدولار الأمريكي كعملة وظيفية للمنظمة²⁷، ويُقترح الحفاظ على هذا المعدل للفترة 2018-2019. ولا يؤثر مستوى سعر الصرف المطبق في الميزانية على مستوى الاشتراكات المقررة بالدولار الأمريكي واليورو، أو على عمليات المنظمة. فهو يؤثر فقط على إعادة البيان الإسمي للجزء باليورو من الاشتراكات بالدولار الأمريكي لاستخلاص مستوى الاعتمادات الصافية المبيّنة بالدولار الأمريكي. كما أن استخدام معدل صرف ثابت في الميزانية يسهّل مقارنة اعتمادات الميزانية²⁸، وبخاصة في ما يتعلق باقتراح برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 الذي يحافظ على ميزانية إسمية ثابتة، مع المزج بين الوفورات في الكفاءة والوفورات في تكاليف الموظفين التي أُعيد استثمارها في مجالات عمل ذات أولوية.

²⁶ المادة 5-6 من اللائحة المالية

²⁷ المادتان 3-2 و 11-4 من اللائحة المالية.

²⁸ اعتمدت اليونسكو مثلاً استخدام معدلات صرف مستمرة أو ثابتة للدولار الأمريكي مقابل اليورو منذ عام 1996 من أجل تيسير مقارنة الميزانية العادية بين فترة مالية وأخرى.

مشروع قرار لاعتماده من قبل المؤتمر

القرار -/2017

اعتمادات ميزانية الفترة 2018-2019

إن المؤتمر،

بعد أن نظر في برنامج العمل والميزانية المقدم من المدير العام؛

وبعد أن نظر في الاعتمادات الإجمالية الصافية المقترحة البالغة 1 005 635 000 دولار أمريكي لفترة السنتين المالية 2018-2019 بسعر الصرف في الفترة 2016-2017 وقدره 1 يورو = 1.22 دولارًا أمريكيًا والتي يُفترض أن تعادل بموجبها المصروفات بالدولار الأمريكي 546 399 000 دولار أمريكي واليورو 376 423 000 يورو؛

وبعد أن رأى أن الاعتمادات الصافية الواردة أعلاه تبقى معادلة لمبلغ 1 005 635 000 دولار أمريكي بسعر الصرف نفسه المستخدم في الميزانية وقدره 1 يورو = 1.22 دولارًا أمريكيًا الذي حدد للفترة 2018-2019 بعد تحويل الجزء الخاص باليورو؛

1- يوافق على برنامج العمل الذي اقترحه المدير العام للفترة 2018-2019 على النحو التالي:

(أ) يتم التصويت على الاعتمادات على أساس سعر الصرف 1 يورو = 1.22 دولارًا أمريكيًا للأغراض التالية:

بالدولار الأمريكي	
82,128,000	الباب 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
196,952,000	الباب 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة
66,207,000	الباب 3: الحد من الفقر في الريف
105,399,000	الباب 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة
54,136,000	الباب 5: زيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات
68,883,000	الباب 6: الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)
140,788,000	الباب 7: برنامج التعاون التقني
78,754,000	الباب 8: الخدمات الإرشادية
36,244,000	الباب 9: تكنولوجيا المعلومات
70,923,000	الباب 10: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه
65,308,000	الباب 11: الإدارة الكفؤة والفعالة
600,000	الباب 12: المصروفات الطارئة
16,892,000	الباب 13: الإنفاق الرأسمالي
22,421,000	الباب 14: الإنفاق الأمني
1,005,635,000	مجموع الاعتمادات (الصافية)
87,450,000	الباب 15: التحويلات إلى صندوق التسويات الضريبية
1,093,085,000	مجموع الاعتمادات (الكلية)

(ب) تمّول الاعتمادات (الصافية) التي جرى التصويت عليها في الفقرة (أ) أعلاه ناقصًا الإيرادات المتنوعة المقدرة بمبلغ 5 000 000 دولار أمريكي من الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء والبالغة 1 000 635 000 دولار أمريكي لتنفيذ برنامج العمل. وتحدد هذه الاشتراكات بالدولار الأمريكي واليورو، وتتألف من 541 399 000 دولار أمريكي و376 423 000 يورو. ويأخذ ذلك في الاعتبار التقسيم بنسبة 54 في المائة بالدولار الأمريكي وبنسبة 46 في المائة باليورو للاعتمادات (الصافية) وبنسبة 100 في المائة للإيرادات المتنوعة.

(ج) سيمول أيضا مبلغ إضافي قدره xxx دولار أمريكي من الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء لتمويل التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وستحدد هذه الاشتراكات بالدولار الأمريكي وبالليورو مع الأخذ في الاعتبار التقسيم بنسبة 33 في المائة للدولار الأمريكي وبنسبة 67 في المائة لليورو وتبلغ بذلك xxx دولار أمريكي وyyy يورو.

(د) يبلغ مجموع الاشتراكات المستحقة من الدول الأعضاء لتنفيذ برنامج العمل المعتمد وتمويل اهتلاك التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة xxx دولار أمريكي وyyy يورو. وتسدد هذه الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء في عامي 2018 و2019 وفقا لجدول الاشتراكات الذي يعتمده المؤتمر في دورته الأربعين.

(هـ) لدى تحديد المبالغ الفعلية للاشتراكات التي يسدها كل من الدول الأعضاء، سيُحسب مبلغ إضافي من خلال صندوق التسويات الضريبية لأي دولة عضو تفرض ضرائب على المرتبات والمكافآت والتعويضات التي يتلقاها الموظفون من المنظمة والتي تعاود المنظمة دفعها للموظفين. وقد لحظ مبلغ يقدر بنحو 6 500 000 دولار أمريكي لهذا الغرض.

2- يشجّع الأعضاء على تقديم مساهمات طوعية لتيسير عملية تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتنفيذ برنامج العمل المتكامل ضمن إطار النتائج.

(اعتمد في — 2017)

الملاحق

الملحق 1- البرامج وتوزيع الموارد في الفترة 2018-2019 - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية

147- يعرض الملحق 1، بالنسبة إلى كل باب من أبواب الميزانية (خمسة أهداف استراتيجية، الهدف 6، أربعة أهداف وظيفية، وأربعة أبواب خاصة) الأولويات البرمجية وتوزيع الموارد خلال الفترة 2018-2019، على النحو الآتي:

(أ) الأهداف الاستراتيجية: السياق والبرنامج الاستراتيجي لتحقيق الهدف مع تسليط الضوء على التغيرات في التركيز والتغيرات في إطار النتائج مقارنة مع الفترة المالية السابقة.

(ب) الهدف 6: أولويات الفترة المالية بالنسبة إلى كل من النواتج الستة وكيفية مراعاة العمل في مجالي الإحصاءات والمواضيع المشتركة (المساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية وتغير المناخ) ضمن كل برنامج من البرامج الاستراتيجية.

(ج) الأبواب من 7 إلى 14 (برنامج التعاون التقني، الأهداف الوظيفية، الأبواب الخاصة): نطاق العمل والأولويات خلال الفترة 2018-2019.

148- ويُعرض ضمن الملحق 2 إطار النتائج لكل من أبواب الميزانية.

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

بالآلاف الدولارات			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
152,334	102,205	50,129	1-1
40,281	25,628	14,654	2-1
68,901	56,197	12,704	3-1
4,642	0	4,642	4-1
266,158	184,030	82,128	المجموع

السياق

149- يرمي الهدف الاستراتيجي 1 بشكل واضح إلى القضاء المستدام على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بشتى أشكاله، بما في ذلك نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة ومشاكل الوزن الزائد والسمنة والأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي.

150- ويحد كل من الفقر المدقع والتفاوت في الدخل والنفوذ غير الملائم إلى الأصول الإنتاجية والعمل اللائق من إمكانية حصول الفقراء على نظام غذائي مأمون ومغذٍ وصحي، وتشكل تلك العوامل المحركات الرئيسية لاستمرار الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وكثيراً ما يتدهور وضع الفقراء الهش بسبب آثار النزاعات، والحروب الأهلية، الاضطرابات الاجتماعية والكوارث الطبيعية وغيرها من الأزمات، مثل الأزمات الاقتصادية والمالية والأزمات الصحية من قبيل فيروس المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة وفيروس إيبولا.

151- وفي الوقت نفسه، تؤدي التحديات والاتجاهات الجديدة إلى تغيير طبيعة المشاكل وسياقها، ما يزيد من التعقيد ويهدد بنقض التقدم المحرز. وبالإضافة إلى استمرار مشاكل الجوع وانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، يظهر تزايد انتشار الوزن الزائد والسمنة والأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي، كتنحدر مهم يواجهه العالم، بلداناً نامية ومتقدمة على حدٍ سواء.

152- وتتوزع الاتجاهات والتحديات الناشئة من حيث آثارها الرئيسية على الأمن الغذائي والتغذية، على ثلاث مجموعات عريضة تشمل (1) التغييرات في البنى الديمغرافية والضغط الناجمة عن النمو السكاني، لا سيما في البلدان المحدودة الموارد التي تسجل معدلات نمو سكاني مرتفعة؛ (2) تغيير المناخ والمنافسة على الموارد الطبيعية؛ (3) التخصّص وأنماط العيش والاستهلاك المتغيرة.

153- وتقتضي معالجة الأسباب الرئيسة للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وجود عدد من العناصر، منها: الالتزام السياسي؛ والفهم المشترك للمشاكل والحلول استناداً إلى بيانات ومعلومات وتحليلات سليمة؛ وآليات حوكمة

شاملة وتنسيق بين أصحاب المصلحة؛ وإطار متماسك للسياسات والبرامج والاستثمارات؛ والارتقاء بالنظم الغذائية والزراعية لتحسين التغذية؛ ومعالجة الفجوة بين الجنسين. وتشكل هذه العناصر ركائز برنامج الهدف الاستراتيجي 1.

البرنامج الاستراتيجي للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (البرنامج الاستراتيجي 1)

154- يركّز البرنامج الاستراتيجي 1 على خلق بيئة تمكينية ليس فقط للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، بل أيضاً لمعالجة المشاكل المتصلة بالنظم الغذائية غير المتوازنة تغذوياً، والأغذية غير المأمونة، والفائض في تناول الطاقة الغذائية. ويتطلب ذلك التزاماً سياسياً قوياً على أعلى المستويات الحكومية. ويتسم التزام الشركاء في التنمية ذوي الصلة وغيرهم من صانعي القرار والجهات الفاعلة في النظام الغذائي، بالأهمية من أجل تأمين وصول جميع المستهلكين، لا سيما الفقراء والضعفاء، إلى نظام غذائي صحي وملائم تغذوياً.

155- وبالإضافة إلى الحاجة إلى العمل مع الوزارات المعنية، هناك أيضاً حاجة إلى أن تشمل آليات حوكمة الأمن الغذائي كلاً من المشرّعين والنظام القضائي والجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات المستهلكين والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث وما إلى ذلك. وفي هذا السياق، تعمل المنظمة ضمن شراكة مع الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التنمية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقرها في روما وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، من أجل إرساء البيئة السياسية والمؤسسية والقدرات الضرورية للقضاء المستدام على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

156- ومن خلال البرنامج الاستراتيجي 1، ستدعم المنظمة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية للعمل على نحو منسق ومركّز من أجل التصديّ للأسباب المباشرة والكامنة التي تبقي الأشخاص الذين يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حلقة مفرغة من الحرمان المزمّن (المقصدان 1-2 و 2-2 من مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) ودعم اعتماد نظم غذائية صحيّة بفضل معلومات المستهلكين القائمة على الأدلة العلمية (المقصد 3-4 من مقاصد الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة).

تغيير محور التركيز

157- سيشدد البرنامج الاستراتيجي 1 على "كل" أشكال سوء التغذية للحرص على أن تحظى مشاكل الوزن الزائد والسمنة والأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي، التي تتفاقم بسرعة بالاهتمام الواجب. وإضافة إلى ذلك، هناك إشارة صريحة إلى الحاجة إلى التصديّ لآثار تغيّر المناخ والتحصّر والأنماط الغذائية المتغيرة على الأمن الغذائي والتغذية والصحة، والتي ترتبط بزيادة الدخل وتغيّر أنماط العيش، وإلى اعتماد نهج النظم الغذائية المراعية للجوانب التغذوية من أجل انتقال تركيز الحوار والإجراءات في مجال السياسات من الإنتاج إلى مشاكل المستهلكين واحتياجاتهم في ما يتعلق بالتغذية والوصول إلى نظم غذائية صحيّة. ويترتب عن هذا التغيير أيضاً، الحاجة إلى زيادة إشراك الجهات الفاعلة في النظام الغذائي، لا سيما القطاع الخاص ومنظمات المستهلكين، إضافةً إلى المشرّعين ومنظمات المجتمع المدني. وقد تم ذكر ذلك صراحةً الآن في البرنامج الاستراتيجي 1.

158- وتمشياً مع توصيات اللجان الفنية والمؤتمرات الإقليمية الصادرة في عام 2016، سيتم إيلاء اهتمام متزايد للترويج لخطة تناول "النظم الغذائية الأكثر مراعاة للجوانب التغذوية". وبناءً على الخطوط التوجيهية العالمية القائمة، سيتم التركيز على تعزيز التغيير السياسي والمؤسسي وتحفيز الاستثمارات المراعية للتغذية في النظم الغذائية وبين القطاعات الهامة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك: الزراعة والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والحماية الاجتماعية والتعليم. وتمثل الحماية الاجتماعية والتعليم، عندما يتم تصميمهما للمساهمة في خدمة أهداف التغذية والأمن الغذائي، قطاعين مستهدفين مهمين في البرنامج الاستراتيجي 1. وعندما يتم ربطهما بالزراعة الأسرية (مثلاً من خلال برامج الأغذية والتغذية المدرسية و/أو خطط المشتريات العامة)، لا يؤثر كلٌّ من الحماية الاجتماعية والتعليم على المستهلكين الفقراء فحسب، بل تكون لهما آثار إيجابية أيضاً على الإنتاج والاقتصاد المحليين وعلى العادات الغذائية. وهذا مجال مهم من مجالات التعاون مع البرنامج الاستراتيجي 3.

159- ويتم التشديد مجدداً على آليات الحوكمة التي تشمل آليات التنسيق وتعمل مع أصحاب المصلحة على تقييم الاقتصاد السياسي للقضايا الأساسية التي تعيق التقدم في ترجمة السياسات والبرامج والتشريعات إلى نواتج خاصة بالأمن الغذائي والتغذية. ويشمل ذلك إعادة تركيز استراتيجية البرنامج الاستراتيجي 1 على صنع القرارات بالاستناد إلى أدلة بشأن تحليل الأمن الغذائي والتغذية واستخدامه، وهو أمر يتخطى إنتاج البيانات أو وجود نظم للمعلومات.

160- وإضافةً إلى ذلك، تُظهر ردود البلدان أن قدرات التنفيذ الضعيفة تشكل عائقاً أساسياً أمام البلدان عند ترجمة السياسات والاستراتيجيات والبرامج إلى إجراءات ونتائج ملموسة على الأرض. ومن أجل التنفيذ الفعال لأطر الأمن الغذائي والتغذية الخاصة بها، تحتاج البلدان إلى تخصيص الموارد المالية الملائمة وإلى تعبئة الموارد البشرية والكفاءات المناسبة. وتتم معالجة هذه المسألة عن طريق إجراء تغيير مهم في إطار نتائج الهدف الاستراتيجي 1 من خلال زيادة ناتج إضافي (1-4) يتعلق بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الاستثمارية على نحو فعال.

التغيير في إطار النتائج

161- إن التغيير في محور التركيز على جميع أشكال سوء التغذية يبرز في خمسة مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة على مستوى الهدف الاستراتيجي، وكذلك في بيانات النواتج والمخرجات المحدثة. وتُكْمَل المؤشرات الثلاثة الموجودة على مستوى الهدف الاستراتيجي بمؤشرين إضافيين اثنين: انتشار الهزال وزيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة (الهدف 2-2-2 من أهداف التنمية المستدامة)؛ ومعدل الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية (الهدف 3-4-1 من أهداف التنمية المستدامة). وكما هو مبين في الشكل الخاص بالهدف الاستراتيجي 1، هناك أربعة مؤشرات على مستوى الهدف الاستراتيجي ترصد التقدم المحرز في ضوء المقصدين 1-2 و 2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، وثمة مؤشر واحد يرصد التقدم المحرز في ضوء المقصد 3-4 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وقد أعيد تنظيم المؤشرات على مستوى النواتج جزئياً، إذ تم إدراج مؤشر واحد لأهداف التنمية المستدامة لرصد التقدم المحرز في تمويل التنفيذ.

162- وعلى مستوى النواتج، تم تقسيم الناتج 1-1 السابق إلى ناتجين منفصلين، وذلك للتركيز بشكل أكبر على الحاجة إلى التركيز على التنفيذ الفعلي والفعال بدلاً من تصميم ووضع سياسات وبرامج جديدة لتحقيق الأمن الغذائي ومعالجة جميع أشكال سوء التغذية. ولذلك، يركز الناتج 1-1 الجديد بشكل حصري على التقدم المحرز في ما يتعلق بالالتزام السياسي المحقق من خلال اعتماد سياسات واستراتيجيات وبرامج وأطر قانونية خاصة بالأمن الغذائي والتغذية، في حين أن الناتج 1-4 الجديد يخصص تنفيذ سياسات واستراتيجيات ناجحة وبرامج استثمارية فعالة تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، مع التركيز على تخصيص الموارد واستخدامها وقدرات التنفيذ.

163- وتبعاً لذلك، أعيد تنظيم المخرجات السبعة الحالية. وهي تحافظ على تركيز قوي على الارتقاء بمستوى العمل والشراكات العالمية والإقليمية لتحقيق النتائج على المستوى القطري، وعلى تنمية القدرات اللازمة، وتهيئة البيئة السياسية/المؤسسية التمكينية.

النواتج والمخرجات

164- يتمحور إطار النتائج حول أربعة نواتج مترابطة وسبعة مخرجات ضرورية للمساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وكل أشكال سوء التغذية.

الناتج 1-1: التزام البلدان التزاماً سياسياً صريحاً بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030

165- ستواصل المنظمة في إطار هذا الناتج، تعزيز وتعميق مساهمتها في العمليات السياسية العالمية والإقليمية والوطنية المختلفة بغية الاستفادة من الزخم الذي أحدثته مبادرة الأمين العام "تحدي القضاء على الجوع". وستساهم المنظمة بشكل خاص في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إعلان روما عن التغذية وإطار العمل ذي الصلة الصادرين عن المؤتمر الدولي الثاني المعنى بالتغذية.

166- وبعد أن أصبح تعيّر المناخ والتحصّر عاملين محددتين متزايدتين الأهمية بالنسبة إلى أداء النظام الغذائي، بات من الحيوي أن تسترشد المساعدة المقدمة إلى البلدان والمنظمات الإقليمية باتفاق باريس، ونتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). وفي مجال تعيّر المناخ، سيركّز عمل البرنامج الاستراتيجي 1 على موضوع تعيّر المناخ الشامل لعدّة قطاعات من حيث إدماج مشاغل الأمن الغذائي والتغذية في استراتيجيات تعيّر المناخ والمساهمات المقررة المحددة وطنياً. ويعدّ الأمن الغذائي، وسلامة الأغذية والتغذية في المدن مجالات للتعاون الوثيق مع البرنامج الاستراتيجي 4.

167- وإضافةً إلى ذلك، ستوفر المنظمة الدعم للحكومات وأصحاب المصلحة لتحسين قدراتهم على تصميم الأطر السياسية، والخطط والبرامج الاستثمارية، والأطر القانونية، أو على صياغتها أو تنفيذها، بغية إعمال الحق في الغذاء

الكافي بشكل أساسي من خلال أنشطة الدعوة وتيسير الحوار السياساتي والمساعدة التقنية وبناء القدرات. كما ستقوم المنظمة بالتأثير على مستوى الاستثمارات في الزراعة وسترصده باعتباره تعبيراً عن التزام الحكومات.

المخرج 1-1-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع أطر سياسية وخطط وبرامج استثمار قطاعية وشاملة لعدة قطاعات للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030

المخرج 2-1-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع أطر قانونية وخاصة بالمساءلة وتنفيذها لإعمال الحق في غذاءٍ كافٍ

النتائج 1-2: تنفيذ البلدان لآليات شاملة للحكومة والتنسيق من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول 2030

168- يتوقف تحقيق التغيير السياساتي والمؤسساتي للنتائج 1-1 على كفاءة آليات الحوكمة القائمة وعلى العمليات السياسية التي يتفاعل من خلالها أصحاب المصلحة في القطاع وفي مجال النظم الغذائية وينسقون إجراءاتهم بالنسبة إليها. وتعد المشاركة والشفافية والإنصاف والمساءلة مبادئ أساسية. وستؤدي آليات الحوكمة هذه إلى عمليات سياسية تتسم بالشمول والشفافية والمساءلة وتقوم على الأدلة، تدعمها تشريعات ملائمة ومؤسسات تؤدي عملها على نحو جيد.

169- وينبغي وجود تنسيق استراتيجي بين مجموعة أصحاب المصلحة هذه لضمان اتساق تدخلات الأمن الغذائي والتغذية، وتجنب الازدواجية والثغرات في ما بين مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة، وضمان معالجة القضايا الشاملة لعدة قطاعات ذات صلة (المساواة بين الجنسين وتغيير المناخ وما إلى ذلك)، وتخفيف تبادل الأفكار والتجارب. ويعدّ تمثيل المجتمع المدني والقطاع الخاص في آليات التنسيق المماثلة ضرورياً، إذ أن المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة هؤلاء تساهم في تحقيق نتائج ملموسة وتحسين المساءلة.

170- وفي حين أن وجود آلية للتنسيق ولأصحاب المصلحة المتعددين ضروري، إلا أنه لا يكفي للتصدّي لعقبات الحوكمة الحرجة التي تعيق ترجمة السياسات والبرامج إلى نواتج محسّنة للأمن الغذائي والتغذية. كما ينبغي تعزيز قدرة المؤسسات وأصحاب المصلحة على فهم الاقتصاد السياسي للمشاكل الحرجة وتحديد العقبات وتخفيف صانعي القرار على معالجة هذه المشاكل، بغية تحسين الحوكمة الفعّالة. ويمكن أن يؤدي كل من البرلمانين والرقباء وأجهزة حماية المستهلك وبلجان حقوق الإنسان وغيرها من أجهزة الإشراف، بالتعاون مع أصحاب مصلحة آخرين، دوراً مهماً في تعزيز تغيير السلوك لتحسين حوكمة الأمن الغذائي والتغذية.

171- وستدعم المنظمة القطاع العام وأصحاب المصلحة غير الحكوميين لتحديد العقبات الأساسية وللمشاركة بنشاط في آليات حوكمة الأمن الغذائي والتغذية العالمية أو الإقليمية أو الوطنية. وسيتخذ الدعم بنوع خاص شكل التيسير والدعوة والحصول على المعرفة والمعلومات.

المخرج 1-2-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على حوكمة الأمن الغذائي والتغذية

الناتج 1-3: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030

172- تدعم زيادة استخدام صانعي القرار للأدلة المشتركة بين القطاعات عند إعداد وتنفيذ السياسات والتشريعات والبرامج وخطط الاستثمار في مجال الأمن الغذائي والتغذية، تحقيق الناجحين 1 و2. وستواصل المنظمة تعزيز الفهم المشترك لمشاكل الأمن الغذائي والتغذية وحلولها، بالاستناد إلى تحليلات وبيانات متعلقة بالمساهمة التي تقدمها المجالات ذات الصلة (المساواة بين الجنسين وسلامة الأغذية وتغير المناخ). والهدف من ذلك هو الحرص على أن تساعد هذه البيانات والتحليلات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات والبرامج والتشريعات القطاعية والمشاركة بين القطاعات والمخصصات من الموارد المرتبطة بها.

173- كما ستواصل المنظمة تعزيز الأساليب والوسائل لتحليل ورصد الأمن الغذائي والتغذية والآثار المحتملة للسياسات والبرامج عليهما. وسيتم التشديد أكثر على دعم الحصول على المعلومات من مختلف القطاعات التي يمكنها أن تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الأمن الغذائي والتغذية عوضاً عن التشديد على جمع البيانات الأساسية وإنشاء قواعد بيانات ونظم معلومات جديدة. وستدعم المنظمة أيضاً البلدان لاستخدام المعلومات والتحليلات والتوصيات الناتجة عن رصد إجراءات ونتائج أطر الأمن الغذائي والتغذية الخاصة بها والتي تشمل تعزيز القدرات لرصد وتقييم وقع السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار. وسيتم ذلك بالأهمية لا سيما في سياق دعم البلدان لتنفيذ خطة عام 2030 ورصدها.

174- وكثيراً ما يواجه العمل في هذا المجال تحدي المعلومات المنفصلة أو المجزأة أو عدم وجود أي معلومات عن الأمن الغذائي والتغذية؛ أو نقص المعلومات عن المساهمات والإجراءات التي تقوم بها مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية؛ أو الافتقار إلى القدرة على تحليل المعلومات المتوفرة واستخدامها لوضع سياسات وبرامج مستنيرة. وفي إطار الناتج 1-3، ستواجه المنظمة هذه التحديات من خلال البناء على نظم المعلومات القائمة للمساعدة على تعزيز تبادل المعلومات بشأن الأمن الغذائي والتغذية بين القطاعات، وبناء القدرة على تحليل البيانات والإحصاءات والمعلومات الضرورية بغية النهوض بفهم مشترك لمشاكل الأمن الغذائي والتغذية وحلولها.

المخرج 1-3-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تحليل انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية ومساهمة القطاعات وأصحاب المصلحة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030

المخرج 1-3-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على رصد وتقييم السياسات والبرامج والتشريعات ذات الصلة بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030

النتائج 1-4: تنفيذ البلدان لسياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار فعالة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030

175- من المتوقع أن يتطلب القضاء على الجوع استثماراً إضافياً قدره 267 مليار دولار أمريكي سنوياً. وهناك حاجة إلى إعادة توزيع الدخل ضمن البلدان وفي ما بينها، نظراً إلى أنه من المتوقع أن تستمر القيود المفروضة على التمويل في البلدان المنخفضة الدخل. ويجب العمل مع وزارات المالية والتخطيط من أجل تحديد الخيارات لحشد استثمارات إضافية من مصادر عامة وخاصة على حدٍ سواء. ويجب أن تعمل البلدان المنخفضة الدخل مع وكالات التعاون المالي الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية والمانحون.

176- وتُظهر ردود البلدان والتقييم الأولي للنواتج الذي اضطلعت به المنظمة أن تخصيص الموارد وقدرات التنفيذ المتوفرة لا يزالان يشكلان عوائق أساسية تحول دون ترجمة أطر الأمن الغذائي والتغذية (السياسات والأطر الاستثمارية والقانونية) إلى إجراءات. وتشدد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بجد ذاتها على الحاجة إلى التنفيذ الفعال: "لتلتزم البلدان بالعمل بلا كلل بتنفيذ هذه الخطة تنفيذاً كاملاً بحلول عام 2030".

177- ومن أجل تنفيذ أطر الأمن الغذائي والتغذية الخاصة بها، تحتاج البلدان إلى تخصيص الموارد المالية الكافية لتمويلها وإلى تعبئة الموارد البشرية والكفاءات المناسبة. كما يجدر بها الحرص على تقوية القدرات التنظيمية في مؤسساتها التي تساهم في تحقيق نواتج الأمن الغذائي والتغذية.

178- ويكمن دور المنظمة في دعم البلدان من أجل: تحسين المؤسسات المعنية بتنفيذ هذه الإجراءات بشأن الأمن الغذائي والتغذية من خلال تطوير القدرات البشرية والتنظيمية؛ وتقييم المتطلبات التمويلية للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية ولزيادة تعبئة الموارد.

المخرج 1-4-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تخصيص الموارد المالية واستخدامها للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030

المخرج 1-4-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تنمية الموارد البشرية والتطوير التنظيمي في مجالي الأمن الغذائي والتغذية

الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة

بالآلاف الدولارات			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
316,603	239,323	77,280	1-2
105,043	76,403	28,640	2-2
104,225	64,288	39,938	3-2
130,053	78,959	51,094	4-2
655,924	458,972	196,952	المجموع

السياق

179- يتناول الهدف الاستراتيجي 2 التحدي الرئيسي المتمثل في التحسين المستدام لإنتاجية الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والخدمات المتصلة بها في سياق الضغوط المتزايدة التي تتعرض لها قاعدة الموارد الطبيعية نتيجة لاحتدام التنافس على الموارد الطبيعية وتدهور البيئة وتغير المناخ.

180- ولقد كان لنظم الإنتاج الزراعي المكثفة لتلبية الاحتياجات من الأغذية والوقود والألياف، ثمن باهظ يتحمله كل من المجتمع والبيئة. وكانت للمكاسب الزراعية في السنوات الخمسين الماضية آثار سلبية على قاعدة الموارد الطبيعية. وتشمل هذه الآثار فقدان الغابات وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي وموائل مجموعة من الأنواع النباتية والحيوانية والمائية وخدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها. وتشمل التداخات الأخرى العوامل الخارجية السلبية الناجمة عن ممارسات الإنتاج، بما في ذلك تلوث مستجمعات المياه بالمغذيات والمواد الكيميائية والاستخدام المفرط للمياه وفقدان الأراضي الرطبة وتدهور خصوبة التربة وآثار مبيدات الآفات على صحة الإنسان والبيئة ومقاومة المضادات الحيوية وانبعاثات غازات الدفيئة من الأسمدة والوقود الأحفوري المستخدم لتشغيل الآلات والمكننة الكثيفة. والأمر سيان بالنسبة إلى صيد الأسماك وإنتاجها - فقد أدى الطلب الكبير على الأسماك إلى الإفراط في استغلال الثروة السمكية وإلى التربية المكثفة للأسماك، لتلبية احتياجات سوق متنامية مع ما يرافق ذلك من آثار متزايدة على البيئة.

181- وثمة تحديات كثيرة أمام الزراعة والغابات ومصايد الأسماك منها: تحسين الإنتاج والإنتاجية، والجودة التغذوية للأغذية؛ والحد من الآثار البيئية؛ وضمان توفير خدمات النظم الإيكولوجية في الأجل الطويل؛ وتطوير نظم إنتاج تكون أكثر قدرة على الصمود أمام تغير المناخ والتكيف معه؛ وتوفير ظروف عيش لائق لسكان الريف. وتتفاوت طبيعة هذه التحديات ونطاق تأثيراتها من إقليم إلى آخر، لا سيما تلك التي تنسم بيئات طبيعية هشة عرضة للصدمات على غرار الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتطلب مواجهة هذه التحديات مجموعة من النظم الزراعية، بما في ذلك النظم المختلطة أو المتعددة أو المتكاملة على مستوى المزرعة والمناظر الطبيعية، فضلاً عن زيادة عدد الأنواع وتنوعها الوراثي، لا سيما أصناف المحاصيل وسلالات الماشية والأسماك المكيفة محلياً. ولكن كثيراً ما تركز استراتيجيات التنمية الزراعية فقط على زيادة الإنتاج والإنتاجية إلى أقصى حد من غير أن تولي اهتماماً كافياً لما لذلك من آثار على الموارد الطبيعية أو سلع

وخدمات النظم الإيكولوجية أو المنتجات والخدمات المتعددة التي يمكن ويجب أن يوفرها الإنتاج الزراعي، بما في ذلك المنافع البيئية والاجتماعية.

182- ونظراً إلى تنامي الضغوط على الموارد الطبيعية في عدد متزايد من المناطق، ستكون آليات الحوكمة الجديدة والأقوى ضرورية لمعالجة الروابط المعقدة واحتدام المنافسة. وسيتمتع على السياسات وآليات الحوكمة أن تنظر أيضاً في الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتغذوية والبيئية المتعددة والمتضاربة في كثير من الأحيان، وإلى تكيف برامج التنمية الزراعية تبعاً لذلك. وهناك حاجة إلى مزيد من النهج المتكاملة والمشاركة بين القطاعات والمتماسكة، بما في ذلك تلك القائمة على المناظر الطبيعية، والأراضي، ونظم التراث الزراعي، والزراعة الإيكولوجية، والنظم الإيكولوجية و/أو سلاسل القيمة، بغية تغيير السياسات والممارسات على نحو مستدام. وعند تنفيذها، تساعد مثل هذه النهج على الوصول بإدارة الموارد إلى الحد الأمثل لضمان الأمن الغذائي والتغذية في ضوء الأهداف التنموية المختلفة والمتضاربة في كثير من الأحيان، ولتلبية الاحتياجات المجتمعية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. وإضافةً إلى ذلك، تقدّم الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة إمكانيات مهمة لبناء القدرة على الصمود أمام آثار تغيّر المناخ، وللتكيف معها، والحد منها. ويجب أن تضع هذه النهج المتكاملة المجتمعات المحلية الزراعية في صميم هذه التغييرات والابتكارات.

البرنامج الاستراتيجي لجعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة (البرنامج الاستراتيجي 2)

183- تتطلب مواجهة هذه التحديات الرئيسية تعزيز المبادرات، والحوار، والتعاون بين القطاعات، وتقوية آليات الحوكمة والصكوك السياساتية الدولية والوطنية ذات الصلة بالزراعة المستدامة، مع التشديد بنوع خاص على تنمية القدرات المؤسسية.

184- وسيركّز البرنامج الاستراتيجي 2 على زيادة الإنتاج والإنتاجية على نحو مستدام وعلى التصدي لتغيّر المناخ وتدهور البيئة في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في سياق النظم الغذائية الأوسع التي تتناولها البرامج الاستراتيجية الخمسة جميعها بصورة مشتركة من خلال:

(أ) دعم المنتجين، بوصفهم شركاء رئيسيين، مع التشديد على المساواة بين الجنسين، ليصبحوا عوامل تغيير وابتكار، ما من شأنه تمكينهم من زيادة الإنتاج والإنتاجية على نحو مستدام. ويشمل ذلك الحد من الهدر في الفوائد قبل الحصاد وخلالها، وتأمين تنوع أكبر في قاعدة الأغذية والتغذية؛ وتحديد التنوع البيولوجي الزراعي الذي يتسم بأهمية كبيرة على المستويين العالمي والمحلي وحمايته وتعزيزه ودعمه؛ وتجنّب قطع الغابات وتدهورها؛ وإدارة قاعدة للموارد الطبيعية وتغيّر المناخ بما في ذلك من خلال الزراعة الإيكولوجية والتكنولوجيا البيولوجية؛

(ب) دعم الحكومات لإرساء بيئات تمكينية، بما في ذلك إعداد سياسات وخطط استثمارية وبرامج وآليات حوكمة مواتية بشأن الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة، والتصدي لتغيّر المناخ وتدهور البيئة على نحو مشترك بين القطاعات ومتكامل وأكثر مشاركة؛

(ج) دعم الحكومات لتعزيز تطبيق السياسات، بما في ذلك من خلال الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة؛

(د) تعزيز استخدام المعارف والمعلومات من أجل صنع القرارات القائمة على الأدلة. ويشمل ذلك دعم البلدان لرصد أهداف التنمية المستدامة.

185- وسيكون البرنامج الاستراتيجي 2 مدفوعاً بالمبادئ الخمسة لاستدامة الأغذية والزراعة التي تحقق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستدامة، وهي: (1) تحسين كفاءة استخدام الموارد من خلال نظم إنتاج متعددة الجوانب تؤدي وظائف إيكولوجية واقتصادية واجتماعية في الوقت نفسه؛ (2) إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو مستدام؛ (3) حماية سبل كسب العيش في الريف والرفاه الاجتماعي وتحسينهما؛ (4) تعزيز قدرة الأشخاص والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على الصمود؛ (5) تعزيز الحوكمة المبتكرة والفعالة والمسؤولة للنظم الطبيعية والبشرية على حدٍ سواء. وسيتم إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين والتغذية في كل ناتج من النواتج الرئيسية الأربعة.

186- وستعمل المنظمة، من خلال البرنامج الاستراتيجي 2، مع البلدان لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة 2 و6 و13 و14 و15 التي تم تحديدها صراحةً من خلال 12 مؤشراً على مستوى الأهداف الاستراتيجية و4 مؤشرات على مستوى النواتج لقياس الإنتاجية، وتدهور البيئة وتغيّر المناخ بحسب القطاع، والمحافظة على الموارد الوراثية.

تغيير محور التركيز

187- يتمثل التغيير الرئيسي في التركيز بدرجة أكبر على ثلاثة مجالات محورية، من أجل (1) معالجة الحاجة إلى زيادة الإنتاجية على نحو مستدام في جميع القطاعات الزراعية؛ (2) والتصدي لآثار تغير المناخ ببناء القدرة على الصمود من خلال التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدّتها؛ (3) واستصلاح البيئة والحؤول دون التدهور البيئي، بما في ذلك خسارة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

التغيير في إطار النتائج

188- إن التغيير في محور التركيز يبرز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الإثني عشر على مستوى الهدف الاستراتيجي، وكذلك في بيانات النواتج والمخرجات المحدثة. وكما هو مبين في إطار النتائج الخاص بالهدف الاستراتيجي 2، فإن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على مستوى الأهداف الاستراتيجية ترصد التقدم المحرز في ضوء ثلاثة مقاصد للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، ومقصد واحد من الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، ومقصدين من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وثلاثة مقاصد من الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة.

189- وقد أعيد تنظيم النواتج الأربعة مع إجراء تحولات كبيرة في محور التركيز.

(أ) يركز الناتج 1-2 على زيادة الإنتاجية بشكل مستدام مع التصدي في الوقت ذاته لتغير المناخ والتدهور البيئي. وسيتحقق التقدم من خلال اعتماد ممارسات مستدامة ونظم إنتاج تعزز التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها وتحول دون تدهور الموارد الطبيعية. وقد تم خفض المؤشرات الستة إلى ثلاثة من بينها مؤشر واحد لأهداف التنمية المستدامة.

(ب) ينطوي الناتج 2-2 على محور تركيز جديد على وضع السياسات والبرامج، والاستثمارات والحوكمة من أجل زيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك مع النظر في الوقت نفسه في الأهمية المحورية لعملية التصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي، مقارنة بالتركيز السابق على استعراض السياسات وتحليل آليات الحوكمة. وسيُقاس التقدم المحرز من خلال مؤشر واحد.

(ج) يركز الناتج 2-3 على تحسين تنفيذ السياسات والصكوك الدولية، بما يتجاوز التركيز السابق على اعتماد صكوك دولية مختارة أو إقرارها. وهو يدمج البعد الخاص بالحوكمة للناتج 2-2 السابق من أجل كفاءة الفعالية في التنفيذ وإدراج قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في آليات الحوكمة الدولية، على أن يتم قياس ذلك من خلال أربعة مؤشرات، ثلاثة منها مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة.

(د) يتجاوز الناتج 2-4 إعداد وتوفير بيانات وإحصاءات لإيلاء اهتمام أكبر لتعزيز استخدام البيانات والأدوات التحليلية والمنتجات المعرفية في عملية صنع القرارات. وسيتم قياس ذلك من خلال مؤشر واحد.

190- وقد أدت هذه التغييرات والخبرة المكتسبة خلال الفترة 2014-2017 إلى إعادة صياغة المخرجات للفترة 2018-2021 وتوحيدها.

النواتج والمخرجات

191- لقد تمحور إطار النتائج حول أربعة نواتج مترابطة وثمانية مخرجات ضرورية لتعزيز الانتقال نحو قطاعات أكثر إنتاجية واستدامة في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك.

الناتج 1-2: اعتماد البلدان ممارسات لزيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك

192- يُعدّ اعتماد نظم وممارسات الإنتاج للزراعة ومصايد الأسماك والغابات المستدامة، ناتجاً طويلاً الأجل ومهماً على المستوى القطري. ويدعم هذا الناتج المنتجين -المزارعين والرعاة والصيادين ومستخدمي الغابات - ليعتمدوا نظم إنتاج أكثر استدامة وممارسات مبتكرة بغية زيادة إنتاجهم وإنتاجيتهم على نحو مستدام وتحسين سبل كسب عيشهم والتكيف مع تغير المناخ. ولهذا السبب، فإن مشاركة المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك وقاطني الغابات، مع التشديد على المساواة بين الجنسين في تحديد ممارسات مستدامة ومبتكرة، أمر ضروري لأنهم على دراية بالقيود والفرص الموجودة

ميدانياً ويمكن الاستعانة بهم لتحديد الأولويات وتطوير التكنولوجيا. وسيتطلب البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الميسرة الكلفة، قيام شركات متينة بين المنظمات التقنية وتلك الموجهة نحو الاستثمار. وإضافةً إلى ذلك، سيتم تطوير القدرات الوطنية والمحلية لدعم تعزيز الممارسات المستدامة وتطوير التكنولوجيات والابتكار، والنهوض باعتمادهم لها. وسيتم تقييم الممارسات المستدامة والمبتكرة و/أو نظم الإنتاج المستدامة بناءً على المبادئ الخمسة لاستدامة الأغذية والزراعة والتي تمثل النهج المعتمد في المنظمة، بما في ذلك التقييم الاجتماعي والاقتصادي لنظم الإنتاج.

193- وستساعد المنظمة البلدان في تدعيم قدرات مؤسساتها على تعزيز اعتماد الممارسات المشتركة بين القطاعات بغية زيادة الإنتاج على نحو مستدام والتصدي لتغيّر المناخ وتدهور البيئة.

المخرج 2-1-1: قيام المنتجين بتجريب الممارسات والتكنولوجيات المبتكرة أو اختبارها أو الارتقاء بمستواها من أجل زيادة الإنتاجية ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي على نحو مستدام

المخرج 2-1-2: تعزيز قدرات المؤسسات على الترويج لاعتماد ممارسات أكثر تكاملاً وشاملة لعدة قطاعات تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي على نحو مستدام.

الناتج 2-2: وضع البلدان لسياسات وآليات للحكومة أو تحسينها لمعالجة الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة

194- يركّز هذا الناتج على معالجة الاستدامة والإنتاجية وتغيّر المناخ وتدهور البيئة على المستوى السياسي بطريقة أكثر تكاملاً واشتراكاً بين القطاعات. وقد تم تحديد الأولويات التالية للمساهمة في تحقيق هذا الناتج: تطوير وصياغة السياسات، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز استراتيجيات الاستثمار والتخطيط وتعبئة الموارد من أجل النهوض بالانتقال إلى الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة؛ وسيتم تيسير الحوارات والمنتديات السياسية المتعددة أصحاب المصلحة بين القطاعات لإذكاء الوعي وتحقيق توافق في الآراء، بهدف دعم البلدان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة متناسقة. وسيتم تعزيز عناصر أساسية تحكم التحول نحو استدامة الأغذية والزراعة في إطار خطة عام 2030، بما في ذلك: (1) الملكية والقيادة القطريتين؛ (2) النهج المتكاملة المشتركة بين القطاعات، والاتساق بين السياسات؛ (3) النهج والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة؛ (4) الموازنة بين الاستثمارات العامة والخاصة؛ (5) التركيز على الإجراءات التي يمكن قياس نتائجها.

195- وستقوم المنظمة بنوع خاص بمساعدة البلدان في صياغة السياسات والبرامج وبتقوية قدرات الحكومات لتيسير الحوار السياسي المشترك بين القطاعات من أجل إعداد استراتيجيات أكثر تكاملاً في مجال الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة وتغيّر المناخ وتدهور البيئة.

المخرج 2-2-1: صياغة السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار دعماً لقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة، ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي

المخرج 2-2-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تيسير الحوار بشأن السياسات المشتركة بين القطاعات لوضع استراتيجيات أكثر تكاملاً في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة، ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي

النتائج 2-3: تحسين البلدان لتنفيذ السياسات والصكوك الدولية لتحقيق استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات

196- يتناول هذا الناتج تنفيذ السياسات، بما في ذلك تعزيز التنسيق بين القطاعات وعبرها والتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلاً عن تكييف الأطر القانونية والحوافز لتشجيع استدامة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وهو يتناول أيضاً تنفيذ الصكوك والاتفاقات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وقد تم تحديد الأولويات لمؤازرة البلدان في تنفيذ السياسات ورصد التنفيذ، بما في ذلك الصكوك الدولية المتصلة بأهداف الاستدامة في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك؛ وضمان إدماج أفضل للقضايا ذات الصلة في آليات الحوكمة الدولية الخاصة بتنفيذ خطة عام 2030، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ/ اتفاق باريس، وجداول أعمال التنوع البيولوجي والبيئة، وغيرها من الآليات والصكوك التي تقع ضمن مسؤولية المنظمة.

197- وستوفر المنظمة الدعم للبلدان بغية ضمان إدراج الزراعة والغابات ومصايد الأسماك على نحو فعال في آليات الحوكمة الوطنية والدولية وترتيبات التنفيذ، لا سيما في ما يتعلق بخطة عام 2030، واتفاق باريس، واتفاقية التنوع البيولوجي، وغير ذلك من جداول الأعمال والصكوك الخاصة بالبيئة تحت مسؤولية المنظمة، فضلاً عن تقوية قدرات المؤسسات القائمة على التنفيذ.

المخرج 2-3-1: تقديم الدعم لضمان الإدراج الفعال لقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في آليات الحوكمة الدولية، لا سيما في ما يتعلق بخطة عام 2030، ومؤتمرات الأطراف المعنية بتغير المناخ، وجداول الأعمال والصكوك الخاصة بالبيئة والتنوع البيولوجي والتصحر الخاضعة لمسؤولية المنظمة.

المخرج 2-3-2: تعزيز قدرات المؤسسات على تنفيذ السياسات والصكوك الدولية التي تعزز الإنتاج المستدام وتعالج تغير المناخ والتدهور البيئي.

النتائج 2-4: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة لغرض استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحرجة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في الوقت ذاته

198- ستوفر المنظمة الدعم للبلدان لكي تتخذ قرارات قائمة على الأدلة خلال إدارة نظم الإنتاج والموارد الطبيعية بغية دعم الانتقال إلى زراعة مستدامة. وقد تم تحديد الأولويات التالية للمساهمة في تحقيق هذا الناتج: (1) توفير بناء القدرات في مجال الإحصاءات، والمعلومات الجغرافية المكانية، والمعلومات النوعية لدعم نطاق الموارد من الأراضي والمياه، والغابات والمحيطات والمياه الداخلية ونوعيتها واستخدامها وقدرتها الإنتاجية؛ (2) وتقييم آثار الزراعة والغابات ومصايد الأسماك على هذه الموارد؛ (3) ورصد المتغيرات المتصلة بالمناخ وتقييم كيفية قيام الممارسات بتحسين إنتاج وإنتاجية الزراعة من

خلال التكيف مع تغيّر المناخ؛ (4) ودعم توفير منتجات المعرفة الاستراتيجية (البيانات والمعلومات والأدوات والتحليلات) المطوّرة على المستويين العالمي والإقليمي ليتم استخدامها من قبل المؤسسات الوطنية والإقليمية بغية اتّخاذ قرارات قائمة على الأدلة. وباستخدام إطار المبادئ الخاصة باستدامة الأغذية والزراعة، سيتم توفير الدعم أيضاً لتنفيذ الجوانب المتصلة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة في أهداف التنمية المستدامة التي سيساهم الهدف الاستراتيجي 2 في تحقيقها. ويشمل ذلك دعم البلدان الأعضاء لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

199- وستقوم المنظمة بتطوير منتجات المعرفة الاستراتيجية التي تعالج القضايا الإقليمية أو العالمية التي تتضمن معلومات عن الإنتاج المستدام وتغيّر المناخ وتدهور البيئة وتعزيز قدرات المؤسسات لجمع البيانات وإنتاج الأدلة من أجل صنع القرارات في هذه المجالات، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

المخرج 2-4-1: استحداث منتجات معرفية استراتيجية تعالج القضايا الإقليمية أو العالمية وتدمج المعلومات المتعلقة بالإنتاج المستدام وتغيّر المناخ والتدهور البيئي.

المخرج 2-4-2: تعزيز قدرات المؤسسات على جمع البيانات وتحليلها ورفع التقارير عنها لاتخاذ القرارات بشأن الإنتاج المستدام وتغيّر المناخ والتدهور البيئي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

بالآلاف الدولارات			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
90,800	62,249	28,551	1-3
40,329	23,974	16,355	2-3
14,597	4,215	10,382	3-3
10,919	0	10,919	4-3
156,645	90,438	66,207	المجموع

السياق

200- يتخذ التحدي الذي يواجهه العالم لتحقيق هدف التنمية المستدامة 1 بشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله، أبعاداً هائلة: فلا يزال أكثر من 2.1 مليار شخص يعيشون في حالة من الفقر، ونحو 900 مليون شخص يعيشون في حالة من الفقر المدقع، وأكثر من نصفهم يعيشون في مناطق تشهد نزاعات، ما يشير إلى الحاجة إلى التصدي للفقر على طول السلسلة المتداخلة للشؤون الإنسانية والإنمائية. وفيما تحقق تقدم كبير على صعيد الحد من الفقر الذي تم قياسه بحسب خطوط الفقر المطلقة، خلال العقود القليلة الأخيرة، لم يكن التقدم متساوياً للجميع. فحتى في البلدان التي تراجعت فيها معدلات الفقر الإجمالية، تم إهمال أشد الفئات فقراً فيها. ولا تزال أوجه التفاوت منتشرة بين الطبقات الاقتصادية، والمناطق الريفية والحضرية والأقاليم والمجموعات الإثنية والرجال والنساء. ويتسم النمو الاقتصادي المتواصل والسريع بالأهمية، لكنه غير كافٍ للحد من الفقر.

201- وفي العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، يتجاوز النمو السكاني نمو الوظائف على مستوى الاقتصاد ككل. وتعد البطالة نتيجة لنقص الفرص الاقتصادية، والنفاد غير الكافي إلى الموارد الإنتاجية، والافتقار إلى المهارات. كما تعد الهجرة تاريخياً، جزءاً من التنمية الاقتصادية، والتحوّل الهيكلي للزراعة، وتحوّل المناطق الريفية. ولكن في العقود القادمة، ستتسارع الهجرة بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة داخل البلدان وفي ما بينها على حدّ سواء، نتيجة ارتفاع عدد سكان العالم والعولمة وتغيّر المناخ والنزاعات السياسية. وستتطلب إدارة تدفقات الهجرة جهوداً إضافية، بما في ذلك معالجة أسبابها الرئيسة وزيادة النفاذ إلى الحماية الاجتماعية وفرص العمل في المواقع الأصلية والمقصودة.

202- ويعني النمو السكاني أيضاً احتدام المنافسة على الموارد الطبيعية التي تزداد ندرة، وفي الأرجح على حساب أشدّ الفئات فقراً. ومن المحتمل أن يؤدي تغيّر المناخ إلى مخاطر أكبر على الإنتاج، وتراجع الإنتاجية الزراعية مع الوقت بسبب ارتفاع درجات الحرارة، والظواهر المناخية المتطرفة والتي لا يمكن التنبؤ بها، وبسبب زيادة وتيرة وحدة الكوارث الطبيعية، وسيكون له مرة أخرى آثار سلبية أكبر على الفقراء في الريف الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية لكسب عيشهم والذين هم أقل قدرة على إدارة المخاطر والتكيف معها. وتتفاوت طبيعة هذه المخاطر ونطاقها من إقليم إلى آخر وستكون

تأثيراتها أكبر في بعض منها على غرار الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتزيد كل هذه التحديات من ضعف الفقراء، ولكن أيضاً من تعرّض غير الفقراء لإمكانية الوقوع في براثن الفقر.

البرنامج الاستراتيجي للحد من الفقر في الريف (البرنامج الاستراتيجي 3)

203- يتبع البرنامج الاستراتيجي 3 نهجاً محسّناً ينظر في المجموعة المتنوعة من الأسر المعيشية التي تعيش في حالة من الفقر في الريف، ويقترح استراتيجيات متباينة لدعم وتمكين سبل كسب عيش الأسر الريفية الفقيرة، ومعالجة نقاط الضعف بغية المساعدة على التكيف مع الصدمات المناخية والتغيير الهيكلي الجاري. ويتم استخدام تصنيف معيّن للأسر الريفية في البلدان المنخفضة الدخل، يكون متمحوراً حول النفاذ إلى الموارد الطبيعية والقدرة الإنتاجية، بغية إعداد نهج خاصة بكل سياق. ويتم التركيز على الأسر المعيشية المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية والاستخراجية الأساسية التي تستخدم الموارد الطبيعية، بما في ذلك منتجي المحاصيل والماشية والرعاة وصيادي الأسماك (أي الأسر المعيشية الزراعية). ويسمح هذا النهج بتحديد السبل الخاصة بكل سياق للخروج من الفقر والتي تنظر في عدد من العوامل مثل الموقع الجغرافي وديناميكية السوق (شبه الحضرية والوسطى وفي المناطق الداخلية)، والظروف الزراعية والمناخية، والنفاذ إلى الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا والمعلومات، ووجود بني أساسية ريفية، والأطر المؤسسية، وخصائص الأسر المعيشية (المساواة بين الجنسين والانتماء العرقي ومعدل الاعتماد)، والميل إلى حصول كوارث طبيعية ومن صنع الإنسان، والاقتصاد السياسي.

204- وقد أثبتت الأدلة أن الاستثمار في القطاع الزراعي، لا سيما في الزراعة الصغيرة الحجم، في البلدان المنخفضة الدخل بنوع خاص، يساهم في الحد من الفقر أكثر من الاستثمار في قطاعات أخرى إذ أنه يوفر مصدراً مباشراً لكسب العائدات على الأرض واليد العاملة، وهما الأصول الرئيسية التي يملكهما الفقراء في الريف. ولكن الاستثمار في الزراعة ليس كافٍ للحد من الفقر في الريف، إذ يتطلب هذا الأخير نهجاً واسع النطاق ومتعدد القطاعات يراعي النمو الاقتصادي بشكل عام، والدور الذي تؤديه الزراعة وغيرها من القطاعات في التنمية والتحوّل الاقتصادي الهيكلي. كما يتطلب التركيز على تحسين البيئة التمكينية المطلوبة لمعالجة المشاكل في عدّة أبعاد وقطاعات، بما في ذلك الاتجاهات الجديدة في المشهد العالمي. وإضافةً إلى ذلك، سيتطلب الحد من الفقر وضع مشكلة الفقر في صدارة أولويات جدول أعمال السياسات. ونظراً إلى تعدد مسارات الخروج من الفقر والعوامل المؤثرة عليه، يتسم النهج الواسع النطاق والمتعدد القطاعات المرفق باستراتيجيات متباينة، بالأهمية من أجل النجاح في الحد من الفقر في الريف. ويجب أن تعزز مجموعة السياسات هذه التحوّل الريفي والهيكلية الشامل والنمو الاقتصادي، ما من شأنه تمكين الفقراء (بمن فيهم المزارعون الأسريون وأصحاب الحيازات الصغيرة) من المشاركة بنشاط في الأنشطة الاقتصادية والاستفادة منها بشكل ملحوظ، بموازاة معالجة الأسباب الرئيسة للهجرة الناجمة عن الأوضاع المعيشية الصعبة.

205- ويمكن أن تؤدي الحماية الاجتماعية دوراً أساسياً في الحد من مواطن الضعف من خلال مساعدة الأسر المعيشية على إدارة المخاطر والصدمات، وفي تيسير الانتقال الاقتصادي من توفير حد أدنى من الدخل لأشدّ الفئات فقراً (كشبكة أمان) إلى مساعدة الفقراء على الانتقال إلى الوظائف والفرص المولدة للدخل عن طريق التخفيف من القيود على التأمين والقروض (مثلاً من خلال التحويلات النقدية وتحويل الأصول)، ومن خلال الإعانات المستهدفة. وتؤدي

الحماية الاجتماعية دوراً بارزاً بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعانون من الفقر والفقير المدقع والذين تتاح لهم القليل من الفرص المولدة للدخل.

206- وسيحتاج السكان الأصليون الذين يعدّون في الكثير من الأحيان من أشدّ الفئات فقراً والذين يعانون تاريخياً من التهميش، إلى اعتبار خاص في صياغة السياسات التي تعالج بالتحديد التحديات التي يواجهونها، وتراعي نظرهم إلى العالم، وتلحظ مشاركتهم. ولا يزال تحقيق المساواة بين الجنسين محور تركيز أساسي مع وجود مجموعة واسعة من الأنشطة التي تتناول الحواجز المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بغية الخروج من دوامة الفقر الريفي في الزراعة، بما في ذلك من خلال فرص العمل والحماية الاجتماعية وعبر الارتقاء بمستوى التمثيل وتعزيز المشاركة في اتخاذ القرارات.

207- ويتخطّى نطاق الحاجة الموجودة، ولاية المنظمة وقدراتها. وإنّ الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالإضافة إلى توطيد العمل المشترك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تتسم جميعاً بأهمية أساسية من أجل إحداث الأثر المنشود على نطاق واسع.

208- وستعمل المنظمة من خلال البرنامج الاستراتيجي 3 مع البلدان وغيرها من الشركاء في مجال التنمية بشكل منسّق وهادف للمساهمة في بناء بيئة مواتية لمعالجة الفقر والوصول إلى الموارد الإنتاجية، إلى جانب دعم البلدان على صياغة سياسات واستراتيجيات متعددة القطاعات وداعمة للفقراء وتقييمها والارتقاء بها (المقاصد المندرجة في إطار الأهداف 1 و2 و10 و14 من أهداف التنمية المستدامة)، فضلاً عن الدخل، والعمل اللائق مع التركيز على الشباب والحماية الاجتماعية (مقاصد الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة)، والمساواة بين الجنسين (مقاصد الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة).

تغيير محور التركيز

209- سيركّز الهدف الاستراتيجي 3 على تناول الاقتصاد السياسي للحد من الفقر في الريف من خلال التشديد بشكل خاص على العمل في مجال السياسات والدعوة ومشاركة أصحاب المصلحة والشراكات.

210- وسيتم تعزيز الروابط بين مجالات النواتج، لا سيما الحماية الاجتماعية، مع الارتقاء بنهج إقليمي/متعدد القطاعات إزاء الحد من الفقر وبأوجه ارتباطه بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وستشكل التفاعلات المحددة للحماية الاجتماعية مع الأمن الغذائي، وإدارة الموارد الطبيعية والعمل الإنساني محور التركيز الرئيسي. وستكون القضايا الشاملة مثل الهجرة وتغيّر المناخ مندرجة على نحو أفضل في بنية الناتج، مما يشكل إقراراً بالحاجة إلى النظر في العلاقات السببية الثنائية التي تربطهما بالفقر. وأقيمت روابط قوية بين البرنامجين الاستراتيجيين 3 و5 بغية معالجة الأسباب الرئيسية للهجرة بشكل أفضل لتحسين استجابات المنظمة على طول السلسلة المتداخلة للشؤون الإنسانية والإنمائية. أما بالنسبة

التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، فستركز الجهود على المحافظة على سبل كسب العيش والإنتاجية الزراعية، وعلى شبكات الأمان للفقراء في الريف بغية تسهيل انتشالهم من الفقر ليتمتعوا بفرص عمل لائق وأكثر استدامة.

211- وتشدد النواتج على المسارات المعتمدة للخروج من الفقر في سياق عمليات التحول الزراعية والريفية. وفي هذا الصدد، يتم التركيز بشكل متزايد على سياسات التنمية الريفية المتعددة القطاعات، من حيث دعم توسيع نطاقها وتحفيز الجهات الفاعلة الأخرى، والتركيز كذلك على المعارف والإحصاءات وقاعدة الأدلة بغية صياغة التدخلات الفعالة وتوجيهها. ويشكل ذلك عائقاً أساسياً أمام تحقيق هدف التنمية المستدامة 1 في سياق تغير المناخ وتسارع الهجرة بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة، وهذا أمر لم يتم التطرق إليه بشكل كاف في نواتج البرنامج الاستراتيجي 3 السابق.

212- ويتسم الارتقاء بعمل المنظمة الرامي إلى الحد من الفقر، في سياق ضمان الأمن الغذائي والتغذية والاستدامة البيئية، بأهمية كبيرة نظراً إلى سعي العالم إلى القضاء على الفقر. ويكمن التحدي في جعل عمليات التحول الهيكلي والزراعي والاقتصادي الريفي الجاري في البلدان المنخفضة الدخل، أكثر دعماً للفقراء وشمولاً لهم، بمن فيهم المزارعون الأسريون وأصحاب الحيازات الصغيرة؛ وفي بناء رأس المال البشري باعتباره دعامة أساسية لفرص عمل أكثر إنتاجية ولتحسين الرفاه.

التغيير في إطار النتائج

213- ينعكس تغيير محور التركيز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التسعة المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية، وكذلك في البيانات المحدثة للنواتج والمخرجات. وجرى استبدال مؤشرات الأهداف الاستراتيجية السابقة الخاصة بالفقر بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمقاصد التي تغطي مستوى الفقر، والوصول إلى الخدمات الأساسية وحقوق الأراضي، فضلاً عن الدخل والعمل اللائق بما في ذلك الأبعاد المتعلقة بعمالة الأطفال. وأعيد تنظيم مؤشرات النواتج بصورة جزئية مع إدراج سبعة مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة بهدف تعقب التقدم الذي تحرزه البلدان في تطبيق الأطر السياسية التي تحمي حقوق الوصول إلى مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، وحصول النساء على الموارد، والحقوق المتساوية في الوصول إلى الأراضي، ونسبة السكان الذين يتمتعون بتغطية نظم الحماية الاجتماعية، ومستوى الإنفاق الحكومي لأغراض تنفيذ السياسات.

214- وبالنسبة إلى النواتج، اقترحت إضافة ناتج رابع جديد بشأن السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعددة القطاعات والمراعية للمساواة بين الجنسين من أجل الحد من الفقر (الناتج 3-4)، في حين تم تحسين صياغة النواتج 3-1 و3-2 و3-3 للارتقاء بمكان التركيز والوضوح.

(أ) أصبح الناتج 3-1 يعالج بشكل أكثر تحديداً الأبعاد المتعلقة بالتمكين، مع التركيز على إزالة العوائق الماثلة أمام الموارد الإنتاجية والخدمات والمعارف، كما أصبح ينظر في مسألة وصول الفقراء في الأرياف إلى الأسواق بمزيد من الشمولية. وازداد التركيز على تسخير إمكانات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات في الحد من الفقر مع إيلاء انتباه خاص إلى التحدي الذي يمثله تغير المناخ.

(ب) ما زال الناتج 3-2 على حاله تقريباً مع بعض التركيز على تيسير تنويع المداخيل في سياق التغييرات التي تشهدها المناطق الريفية، والتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، وتعزيز عنصر دمج الفقراء في الأرياف في سلاسل قيمة وأسواق معيّنة، إلى جانب إدخال تغيير في العنوان لتعزيز المواءمة مع منظمة العمل الدولية.

(ج) تم تعديل الناتج 3-3 لإظهار مدى تعزيز الروابط القائمة بين البرنامج الاستراتيجي 3 من جهة والبرامج الاستراتيجية 1 و2 و5 من جهة أخرى. وبالتالي، توسّع نطاق تغطية الناتج الساعي إلى الارتقاء بنظم الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية، ونظم الحماية الاجتماعية الرامية إلى بناء القدرة على الصمود في سياقات إنسانية، وتعزيز أوجه التآزر مع الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية.

(د) يركّز الناتج 3-4 الجديد على تعزيز القدرات الوطنية لوضع سياسات واستراتيجيات وبرامج متعددة القطاعات ومراعية للمساواة بين الجنسين من أجل الحد من الفقر. وسوف تساعد المنظمة البلدان على بلوغ الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة في سياق تغيّر المناخ والمهجرة، مع تعزيز النهج المتعددة القطاعات والواسعة النطاق الرامية إلى الحد من الفقر والتي تعكس الاستراتيجيات المختلفة اللازمة لعبور مسارات الخروج من دوامة الفقر المتعددة، ودعم هذه النهج. كما يتضمن هذا الناتج أدلة ذات صلة، وتوليد المعارف، والبيانات والتقييم، وتقاسم المعلومات عن النهج الناجحة.

215- وأعيد تنظيم المخرجات التسعة بما يتماشى مع ما سبق (والغاء مخرج واحد منها). وأدى تغيير محور التركيز بالنسبة إلى الناتج 3-1 بالتحديد إلى توحيد العمل حول مسائل الإنتاج المستدام الداعم للفقراء، وإدارة الموارد الطبيعية والخدمات الريفية. وما زالت المخرجات تركز بشكل رئيسي على النتائج القطرية من خلال تنمية القدرات اللازمة وتعزيز بيئة سياسية ومؤسسية مواتية.

النواتج والمخرجات

216- سوف تساهم المنظمة في الحد من الفقر في الريف من خلال أربعة نواتج مترابطة وتسعة مخرجات.

الناتج 3-1: تمكين فقراء الريف ومنظمات الفقراء في الريف من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والأسواق

217- يساهم البرنامج الاستراتيجي 3 في تقوية منظمات المنتجين ومشاركتهم في الحوار السياسي، وفي توفير إمكانية حصول الأسر المعيشية الفقيرة على الخدمات والمدخلات والتكنولوجيات. وإن الحاجة إلى اعتماد نهج أوسع نطاقاً لإزاء الحد من الفقر في الريف واستهداف الفقراء في الريف بشكل جليّ في المشاريع والبرامج، أمر ضروري لتحقيق النتائج المنشودة وللارتقاء بكامل القدرات التقنية المتوافرة في المنظمة بغية المساعدة على التصدي للقيود الهيكلية التي تواجهها الأسر المعيشية الزراعية الريفية الفقيرة من حيث زيادة قدرتها على الحصول على الموارد الطبيعية وغيرها من الأصول، بما في ذلك حيازة الأراضي، والتحكم بها على مَرّ الوقت؛ وقدرتها على إدارة المخاطر، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمناخ؛

وزيادة إنتاجية الموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة؛ وربط الأسر المعيشية الزراعية الصغيرة بالنظم الغذائية من خلال الأسواق الرئيسية والبديلة على حدٍ سواء. وستواصل المنظمة تعزيز الابتكار في الريف ومبادرات الإدماج في عملية الإنتاج التي تلبي احتياجات صغار المنتجين والمزارعين الأسريين.

218- وسيواصل تقديم الدعم لتمكين السكان في المناطق الريفية حيث يواجه الفقراء تحديات ملحة تحدد بسبل كسب عيشهم، من خلال دعم حقوقهم ونفاذهم إلى الموارد الطبيعية عن طريق عمليات معرفية واستشارية تشاركية وخاضعة للمساءلة؛ ومن خلال تعزيز نفاذ المنتجين الريفيين الفقراء إلى الأراضي ومجموعة من الخدمات والتمويل والمعارف والتكنولوجيات المبتكرة والأسواق. ويتوجّه البرنامج الاستراتيجي 3 صراحةً إلى أشدّ الفئات فقراً لضمان عدم تخلف أحد عن خطة التنمية، ويتطرق إلى شرائح محددة تتطلب سياسات وتدخّلات متباينة، مثل النساء والشعوب الأصلية.

المخرج 3-1-1: تعزيز المنظمات والمؤسسات الريفية وتيسير العمل الجماعي للفقراء في الريف

المخرج 3-1-2: وضع استراتيجيات وسياسات وخطوط توجيهية وبرامج لتحسين وصول فقراء الريف إلى مجموعة من الخدمات والتمويل والمعارف والتكنولوجيات والأسواق والموارد الطبيعية، بما في ذلك في سياق المناخ، ولتحسين السيطرة عليها

المخرج 3-1-3: دعم السياسات وتنمية القدرات وتوليد المعرفة لتسريع وتيرة المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في الريف

الناتج 3-2: البلدان تحسّن وصول فقراء الريف إلى فرص العمالة المنتجة والعمل اللائق، لا سيما في صفوف الشباب والنساء

219- يتصدّى البرنامج الاستراتيجي 3 للتحدي المتمثل في تعزيز العمالة المنتجة والعمل اللائق للفقراء، لا سيما للنساء والشباب في الريف، من خلال تعزيز النهج التي تم اختبارها ميدانياً لاستحداث فرص العمل في النظم الزراعية الغذائية، وتوسيع نطاق تنفيذ معايير العمل الدولية إلى المناطق الريفية، لا سيما من أجل الوقاية من عمالة الأطفال في القطاع الزراعي. ويستند ذلك إلى الإقرار بأن فقراء الريف يشملون بنوع خاص العمال الذين يقومون بعمل لكسب عيشهم اليومي، أو الذين يقومون بأعمال غير مستقرة وزهيدة الأجر وغير نظامية، أو الذين هم مستبعدون عن سوق العمل. ويقع الدعم السياسي وتطوير القدرات بغية خلق فرص العمل الزراعي وغير الزراعي اللائق، بما في ذلك تعزيز ريادة الأعمال الريفية وتطوير المهارات الوظيفية الضرورية ورأس المال البشري والاجتماعي، لا سيما للنساء والشباب، في صلب العمل المضطلع به في إطار هذا الناتج.

المخرج 3-2-1: دعم السياسات وتنمية القدرات في ما يتعلق بصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والخطوط التوجيهية والبرامج الخاصة بتعزيز فرص العمل اللائق في الريف، وتطوير المشاريع وتنمية المهارات، خاصة بالنسبة إلى الشباب والنساء

المخرج 3-2-2: دعم السياسات وتنمية القدرات لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية من أجل النهوض بجودة فرص العمل وسلامتها، لا سيما في ما يتعلق بعمل الأطفال والعمل الجبري

الناتج 3-3: البلدان تعزز وصول فقراء الريف إلى نظم الحماية الاجتماعية

220- تتم معالجة الروابط القائمة بين الحماية الاجتماعية وفرص العمل في الريف على نحو أفضل، من خلال الارتقاء بنهج إقليمي/متعدد القطاعات إزاء الحد من الفقر، وبالروابط مع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وستشكل التفاعلات المحددة للحماية الاجتماعية مع الأمن الغذائي والتغذية وإدارة الموارد الطبيعية وبناء القدرة على الصمود، محور تركيز رئيسي للبرنامج الاستراتيجي 3 في إطار هذا الناتج. وستكون القضايا الشاملة لعدة قطاعات والمترابطة مثل الهجرة وتغير المناخ، مندرجة على نحو أفضل في بنية هذا الناتج، ما يشكل إقراراً بالحاجة إلى النظر في العلاقات السببية التي تربطها بالفقر. وفي إطار محاولة البرنامج الاستراتيجي 3 الوصول إلى أشد الفئات فقراً، سيوسّع نطاق عمله في مجال الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية، ودعمه لاستراتيجيات الحد من الفقر في السياقات الإنسانية (بالتعاون مع البرنامج الاستراتيجي 5).

المخرج 3-3-1: دعم السياسات وتوليد المعرفة وتنمية القدرات وتعزيز الدعوة والمناصرة لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الفقراء في الريف، بما في ذلك في السياقات الهشة والإنسانية

المخرج 3-3-2: دعم السياسات وتوليد المعرفة وتنمية القدرات وتعزيز الدعوة والمناصرة للنهوض بأوجه التآزر في ما بين قطاعات الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تغير المناخ

الناتج 3-4: البلدان تعزز القدرات على تصميم السياسات والاستراتيجيات والبرامج المنصفة المتعددة القطاعات الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وعلى تنفيذها وتقييمها للإسهام في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة.

221- يركّز البرنامج الاستراتيجي 3 بقدر أكبر على السياسات والاستراتيجيات المتعددة القطاعات المناصرة للفقراء، ودعمه لها على المستويين القطري والإقليمي. ويتطلب ذلك زيادة انخراط المنظمة خارج نطاق شركائها التقليديين في وزارة الزراعة، فضلاً عن بذل جهود لإدراج عمل المنظمة الفني، وجهود الآخرين، في العمليات الأوسع لسياسات الحد من الفقر على المستويين القطري والإقليمي. ويوفّر بالتالي هذا الناتج الإطار المفاهيمي العام لتقديم المساعدة إلى البلدان في تصديدها لتحدي الحد من الفقر بغية تحقيق هدف التنمية المستدامة 1، والتي تواجه التحديين المزدوجين والمتراپطين المتمثلين بتغير المناخ والهجرة.

222- وسيحصل العمل على مستوى الدعوة، لتقوية القدرات المؤسسية في آليات التنسيق، ومنتديات تبادل المعلومات، وقاعدة الأدلة، وعلى مستوى دعم البلدان في صياغة وتنفيذ نهج شاملة وإقليمية ومتعددة القطاعات (السياسات والاستراتيجيات والبرامج) تتناول المحركات الرئيسة للحد من الفقر في الوقت نفسه. ونتيجة لذلك، يجب أن يمهد الدعم الذي توفره المنظمة في إطار هذا الناتج الرابع الطريق أمام استجابة منسقة ومشتركة بصورة أكبر، بما في ذلك توفير فرص عمل مع شركاء رئيسيين آخرين في التنمية.

المخرج 3-4-1: تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة ومتعددة القطاعات للحد من الفقر، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ

المخرج 3-4-2: توفير البيانات والمعارف والأدوات لتعزيز وتقييم سياسات واستراتيجيات شاملة ومتعددة القطاعات للحد من الفقر، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ، ورصد التقدم المحرز في الحد من الفقر في الريف.

الهدف الاستراتيجي 4 - تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة

بالآلاف الدولارات			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
78,838	40,162	38,676	1-4
105,869	76,379	29,490	2-4
37,315	22,280	15,035	3-4
22,199	0	22,199	4-4
244,221	138,822	105,399	المجموع

السياق

223- تؤثر النظم الزراعية والغذائية بصورة مباشرة على توافر المنتجات الغذائية والزراعية والقدرة على شرائها واستدامتها وتنوعها ونوعيتها وسلامتها في إطار الربط بين الإنتاج والاستهلاك. ومن شأن التطورات الطارئة على النظم الزراعية والغذائية أن تؤثر بشكل كبير أيضاً على شمولية عمليات التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي من خلال تأثيرها على مستويات دخل الأفراد المشاركين فيها وأوجه استخدامهم للمداخيل، فضلاً عن تأثيرها على أرباح الشركات المعنية ومن خلال التداعيات التي تخلفها على استخدام الموارد.

224- وترسم معالم النظم الزراعية والغذائية والزراعية بحسب استجابة الأطراف الفاعلة المعنية ومؤسسات القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص للتحديات والفرص التي تولدها التغييرات في طلب المستهلكين. وتسعى الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص إلى زيادة القيمة للحفاظ على قدرتهم التنافسية من خلال تعزيز الكفاءة والابتكارات التكنولوجية والإدارية فضلاً عن زيادة التمايز بين المنتجات. وبالتالي، يصبح الكثير من مكونات النظم الزراعية والغذائية أكثر اعتماداً على المعارف والموارد ورأس المال ويتسم بشكل متزايد بسلاسل التوريد المنسقة عمودياً مع وجود مستويات أعلى من التبادلات التجارية العابرة للحدود ومستويات أعلى من الاستثمار في البنى التحتية الأكثر تطوراً فضلاً عن الاعتماد المتزايد على المعايير الخاصة وابتكار منتجات واستراتيجيات تسويقية أكثر تطوراً.

225- وفي حين أنّ التطورات الحاصلة في النظم الزراعية والغذائية الحديثة قادرة على تحقيق نتائج إيجابية، إلا أنها قد تفضي في الوقت نفسه إلى تحديات عدّة لا بد من معالجتها إذا ما كان لهذه التطورات أن تساهم بصورة كاملة في تحقيق الأهداف الوطنية والعالمية المطروحة في خطة عام 2030. وتتضمن هذه التحديات وجود معوقات أكبر أمام المشاركة في سلاسل القيمة الحديثة بالنسبة إلى فئات المجتمع التي تكون تقليدياً أقل قدرة على الوصول إلى خدمات التعليم والموارد ورأس المال، بما في ذلك المرأة والشباب والفقراء في المناطق الحضرية والريفية والشعوب الأصلية والمزارع الصغيرة الحجم والمزارع الأسرية والصيداؤون والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعندما يعمل هؤلاء كمنتجين أو عمّال أو رُؤاد أعمال، تكون قدرتهم على الوصول إلى الأسواق أو فرص العمل الأكثر ربحاً محدودة، مما يساهم في تفاقم انعدام المساواة. وتبرز المعوقات كذلك على مستوى مشاركة المستهلكين الفقراء في الكثير من أسواق السلع الفرعية مما يحد من خياراتهم الغذائية ويساهم في اتباعهم نظماً غذائية غير صحية.

226- قد تؤدي إضافة عدد من النواتج عن تنمية النظم الزراعية والغذائية إلى الحد من نطاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد يتضمن ذلك: (1) زيادة تعويل صغار المزارعين والصيادين والشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم على الجهات التي تسيطر على سلاسل القيمة؛ (2) وزيادة سوء التغذية والتكاليف الصحية المرتبطة بذلك بسبب بروز أفضلية غذائية جديدة والنظم الغذائية ذات الكثافة من حيث الطاقة؛ (3) وزيادة حدوث مشاكل متصلة بسلامة الأغذية وتفشي أمراض حيوانية ونباتية عابرة للحدود؛ (4) وسوء استخدام مضادات الميكروبات مما يؤدي إلى مقاومة مضادات الميكروبات؛ (5) ومستويات ملحوظة من الفاقد والمهدر من الأغذية؛ (6) إلى جانب التدهور البيئي الذي يتجلى في استنزاف التربة، وانبعاثات الكربون، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث مسطحات المياه، وإزالة الغابات.

227- وسيشكل دعم تطوير النظم الزراعية والغذائية، من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في تعزيز دمج صغار المزارعين والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمستهلكين الأكثر هشاشة، مع مواصلة الاستفادة من فرص تحقيق المكاسب على مستوى الكفاءة، تحديًا كبيرًا، علمًا وأن هذه الأهداف غالبًا ما تكون متضاربة. ويصح ذلك بشكل خاص في الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض حيث يبقى القطاع الزراعي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وفي البلدان المعرضة أكثر من غيرها للكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية (على غرار البلدان الجزرية الصغيرة النامية). ولا مفرّ في هذه البلدان من تحويل النظم الزراعية والغذائية على نحو يراعي النمو الاقتصادي ويسمح بتوليد المداخل وفرص العمل لتكثيف سكانية سريعة النمو، مع السماح في الوقت نفسه بتعزيز الشمولية الاجتماعية وتوزيع المنافع بصورة منصفة.

البرنامج الاستراتيجي لتمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة (البرنامج الاستراتيجي 4)

228- يتمثل أحد التعديلات الأساسية المدخلة على البرنامج الاستراتيجي 4 للفترة 2018-2021 في الإقرار بأن الأهداف الآيلة إلى بلوغ نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة تتطلب التوصل إلى حلول متكاملة ومتسقة على مستوى السياسات والمؤسسات انطلاقًا من تحليلات شاملة تحدّد المعوقات الأساسية وتصفّحها بحسب الأولوية وتطرح طرقًا لمعالجتها، على أن تطبق من خلال تنسيق الجهود بين القطاعين الخاص والعام (بما في ذلك الوزارات التي تضطلع بأعمال مرتبطة بصورة متزايدة بتطوير النظم الزراعية والغذائية مثل وزارة التجارة ووزارة التخطيط ووزارة الشؤون المالية)، فضلًا عن منظمات المجتمع المدني (بما فيها منظمات المنتجين وتلك التي تمثل المستهلك) والمنظمات والمنتديات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية.

229- وسيجري العمل على تعزيز اتساق نهج التعاطي مع تطوير النظم الزراعية والغذائية ضمن بعدين اثنين. البعد الأول عمودي ويتمثل في دعم صياغة واعتماد (1) المعايير الدولية في مجال سلامة الأغذية والصحة الحيوانية والصحة النباتية؛ (2) والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية بما فيها تلك المرتبطة باستخدام التدابير التعريفية والتدابير غير التعريفية فضلًا عن الإعانات وتطبيق الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء ومعالجة مسألة قطع الأشجار غير القانوني؛ (3) والخطوط التوجيهية الطوعية التي تتضمن على سبيل المثال مبادئ الاستثمار المسؤول في النظم الزراعية والغذائية، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن مصائد الأسماك الصغيرة الحجم.

وتساهم هذه الصكوك مجتمعة في تعزيز الحوكمة العالمية للنظم الزراعية والغذائية (الناتج 1) من خلال توفير الأطر لتصميم السياسات الوطنية للبلدان والمعايير والأنظمة والآليات المؤثرة في هذه النظم وتطبيقها (الناتج 2).

230- أما البعد الثاني فهو البعد الأفقي الذي يسمح بتحقيق مواءمة أفضل بين السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي ستسمح بتصميم مجموعة من التدخلات المتسقة الداعمة للتصنيع الزراعي وتطوير النظم الغذائية وتطبيقها بصورة أفضل. ومن خلال دعم عمليات المواءمة الوطنية، ستسمح عمليات التقييم بتوضيح أولويات الدعم أكان على مستوى تدعيم جوانب معينة من سلسلة القيمة أم على مستوى تعزيز البيئة المشجعة، أم الاثنين معاً. وفي المقابل، سيساعد تحديد الأولويات البلدان في تحديد نوع الدعم الذي تحتاجه من منظمة الأغذية والزراعة على مستوى إدخال التغييرات على الهيكليات المؤسسية وهيكلية الحوكمة (الناتج 2) و/أو على مستوى تعزيز قدرات سلسلة القيمة والعمل على حشد الاستثمارات على نحو أكبر (الناتج 3)، علماً أن هذه التغييرات مطلوبة من أجل تجاوز المعوقات التي تحول دون تحسين الأمن الغذائي والتغذية (البرنامج الاستراتيجي 1)، والتكثيف المستدام للإنتاج (البرنامج الاستراتيجي 2)، والحد من الفقر (البرنامج الاستراتيجي 3) و/أو زيادة القدرة على الصمود (البرنامج الاستراتيجي 5).

231- وتولّد طبيعة النظم الزراعية والغذائية التي تشهد على مشاركة مجموعة متنوعة من الأفراد والمؤسسات والمنشآت الذين تجمعهم روابط عدّة، فرص إبرام شراكات على مستويات متعددة. وفي إطار تحديد شكل الأطر الدولية التنظيمية والاتفاقات التي تسترشد بها السياسات الوطنية، تدعو الحاجة إلى تدعيم الشراكات القائمة مع منظمات الدولية منها منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فضلاً عن الأجهزة الإقليمية المعنية (مثل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) من أجل دعم المشاركة الفعالة للبلدان خلال وضع المعايير وعند صياغة الاتفاقات التجارية وتطبيقها. وينبغي دعم جولات الحوار العالمية والإقليمية حول أولويات تطوير النظم الزراعية والغذائية والسعي إلى التوصل إلى تدابير منسّقة بشأن الأهداف المشتركة وذلك بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية ومن خلال منتديات مثل المنتدى العالمي للجهات المانحة المعنية بالتنمية الزراعية والريفية والخطة العالمية للثروة الحيوانية المستدامة.

232- وعلى المستوى القطري، يجب تشجيع ودعم الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع العام (من خلال العمل مع وزارات متعددة منها وزارات التجارة والصناعة والصحة، إضافة إلى النظراء التقليديين أي وزارات الزراعة والغابات والثروة السمكية)، والقطاع الخاص المحلي والعابر للحدود الوطنية، ومنظمات المنتجين التي تشمل صغار المنتجين والمنتجين الأسريين، وغرف التجارة الشريكة ومنظمات المستهلكين ومنظمات المجتمع المدني، وذلك على مستوى مواءمة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية. وينبغي العمل على تعزيز الشراكة مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية من أجل حشد استثمارات القطاع العام في سبيل تطوير النظم الزراعية والغذائية. ويجب تعظيم الشراكة بين بلدان الجنوب على مستوى نقل المعارف والخبرات في مجال الممارسات الجيدة. وفضلاً عما سبق، يجب تحديد طبيعة المجالات التي يطلب من المنظمة توجيه تدخلاتها إليها وفقاً لوضع كل بلد واحتياجاته وبحسب أصحاب المصلحة المعنيين من كل بلد. ونظراً إلى تنوع السياقات، سيختلف النهج الذي ستعتمده المنظمة للتعاطي مع تطوير النظم الزراعية والغذائية بين المناطق والبلدان.

233- وتبرز أهمية الشراكات مع القطاع الخاص (وضمنه) من أجل ضمان تنسيق الاستثمارات في مجال تطوير النظم الزراعية والغذائية، لا سيما تلك اللازمة لتيسير وصول صغار المنتجين والمجهزين إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لمضاعفة مداخل صغار منتجي الأغذية بحلول 2030 (المقصد 2-3 من أهداف التنمية المستدامة). ويمكن للمنظمة أن تساهم في تدعيم هذه الشراكات من أجل دعم إنجاز نواتجها المحددة، بما في ذلك على سبيل المثال، من خلال إنشاء منتديات للاتحادات الصناعيّة ودعمها وتيسير حوار أفضل بشأن وضع السياسات وتطبيقها وتوجيه العمل على تصميم الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل توفير البنى التحتية المطلوبة في الأسواق، ومن خلال ابتكار نظم عامة وخاصة تتولى توفير التمويل اللازم.

234- سيتواصل التركيز على الشمولية الاجتماعية (بما في ذلك المزارعين الأسريين وصغار الجهات الفاعلة، والشباب والسكان الأصليين)، والمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة. ويتمثل الهدف الأساسي في إعطاء المرأة والرجل فرصاً متساوية للاستفادة من معدلات أعلى من الكفاءة والتنافسية على طول سلاسل قيمة الزراعة وعلى مستوى النظم الغذائية عموماً. ويصبح من الأسهل بالتالي مراعاة الشؤون الجنسانية من خلال الفصل بين التدابير العالمية والتدابير الحيادية جنسائياً وبين تلك التي قد تظهر فيها الاعتبارات الجنسانية بشكل طبيعي أكثر لا سيما في إطار العمل على تصميم وتطبيق السياسات والأطر التنظيمية والترتيبات المؤسسية وبين التدابير الهادفة إلى تعزيز القدرات لتحقيق الشمولية في المنشآت الزراعية وتطوير سلاسل القيمة.

235- وسيساهم العمل على البرنامج الاستراتيجي 4 بصورة مباشرة في تحقيق مقاصد الأهداف 2 و8 و9 و10 و12 و14 و17 من أهداف التنمية المستدامة من خلال مجموعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المضمّنة في إطار النتائج الخاص بالهدف الاستراتيجي 4.

تغيير محور التركيز

236- يرتبط التغيير الأساسي في البرنامج الاستراتيجي 4 بزيادة الاتساق في النهج المتبع لتنمية النظم الزراعية والغذائية. وكما ورد ذكره أعلاه، سيتم تحقيق ذلك عبر دعم وضع أدوات متنوّعة واعتمادها (معايير دولية وقواعد واتفاقات)، بما يساهم في تعزيز الحوكمة العالمية للنظم الزراعية والغذائية؛ وكذلك عبر دعم تحسين الاتساق بين السياسات والاستراتيجيات الوطنية ومواءمتها بصورة أفضل مع الأطر الدولية؛ ولا سيما من خلال تعزيز الهياكل على غرار المنصات المتعددة أصحاب المصلحة لضمان الإقرار باحتياجات مجموعات الجهات الفاعلة المختلفة وشواغلها، بما في ذلك صغار المنتجين والشركات التي تتمتع بقيمة مضافة. وسوف تؤدي جملة هذه العناصر الداعمة إلى المساعدة على تحسين تصميم تدخلات متسقة وتنفيذها.

237- ويتم تعزيز الروابط القائمة مع التغذية من خلال اتباع نهج قائم على الطلب ويتّسم بمزيد من الشمولية لدعم تنمية نظم الأغذية، ويقرّ بأبعاد سوء التغذية المتنوّعة، وكذلك من خلال إيلاء انتباه أكبر لقدرة الفقراء في الريف على الوصول إلى النظم الغذائية. وسيستمر الاهتمام بالدمج الاجتماعي (بما في ذلك المزارعون الأسريون وصغار المعنّين، والشباب والسكان الأصليين)، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الناحية الاقتصادية.

238- أما بالنسبة إلى تغيّر المناخ، فتسمح نظرية التغيير بتحقيق تكامل أفضل بين الجوانب الأساسية الخاصة بالتكيف والتخفيف من الآثار، بما في ذلك مواءمة استراتيجيات تغيّر المناخ مع تلك التي تؤثر في تطوير النظم الغذائية وتخضير سلاسل القيمة والتركيز بصورة أكبر على الاقتصاد الأحيائي.

التغيير في إطار النتائج

239- أُعيد صياغة إطار النتائج الخاص بالبرنامج الاستراتيجي 4 لنقل البرنامج من منظور الهيكل المواضيعي الحالي، حيث كانت النواتج والمخرجات تركّز على مواضيع متفرقة على غرار وضع المعايير والتجارة وتنمية سلاسل القيمة والفاقد والمهدد من الأغذية والاستثمار والتمويل، إلى هيكل يركّز بشكل أكبر على النتائج. ويقرّ الهيكل الحالي بأن بلوغ نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وفعالية يتطلّب نهجاً أكثر تكاملاً لتشخيص القيود الحرجة الماثلة أمام تنمية هذه النظم والحد من هذه القيود. وسيسمح ذلك بالتالي باتباع مجموعة أكثر اتساقاً وتنسيقاً من الإجراءات من جانب القطاعين الخاص والعام (بما يشمل مروحة واسعة من الوزارات التي تؤثر ولاياتها على النظم الزراعية والغذائية)، إلى جانب المجتمع المدني والشركاء من الجهات المانحة.

240- وسيحسن الهيكل الجديد، عبر الانتقال من المعالجة المستقلة لمجالات العمل المواضيعية، طريقة تركيز الدعم الذي توفّره المنظمة، وذلك بهدف تحسين كفاءة النظم الزراعية والغذائية وشموليتها. وتنعكس هذه التغييرات على مستوى الأهداف الاستراتيجية من خلال المؤشرات الأربعة للأهداف الاستراتيجية التي ترصد التقدم المحرز في تحقيق مقصدين من الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، ومقصد واحد لكل من الهدفين 12 و17 من هذه الأهداف، فضلاً عن بيانات النواتج والمخرجات المحدثة.

241- وأعيدت هيكلة النواتج الأربعة على الشكل التالي:

(أ) يدعم الناتج 4-1 البلدان على وضع واعتماد معايير دولية لسلامة الأغذية والصحة النباتية والصحة الحيوانية؛ واتفاقات تجارية دولية؛ وخطوط توجيهية طوعية تساهم كلّها معاً في الحوكمة العالمية للنظم الزراعية والغذائية وتوفّر إطاراً يمكن البلدان من وضع سياسات وأنظمة تؤثر على تنمية النظم وتنفيذ هذه السياسات والأنظمة.

(ب) يعزز الناتج 4-2 مواءمة السياسات والاستراتيجيات الوطنية عبر القطاعات تماشيًا مع الأطر الدولية، عن طريق تعزيز قدرات منظمات القطاع العام على وضع وتنفيذ سياسات وأنظمة (بما فيها تلك المرتبطة بتنفيذ المعايير)، وخطط استثمار، إلى جانب تعزيز الترتيبات التشغيلية على غرار الزراعة التعاقدية وعمليات الشراء المؤسسية التي تيسّر دمج صغار الجهات الفاعلة على نحو أكبر.

(ج) يركّز الناتج 4-3 على تعزيز القدرات الإدارية والفنية للجهات المعنية بأنشطة سلسلة القيمة، ولزوّدي خدمات الدعم على غرار الاستثمار والتمويل.

(د) يعمل الناتج 4-4 على تعزيز جمع البيانات واستخدامها لدعم عمليات اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة على كافة المستويات بما يغطي كل من التحليل العالمي للأسواق (الذي يشمل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية) والعمل على الصعيد الوطني في مجال رصد السياسات.

242- وأعيد تنظيم المخرجات والحد من عددها من عشرة إلى ثمانية مع توحيد مخرجين متصلين بتنفيذ السياسات، والارتقاء بالإنجازات الخاصة بالحد من الفاقد والمهدر من الأغذية من مستوى المخرجات إلى مستوى الأهداف الاستراتيجية، باعتبار ذلك مؤشراً للتقدم المحرز.

النواتج والمخرجات

243- ستساهم المنظمة في تطوير نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة من خلال دعم البلدان ضمن شراكة مع المجتمع الإنمائي وأصحاب المصلحة المعنيين، وذلك عبر أربعة نواتج وثمانية مخرجات مترابطة.

الناتج 4-1 صياغة معايير دولية واتفاقيات وخطوط توجيهية طوعية لتحسين وصول البلدان إلى الأسواق الدولية وأدائها

244- يضمن هذا الناتج أن تكون صياغة المعايير والمواصفات والاتفاقيات التجارية الدولية التي تساهم في الحوكمة العالمية للنظم الغذائية والتي تشكل بالتالي إطاراً يسمح للبلدان بتصميم استراتيجياتها وسياساتها الوطنية، بما يكفل المرونة الكافية للبلدان لكي تسعى إلى تحقيق أهدافها المجتمعية، بما في ذلك تحسين وصول صغار المنتجين إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية. ويتضمن هذا الناتج مخرجين اثنين يدعمان المشاركة الفاعلة للبلدان في صياغة المعايير الدولية وفي الاتفاقيات التجارية والخطوط التوجيهية الطوعية على التوالي.

المخرج 4-1-1: صياغة البلدان لموصفات دولية جديدة ومنقحة خاصة بسلامة الأغذية وجودتها وبالصحة النباتية، والاتفاق عليها لتكون بمثابة مراجع لتحقيق الاتساق الدولي

المخرج 4-1-2: تعزيز قدرات البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لها على المشاركة بفعالية في صياغة اتفاقيات دولية وخطوط توجيهية طوعية تشجع شفافية إجراءات الأسواق، وتحسن فرص الأسواق والفرص التجارية، وإقامة نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة

الناتج 4-2 - تصميم البلدان وتنفيذها لسياسات وأطر تنظيمية وترتيبات مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة

245- يسعى هذا الناتج إلى إجراء تحسينات على صعيد المواومة وتصميم وتطبيق السياسات والأنظمة والترتيبات المؤسسية التي تشكل بيئة الأعمال على المستوى الوطني. ومن خلال العمل مع الوزارات المختصة من أجل تنسيق التدابير على مستوى الحكومة ككل، ستساعد المنظمة البلدان في تحقيق المواومة ومزيد من الاتساق في استراتيجياتها وسياساتها

الوطنية ضمن الأطر التي تحددها المعايير والمواصفات والاتفاقات التجارية الدولية. ويمكن من خلال العمل على هذا الناتج والمخرجات ذات الصلة، تحديد المعوّقات التي تحول دون تطوير نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة في بلد ما لتصبح التدخلات بالتالي محددة الأهداف وفعالة على نحو أكبر.

246- وستتضمن التدخلات المحددة ما يلي: دعم تطبيق السياسات والأطر التنظيمية لتيسير الامتثال للمعايير، وضمان اتباع نهج متسقة لاستخدام مضادات الميكروبات، من أجل تيسير تعزيز التبادلات التجارية، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، ودعم تصميم وتنفيذ الترتيبات التشغيلية المحسنة (مثل الزراعة التعاقدية والمشتريات المؤسسية/العامية والترتيبات التعاقدية ونظم الاستلام في المستودعات، وسلاسل الإمدادات الغذائية القصيرة، وما إلى ذلك)، التي ستؤدي إلى طلب ذي هيكل أوضح وبالتالي إلى تحسين وصول صغار الجهات الفاعلة إلى الأسواق؛ وتعزيز هياكل الحوكمة المتعددة أصحاب المصلحة (مثل الاتحادات الصناعية ومنظمات المستهلكين ومنتديات التنسيق في ما بين الوزارات وجهات البرلمانيين).

المخرج 4-2-1: تعزيز قدرات منظمات القطاع العام على تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأطر التنظيمية وخطط الاستثمارات الوطنية التي تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة.

المخرج 4-2-2: تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تصميم وتنفيذ ترتيبات تشغيلية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة.

الناتج 4-3 - تعزيز البلدان لقدرات القطاعين العام والخاص وزيادة الاستثمارات للنهوض بالمنشآت الزراعية الشاملة وتطوير سلسلة القيمة

247- سيسمح العمل ضمن هذا الناتج بدعم قدرات الأطراف الفاعلة في سلسلة القيمة من أجل تحسين عملية تطبيق استراتيجيات خاصة بالأعمال وتوفير خدمات الدعم والاستثمارات المرتبطة بتطوير النظم الزراعية والغذائية. وانطلاقاً من تحديات سلسلة القيمة والممارسات الجيدة، سيجري دعم التدابير المتخذة من أجل: (1) النهوض بالقدرات التقنية والإدارية للمزارعين الأسريين وصغار المنتجين، والأعمال التجارية الزراعية والمؤسسات وغيرها من الأطراف الفاعلة في سلسلة القيمة؛ (2) وتحسين مستوى ونوعية الاستثمارات العامة والخاصة في أنشطة التحويل والتجهيز والتسويق والمساهمة بالتالي في احتواء التراجع في الاستثمارات العالمية في الأغذية والزراعة؛ (3) وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات التمويل وأدوات إدارة المخاطر بالنسبة إلى المجموعات الأكثر تعرضاً للمخاطر؛ (4) ومساعدة هذه المجموعات على العمل بطريقة صديقة للبيئة ومراعية للمناخ بما يمكن البلدان الأعضاء من الالتزام بمساهماتها المحددة قطرياً. وسيتعمد هذا الناتج على العمل الجاري على صعيد النهوض بالأعمال التجارية الزراعية وسلاسل القيمة والتحسينات الطارئة في مجال الاستثمارات والنظم المالية وأدوات إدارة المخاطر.

248- وانطلاقاً من الإقرار بأن خفض الفاقد والمهدر من الأغذية بات جزءاً من إطار الرقابة الخاص بأهداف التنمية المستدامة، جرى اعتماد الفاقد والمهدر من الأغذية كنتيجة من النتائج على مستوى الهدف الاستراتيجي. ويجري التعامل مع الموضوع من خلال تضمين المؤشر 12-3-1 الخاص بأهداف التنمية المستدامة، أي المؤشر العالمي لخسائر الأغذية،

والذي اعتُبرت المنظمة وكالة وادعة له إلى جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيطلب العمل على تحقيق ذلك إضفاء تحسينات على البيئة المشجعة (الناتج 4-2)، فضلاً عن دعم المنتجين والأعمال التجارية الزراعية في النهوض بقدراتها التقنية والإدارية ووصولها إلى التمويل (الناتج 4-3).

المخرج 4-3-1: تزويد الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة بالقدرات الفنية والإدارية لإقامة سلاسل قيمة زراعية غذائية مستدامة وفعالة وشاملة

المخرج 4-3-2: تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على زيادة الاستثمارات في الأدوات والخدمات المالية وآليات إدارة المخاطرة، وتصميمها وتنفيذها لغرض إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة

الناتج 4-4- اتخاذ البلدان للقرارات بالاستناد إلى الأدلة من أجل دعم إقامة نظم زراعية غذائية

249- ستعمل المنظمة بموجب هذا الناتج على دعم تطوير واستخدام البيانات والتحليلات الخاصة بالتجارة والأسواق فضلاً عن أنظمة المعلومات ورصد السياسات على المستويين الإقليمي والوطني لإتاحة البيانات والتحليلات للاسترشاد بها عند إجراء تغييرات في السياسات بغرض التشجيع على قيام قطاعات زراعية غذائية أكثر أمناً وصلابة وتنافسية ولتمكين صغار الجهات الفاعلة من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المنتجات التي ستعرض للبيع والتوقيت والمكان المناسبين لبيعها. وستوفر المنظمة بذلك الأدلة التي تسمح بتلبية طلبات صانعي القرار للحصول على أدلة من أجل دعم عملية تصميم وتطبيق السياسات الملائمة والمتسقة وخطط الإنفاق العامة المناسبة بهدف سدّ الثغرات على مستوى الكفاءة والشمول التي تشوب الكثير من النظم الزراعية الغذائية.

المخرج 4-4-1: توفير أحدث المعلومات والتحليلات عن الأسواق العالمية لتشجيع الشفافية في الأسواق والفرص العالمية والإقليمية والمحلية على مستوى التجارة والأسواق.

المخرج 4-4-2: تزويد منظمات القطاع العام بما يلزم لإنشاء نظم لرصد وتحليل آثار السياسات التجارية والغذائية والزراعية على النظم الزراعية الغذائية الوطنية.

الهدف الاستراتيجي 5 - زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

بالآلاف الدولارات			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
35,223	19,986	15,237	1-5
54,036	41,335	12,701	2-5
196,265	178,255	18,011	3-5
423,370	415,183	8,188	4-5
708,894	654,758	54,136	المجموع

السياق

250- تتمثل مساهمة الهدف الاستراتيجي 5 في زيادة قدرة سبل كسب العيش المستندة إلى الزراعة على الصمود أمام التهديدات والأزمات الرئيسية التي تؤدي إلى تآكل المكاسب التنموية التي كانت صعبة المنال، فضلاً عن التقدم المحرز نحو بلوغ الأمن الغذائي. وإلى جانب التحدي الثلاثي الذي تواجهه البلدان النامية لإنتاج مزيد من الغذاء وتوفير مزيد من الوظائف وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، يبرز تنامي حجم الأزمات والكوارث ووتيرتها وتأثيرها، لا سيما تلك المرتبطة بتغير المناخ والتهديدات والنزاعات المرتبطة بأمن السلسلة الغذائية.

251- وتُهدق المخاطر الطبيعية بالبلدان والمجتمعات المحليّة بما في ذلك الظواهر المناخية المتطرفة. إذ أصيب القطاع الزراعي بين عامي 2003 و2013 بنحو 22 في المائة من الأضرار المتأتية عن المخاطر والكوارث الطبيعية في البلدان النامية (25 في المائة في قطاع الزراعة إذا ما جرى احتساب الظواهر البيئية والمناخية المتطرفة فقط).²⁹ وفي ظلّ تغير المناخ، من المتوقع تزايد حجم وحدة وتيرة الظواهر المناخية المتطرفة مثل موجات الجفاف والفيضانات والأعاصير وحرائق الغابات لتتسبب بمزيد من الأضرار والخسائر. ويؤكد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ على الحاجة إلى تعزيز قدرة البلدان الأكثر هشاشة على توقع المخاطر واحتواء الصدمات وإعادة تشكيل مسار التنمية من أجل التخفيف من المخاطر المناخية.³⁰

252- وساهمت عوامة التجارة ونظم الإنتاج الغذائي المكثف وظاهرة تغير المناخ بصورة متزامنة في زيادة الحالات الطارئة على امتداد السلسلة الغذائية والمتأتية عن الآفات والأمراض الحيوانية (بما فيها المائية) والنباتية (بما فيها الأحرار) العابرة للحدود والعالية الأثر، فضلاً عن الأحداث المرتبطة بسلامة الأغذية. وتشهد التهديدات الوبائية تزايداً ومن المتوقع أن يتواصل هذا التزايد إلا في حال اتخاذ تدابير أكثر فعالية لمعالجة مجموعة الأسباب المتنوعة الكامنة وراء هذه التهديدات.

253- وأخيراً، تشكل مستويات التّقرّم ومعدلات الوفيات للأطفال دون سنّ الخامسة مصدر قلق خاص لنحو 500 مليون شخص يعيشون في حالات أزمات ممتدة والذين غالباً ما يتأثرون بالنزاعات. وتتسم الأزمات الممتدة بمزيج من المسببات المتكررة مثل النزاعات والمخاطر الطبيعية والصدمات الاجتماعية والاقتصادية والتهديدات المحدقة

²⁹ منظمة الأغذية والزراعة 2015، آثار الكوارث على الزراعة والأمن الغذائي.

³⁰ مبادرة الصمود أمام تغير المناخ العالمي للتوقع والتحمل وإعادة التشكيل (A2R) التي جرى إطلاقها خلال مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين.

بالسلسلة الغذائية والحوكمة الهشة والقدرات المؤسسية الضعيفة. ويشكل انعدام الأمن الغذائي الحادّ سمة مشتركة بين حالات الأزمات الممتدة حيث تعادل معدلات النقص في التغذية نحو ثلاثة أضعاف أمثال المعدلات المسجلة في بلدان نامية أخرى؛ أي هي الحالات التي غالبًا ما تكون المرأة فيها متأثرة بصورة غير متناسبة وتكون عرضة للعنف والاستغلال الجنسيين.

البرنامج الاستراتيجي لزيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات (البرنامج الاستراتيجي 5)

254- يسترشد البرنامج الاستراتيجي 5 بالعمليات السياساتية العالمية الأخيرة التي أسهمت فيها المنظمة بنشاط. وعلاوة على ذلك، فإن البرنامج متوائم بشكل جيد مع نتائج مداورات مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني التي تدعم الأهمية المحورية لحقوق الإنسان والجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام بهدف تعزيز التناسق التشغيلي والسياساتي على امتداد محور العمل الإنساني والإنمائي والسلام. وفي هذا السياق، سينصب تركيز إضافي خلال الفترة 2018-2021 على تغير المناخ والظواهر المناخية المتطرفة الناتجة عنه؛ فضلاً عن التهديدات المحدقة بالسلسلة الغذائية ونهج "صحة واحدة"؛ ومساهمة المنظمة في الوقاية من النزاعات وحركات النزوح البشري.

255- وسيركز البرنامج الاستراتيجي 5 أيضاً على تغير المناخ وعلى الظواهر المناخية المتطرفة ذات الصلة بالاستعانة باتفاق باريس وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث كأساس لدعم البلدان والمجتمعات المحلية في الجوانب القطاعية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

256- وضمن مجال العمل بشأن أزمات السلسلة الغذائية، سينصب تركيز أكبر على نهج "صحة واحدة" من منظوره الأوسع، مما يساهم في تفعيل سبل التعاون بين القطاعات من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية والصحة والرفاه من خلال التخفيف من آثار الأزمات الناشئة عن مستوى التفاعل بين الإنسان والحيوان والبيئة المحيطة فضلاً عن التخفيف من هذه الآثار. ويشمل الأساس المنطقي لنهج "صحة واحدة" أيضاً عمل المنظمة المتعدد القطاعات في مجال المخاطر المتصلة بمقاومة مضادات الميكروبات واستخدامها إلى جانب الانشغالات العالمية والمحلية وأحد أكبر التهديدات على الصحة العامة على مستوى العالم. وفي مجال صحة الحيوان، تبرز مسألة تعزيز قدرات خدمات الإرشاد البيطري كأولوية. وبصورة مماثلة، من المقرر إيلاء أهمية أكبر إلى الفقر المرتبط بالأمراض المتوطنة والأمراض المقيّدة للتبادلات التجارية لا سيما طاعون المجترات الصغيرة. ومن المقرر التركيز بصورة أكبر على الرابط ما بين تغير المناخ والأمراض والآفات النباتية والحيوانية من خلال استخدام نهج شاملة ومتكاملة يجري دمجها مع أدوات وضع النماذج من أجل تحضير البلدان المعرضة بشكل أفضل وفهم الآثار وحماية الفئات الأكثر ضعفاً.

257- وفي هذا السياق، ستواصل المنظمة العمل أيضاً من أجل توثيق وفهم كيفية معالجة الأولويات الخاصة بالرجال والنساء على مستوى التدخلات التغذوية والغذائية في السياقات المتأثرة بالنزاعات لمعرفة كيف يمكن لهذه الأولويات أن تصقل عميات بناء السلام والنهوض بالمساواة بين الجنسين إثر انتهاء النزاعات العنيفة. ومن المقرر التركيز على وضع

برامج تراعي المساواة بين الجنسين وتهدف إلى معالجة مجالات انعدام المساواة الموجودة فضلاً عن توفير وبناء الأصول الزراعية بطريقة تسمح بتمكين الضحايا (مثلاً من خلال توفير فرص الوصول الآمن والمضمون إلى الأراضي والأموال النقدية وغيرها من الموارد المنتجة للنساء والشباب).

258- وفي إطار مجال العمل بشأن الأزمات الممتدة، بما في ذلك النزاعات العنيفة، واسترشادًا بإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظلّ الأزمات الممتدة³¹، سينصب التركيز على الروابط القائمة بين الأمن الغذائي والسلام والاستقرار مع العمل في الوقت ذاته على معالجة الأولويات الناشئة مثل الهجرة والنزوح والحلول الدائمة. وبالتالي، سيمثل التركيز في مجال العمل هذا خلال الفترة 2018-2021 في إظهار دور الزراعة والأمن الغذائي في استدامة السلام والاستقرار والمساهمة في الوقاية من النزاعات، بما في ذلك الروابط مع حالات النزوح والهجرة.

259- وستتم مواصلة تعزيز مجالات التكامل والتآزر مع البرامج الاستراتيجية الأخرى ومع الشركاء الأساسيين على المستوى الفني والتشغيلي وعلى مستوى الموارد، لا سيما في مجال تعزيز القدرة على الصمود في سياق السياسات المستدامة للأمن الغذائي والتغذية والبيئة التمكينية؛ والقدرة على مواجهة المخاطر والنظم الإيكولوجية الزراعية والغذائية الذكية مناخياً والمستدامة؛ والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات وفرص العمل في المناطق الريفية وقدرة سلاسل القيمة الغذائية القابلة للتطبيق على الصمود. وفي ما يتعلق بتغير المناخ، قامت المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوطيد تعاونهما من خلال "مبادرة الصمود أمام تغير المناخ المناخ" (A2R) لدعم البلدان والمجتمعات المحلية الأشد عرضة لمخاطر المناخ، وفي مجال الأمن الغذائي من خلال الوقاية من النزاعات وبناء السلام. وقد تعهّدت المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي بإطلاع مجلس الأمن في الأمم المتحدة بانتظام على حالة الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني من أزمات. وستواصل المنظمة التزامها وتعاونها بين الوكالات، مثلاً مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالشؤون الإنسانية ومع آليات المجموعة الإنمائية في الأمم المتحدة / اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، من أجل إيجاد حلول تمنع نشوب نزاعات وتساهم في بناء السلام.

260- وعلى العموم، سيسمح صقل الأساس المنطقي للنتائج بتركيز الجهود بصورة أكبر على تغير المناخ والظواهر المتطرفة ونهج "صحة واحدة" وبرنامج العمل الخاص بالسلام والاستقرار المستدامين وحالات التهجير القسري. وسيجري التركيز بشكل خاص على التزامات منظمة الأغذية والزراعة خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني دعماً لبرنامج عمل الأمين العام للعمل الإنساني الذي يتمحور حول موضوع بناء القدرة على الصمود. ونظراً إلى الدور الفاعل للمنظمة في صقل هذه الاتفاقات العالمية الحديثة في مجال السياسات، تعكس سلسلة نتائج الهدف الاستراتيجي 5 أولويات هذه الاتفاقات على أكمل وجه.

261- وسيساهم عمل المنظمة بصورة مباشرة في تحقيق مقاصد الأهداف 1 و2 و11 و13 و15 و16 من أهداف التنمية المستدامة من خلال مجموعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المدرجة ضمن إطار النتائج الخاص بالهدف الاستراتيجي 5.

³¹ إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظلّ الأزمات الممتدة الصادر عن لجنة الأمن الغذائي.

تغيير محور التركيز

262- كما هو مشار إليه في تقييم مساهمة المنظمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي 5، لا يزال تحليل القضايا المطروحة ونظرية البرنامج الاستراتيجي الخاصة بالتغيير صالحين إلى حد كبير. وقد أخذت التوصيات الصادرة عن التقييم بعين الاعتبار، مع زيادة التركيز على الظواهر المتطرفة ذات الصلة بالمناخ، والروابط القائمة بين الأمن الغذائي والسلام والاستقرار، واعتماد نهج صحة واحدة في منظوره الأوسع.

263- وسيبذل البرنامج الاستراتيجي 5 أيضا جهداً لمراعاة نتائج العمليات والحوارات السياساتية الدولية الهامة التي جرت خلال السنتين المنصرمتين، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي تعهدت فيه المنظمة بعدد من الالتزامات الهامة.

264- وسيولي اهتمام متزايد لوضع برامج تراعي الاعتبارات الجنسانية وتركز ليس فقط على معالجة عدم المساواة، ولكن أيضا على تأمين الأصول وبنائها بطرق تؤدي إلى تمكين الفئات الأشد ضعفاً، ولا سيما المتضررون من الأزمات والنزاعات الممتدة (على سبيل المثال من خلال توفير إمكانية الوصول الآمن والمضمون إلى الأراضي والنقد والموارد الإنتاجية الأخرى للنساء والشباب).

التغيير في إطار النتائج

265- يبرز التغيير في محور التركيز في المؤشرات التسعة على مستوى الهدف الاستراتيجي لرصد تسعة مقاصد لأهداف التنمية المستدامة 1 و2 و11 و13 و15 و16.

266- وتظل بنية النواتج الأربعة متوائمة إلى حد كبير مع بنية إطار سندي. وقد تم تخفيض العدد الإجمالي للنواتج من تسعة إلى ثمانية نواتج، من خلال توحيد العمل بشأن التنسيق تحت إطار الناتج 1.

(أ) سيركز الناتج 1-5 بشأن حوكمة المخاطر بشكل أكبر على الأزمات في السلسلة الغذائية والأزمات الممتدة وسيدرجها على نحو أفضل في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وبالأزمات، وذلك بهدف زيادة تعزيز التنسيق بطريقة متكاملة في إطار روح الترابط القائم بين التنمية والعمل الإنساني.

(ب) وسيركز الناتج 2-5 على تعزيز الصلة بين الإنذار المبكر والعمل المبكر من جهة، وعلى قياس القدرة على الصمود، وعلى إضفاء الطابع المؤسسي على نظام الإحصاءات بشأن الأضرار والخسائر والإبلاغ عنها، من جهة أخرى.

(ج) وسيقوم الناتج 3-5، بالتعاون مع البرنامج الاستراتيجي 3، بتعزيز وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية التي تستجيب للصدمات وتقوم على معرفة المخاطر مع العمل في الوقت نفسه على دعم الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية وحيازتها خاصة خلال النزاعات والأزمات الممتدة.

(د) لا يزال الناتج 4-5 يركز على بناء القدرات لغرض التأهب لحالات الطوارئ وتقديم المساعدات الإنسانية لإنقاذ سبل كسب العيش. وضمن إطار هذا الناتج، تم تخفيض عدد المخرجات إلى مخرجين اثنين وأصبح المخرج السابق بشأن التنسيق يظهر الآن ضمن المخرج 2-1-5.

النواتج والمخرجات

267- ستساهم المنظمة في زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات من خلال أربعة نواتج وثمانية مخرجات مترابطة ببعضها البعض.

الناتج 5-1: اعتماد البلدان أو تنفيذها لنظم وأطر قانونية وسياساتية ومؤسسية للحد من المخاطر وإدارة الأزمات

268- جرى ضمن هذا الناتج تحديد ثلاثة مجالات تحظى بأولوية لإجراء التعديلات الاستراتيجية اللازمة في الفترة 2018-2021. وانطلاقاً من التخفيف من مخاطر الكوارث المتصلة بالمخاطر الطبيعية والمناخية، تتمثل الأولوية الأولى في التركيز بشكل أكبر على أزمات السلسلة الغذائية (بما في ذلك نهج "صحة واحدة") والأزمات الممتدة (بما في ذلك مساهمة المنظمة في الوقاية من النزاعات وبناء السلام) وتضمينها بشكل أفضل في الاستراتيجيات والسياسات القطاعية الخاصة بمخاطر الكوارث والأزمات على المستوى الوطني. ويشمل ذلك على سبيل المثال دعم البلدان لتحقيق المواءمة بين السياسات والبرامج القطاعية المختلفة المتصلة بنهج "صحة واحدة" (الدعم المؤسسي للمنتديات الوطنية المتعددة القطاعات لنهج "صحة واحدة") ووضع سياسة مؤسسية للوقاية من النزاعات واستدامة السلام والاستقرار.

269- أما الأولوية الثانية فهي سعي المنظمة المستمر لدمج وتعميم العمل على التخفيف من المخاطر والتكيف مع تغير المناخ بطريقة متسقة في السياسات والاستراتيجيات الزراعية. وقد عزز هذا الطلب كلٌّ من إطار سندي و اتفاق باريس. إضافة إلى ذلك، سيجري العمل على اتخاذ تدابير ملموسة من خلال الشراكة المتعددة أصحاب المصلحة في إطار "مبادرة الصمود أمام تغير المناخ" الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة، ودعمًا لتطوير استراتيجيات محددة لبناء القدرة على الصمود.

270- وتتمثل الأولوية الثالثة في التركيز بشكل أكبر على الاستثمارات المراعية للمخاطر وأشكال التمويل الأخرى لتعزيز القدرة على الصمود من أجل سدّ الفجوة القائمة بين تمويل العمل الإنساني والإنمائي وتعظيم الاتساق بين السياسات وآليات التنسيق ذات الصلة. وتتضمن هذه الأولوية، من بين جملة أمور، التنسيق وتحسين برامج الاستثمار للعمل المسبق على التخفيف من المخاطر والوقاية منها وإدارة الأزمات مع مجموعة من الأطراف الفاعلة ضمن المجموعات المحلية المعنية بالعمل الإنساني والتنمية وبناء السلام والمناخ.

المخرج 5-1-1: تعزيز القدرات الوطنية للحكومة والمنظمات العامة على صياغة وتعزيز برامج استثمار وسياسات واستراتيجيات وخطط خاصة بالحد من المخاطر وإدارة الأزمات

المخرج 5-1-2: تحسين آليات التنسيق وتعبئة الموارد للحد من المخاطر وإدارة الأزمات.

النتائج 5-2: استخدام البلدان لمعلومات منتظمة وللإنذار المبكر لمواجهة التهديدات المحتملة والمعروفة والمستجدة

271- جرى تحديد أولويتين من أجل توطيد الروابط بين مراقبة المخاطر وتفعيل الإنذارات والوقاية والتأهب وتطبيق التدابير المبكرة في حال بروز إنذارات حادة مع التوصل إلى فهم أفضل للعامل المحدد للهشاشة واقتراح التدبير الملائم، فضلاً عن التركيز بشكل خاص على الظواهر المناخية المتطرفة والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود العالية الأثر والأزمات الممتدة بما فيها النزاعات: (1) تحسين الرابط بين الإنذار المبكر والتدبير المبكر، أي تطوير نظام للإنذار المبكر – والتدابير المبكرة من أجل ترجمة الإنذارات إلى تدابير تأهب استباقية تسمح بالتخفيف من آثار الكوارث المرتقبة؛ (2) وتحسين القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها وقياس قدرة الزراعة والأمن الغذائي والتغذية على الصمود من أجل التوصل إلى سياسات وبرامج مراعية للمخاطر، لا سيما على مستوى تقدير الأضرار والخسائر³² في القطاع الزراعي والإبلاغ عنها.

المخرج 5-2-1: وضع آليات أو تحسينها لتحديد التهديدات ورصدها، وتقييم المخاطر وتنفيذ الإنذار المبكر المتكامل وفي الوقت المناسب

المخرج 5-2-2: تحسين القدرات الوطنية على تقييم قابلية التأثر وقياس القدرة على الصمود.

النتائج 5-3: قيام البلدان بالحد من المخاطر والتعرض لها على صعيدي الأسرة والمجتمع المحلي

272- سوف يتمحور العمل حول أولويات ثلاث هي: (1) إسداء المشورة حول أدوات وممارسات المجتمعات المحلية للحد من المخاطر وتدعيمها على مستوى سبل كسب العيش المعتمدة على الزراعة مع التركيز بشكل خاص على الظواهر المناخية المتطرفة وأزمات السلسلة الغذائية بما في ذلك نهب "صححة واحدة" وحالات النزاع؛ (2) وتقوية أدوات الحماية الاجتماعية ونقل المخاطر لا سيما في السياقات الهشة والمناطق المعرضة للكوارث فضلاً عن تمكين المرأة والمنظمات المعنية بالمرأة تماشياً مع مبادئ إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظلّ الأزمات الممتدة والنهج المراعية للشؤون الجنسانية؛ (3) ودعم الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية وحياتها من أجل التخفيف من ضعف المجتمعات المحلي لا سيما في حالات النزاع والأزمات الممتدة مع التركيز تحديداً على المساواة بين الجنسين وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

المخرج 5-3-1: تعزيز قدرات الحكومة والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على تنفيذ ممارسات الوقاية والتخفيف الجيدة للحد من آثار التهديدات والأزمات

³² الربط بالأضرار والخسائر ضمن إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث وآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ.

المخرج 5-3-2: تزويد المجتمعات المحلية بممارسات وتدابير للحد من قابلية التأثر

الناتج 5-4: تأهب البلدان للكوارث والأزمات وإدارة الاستجابات الفعالة لها

273- جرى تحديد المجالات الثلاثة التالية ضمن الأولويات: (1) تعزيز قدرات البلدان والمجتمعات المحليّة في مجال التأهب لاتخاذ تدابير مبكرة استجابة للإنذارات المبكرة في مواجهة الصدمات المناخية (لا سيما حالات الجفاف والفيضانات والعواصف)، والمخاطر الصحيّة والنزاعات الناشئة عن الأمراض العالية الأثر من أجل حماية سبل كسب العيش الزراعية بصورة أفضل؛ (2) والتركيز على حالات النزوح القسري ولا سيما اللاجئين والنازحين داخليًا. وسيدعم البرنامج الاستراتيجي 5 الحلول المطروحة لظاهرة النازحين واللاجئين والتي تضمن التطبيق المنهجي للتدابير المراعية للمساواة بين الجنسين والتي تسمح بدمج الشباب، فضلاً عن الشراكات التي تشجع على النهج الابتكارية التي تدعم اعتماد اللاجئين والنازحين داخليًا على أنفسهم من خلال سبل كسب العيش المعتمدة على الزراعة؛ (3) وزيادة مستوى التدخلات المستندة إلى النقد في سياق نظم الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات والمعززة بتنسيق أعلى من أجل دعم وضع الخطط والبرامج للعمل الإنساني على سنوات متعددة وآليات التمويل المرنة وغير المخصصة.

المخرج 5-4-1: تعزيز قدرات السلطات وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني في مجال التأهب للطوارئ للحد من تأثير الأزمات

المخرج 5-4-2: تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى المجتمعات المتضررة من الأزمات للحفاظ على سبل كسب العيش

**الهدف 6 - الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة
(تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)**

بآلاف الدولارات			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
40,232	1,421	38,811	1-6
24,303	14,697	9,606	2-6
4,209	1,015	3,195	3-6
1,689	0	1,689	4-6
3,481	64	3,418	5-6
2,165	0	2,165	6-6
10,000	0	10,000	9-6
86,080	17,197	68,883	المجموع

274- ويتعيّن على المنظمة، حرصاً منها على اتباع نهج متين وعملي قائم على النتائج بالنسبة إلى مجمل عمل المنظمة، أن تحرص على امتلاكها القدرة الفنية الداخلية والتكامل الكافي لتحقيق النتائج المنشودة.

275- ويضمن الهدف 6 تحقيق المنظمة للجودة الفنية والمعرفة والخدمات، ويقوم بقياسها؛ وجودة وسلامة الإحصاءات التي تصدرها المنظمة؛ وتوفير خدمات عالية الجودة للبرامج الاستراتيجية للعمل على المساواة بين الجنسين، والحوكمة، والتغذية، وتغير المناخ. ويعكس إطار النتائج الخاص بالهدف 6 التحسينات المتوقعة التي تقاس بمؤشرات الأداء الرئيسية لستة نواتج، يقود كل منها أحد كبار المديرين: القيادة الفنية (نائب المدير العام للمناخ والموارد الطبيعية)؛ الإحصاءات (كبير الإحصائيين)؛ المساواة بين الجنسين (مدير شعبة الحماية الاجتماعية)؛ الحوكمة (المدير العام المساعد لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ التغذية (مدير شعبة التغذية)؛ تغير المناخ (مدير إدارة المناخ والأراضي والمياه).

جودة وكمال العمل الفني والمعياري للمنظمة (النتائج 1-6)

276- تعتبر جودة وكمال العمل الفني والمعياري للمنظمة أساسية لتنفيذ فعال للإطار الاستراتيجي. ويتحقق هذا الناتج من خلال القيادة الفنية ومراقبة الجودة من قبل الشعب والإدارات الفنية؛ والشبكات الفنية في المقر الرئيسي والمواقع الميدانية؛ وتوفير الخبرة الفنية للبرامج الاستراتيجية والأنشطة الفنية المؤسسية؛ والحوار الفني والسياسي على المستويين العالمي والإقليمي؛ والقدرة على الاستجابة للقضايا الناشئة بما في ذلك من خلال صندوق متعدد التخصصات؛ والنهوض بالفهم الأساسي للتحديات في التخصصات الأساسية عن طريق اللجان الفنية، وإعداد المطبوعات الرئيسية للمنظمة ذات الجودة العالية.

277- وخلال الفترة 2018-2019، سيتم إيلاء الاهتمام لما يلي:

(أ) تنفيذ التوصيات الصادرة عن تقييم مساهمة المنظمة في المعرفة (2015) المتعلقة بالتدابير التي من شأنها ضمان التفوق الفني، بما في ذلك التنفيذ المنهجي لآليات ضمان الجودة؛ ورصد وتقييم جودة وأهمية منتجات وخدمات المعرفة في المنظمة؛ وإجراء استعراض أقران أكثر منهجية للمطبوعات الرئيسية في المنظمة.

(ب) استعراض نطاق الشبكات التقنية الداخلية وتحسين فعاليتها.

(ج) مواصلة تعزيز التعاون عبر اللجان الفنية (الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، والسلع).

جودة إحصاءات المنظمة وتكاملها لدعم عملية صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة على جميع المستويات (النتائج 6-2)

278- تعدّ الإحصاءات العالية الجودة ضرورية لتصميم واستهداف سياسات ترمي إلى الحد من الجوع، وسوء التغذية، والفقر في الريف، وللترويج لاستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام. وهي توفر الأساس لقيام الحكومات والمجتمع الدولي باتخاذ قرارات قائمة على الأدلة، وتؤدي دوراً حاسماً في قياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية الوطنية والدولية.

279- ويتم تحقيق هذا الناتج عن طريق وضع معايير وأساليب إحصائية دولية؛ وجمع البيانات من ضمن مجالات مختلفة من البيانات، ومعالجتها، ونشرها، واستخدامها، وتعزيز المؤسسات الإحصائية الوطنية في جمع البيانات وتحليلها، ونشرها، بحيث يتم إنتاج بيانات عالية الجودة وقابلة للمقارنة دولياً من قبل جميع البلدان، ويمكن الوصول إليها من قبل المستخدمين في جميع أنحاء العالم.

280- وخلال الفترة 2018-2019، سينسق مكتب كبير الإحصائيين النظام الإحصائي في المنظمة مع التركيز على:

(أ) مراجعة التصنيفات الدولية والأطر المنهجية لالتقاط إحصاءات الأنشطة المتطورة في قطاع الأغذية والزراعة، مما يزيد أهمية البيانات الدولية وقابليتها للمقارنة بين البلدان والمجالات الإحصائية.

(ب) جعل قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في الفاو، أكبر قاعدة بيانات إحصائية بشأن الأغذية والزراعة في العالم، وتسهيل الوصول إليها واستخدامها، وجعلها أكثر شمولية.

(ج) قيادة دورة المنظمة بوصفها الوكالة الراعية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وعددها 21 مؤشراً، ولا سيما وضع المنهجيات وتنفيذها في الحالات التي لا توجد فيها منهجية متفق عليها دولياً (مؤشرات الفئة الثالثة).

(د) تزويد المكاتب الإحصائية الوطنية بالتعاريف والمفاهيم والتصنيفات المعترف بها دولياً، مع التركيز بشكل خاص على أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز النظم والمؤسسات الإحصائية الوطنية لتوليد بيانات عالية الجودة وذات صلة.

(هـ) تحسين المهارات التحليلية لدى الإحصائيين الرسميين والمعرفة الإحصائية لدى المستخدمين، بهدف تعزيز الروابط بين الإحصاءات وعملية صنع القرار.

281- يُسلط الضوء أدناه على الفرص المتاحة لاستخدام الإحصاءات في كل برنامج استراتيجي:

البرنامج الاستراتيجي 1: توفير البيانات والتحليلات المتصلة بجميع أشكال سوء التغذية ودعم مجالات التركيز الجديدة لتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم؛ والبيانات المتعلقة بالنظم الغذائية، مصنفة بحسب الجنسين؛ والتكامل بين البيانات لدعم رصد السياسات الشاملة والمشاركة بين القطاعات.

البرنامج الاستراتيجي 2: دعم البلدان للاستفادة من أعمال السياسات الدولية المتعلقة بالإنتاج المستدام، وتغير المناخ وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية من خلال توفير بيانات عالية الجودة وتحليلات متعلقة بالزراعة، واستخدام الأراضي، وتغير استخدام الأراضي والحراجة؛ وتعزيز الشراكات المتنامية مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص من أجل تحليل أوسع للبيانات والتواصل المناسب مع البلدان.

البرنامج الاستراتيجي 3: تعزيز البيانات المتعلقة بالفقر في الريف والفقر المدقع، والحماية الاجتماعية والعمل اللائق وارتباطها بالزراعة الأسرية وأصحاب الحيازات الصغيرة؛ وتطوير قاعدة بيانات جديدة حول الهجرة؛ ووضع بيانات مفصلة مصنفة بحسب الجنسين والعمر من مصادر مختلفة عن الدخل في المناطق الريفية ودعم تكامل البيانات لرصد السياسات المتعددة القطاعات المناصرة للفقراء؛ والارتقاء بمستوى مرصد سبل كسب العيش الريفية من خلال تعزيز الشراكة مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

البرنامج الاستراتيجي 4: تعزيز ونشر البيانات عن أداء الأسواق الزراعية والغذائية الدولية والوطنية؛ وتعزيز البيانات المتعلقة بالاستثمارات؛ ووضع بيانات حول بنية النظام الغذائي الزراعي وأنشطة الشركات الزراعية، بما فيها تلك الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتحسين البيانات المتعلقة بتنفيذ سياسات أنظمة الأغذية الزراعية وأثرها؛ وتطوير قاعدة الأدلة لدعم استراتيجيات خفض الفاقد والمهدر من الأغذية.

البرنامج الاستراتيجي 5: وضع اللمسات الأخيرة على المنهجية الرامية إلى قياس الأضرار والخسائر في القطاع الزراعي جزاء الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأحداث المناخية والجوية المتطرفة، وإضفاء الطابع المؤسسي على هذا العمل؛ وزيادة تعزيز المنهجيات الرامية إلى قياس الهشاشة والقدرة على الصمود في إطار نهج مشترك بين القطاعات؛ وتوفير بيانات جديدة وفي الوقت المناسب عن الصراعات وموجات التهجير القسري وعلاقتها بالأمن الغذائي؛ وتعزيز عمليات التقييم للإنذار المبكر من أجل استجابة مبكرة.

جودة الخدمات ونُهج متماسكة للعمل على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (النتائج 3-6)

282- يتوقف تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع إلى حد كبير على المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص للنساء والرجال، وعلى قدرتهم على أن يكونوا جهات فاعلة في السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي يتواجدون فيها. وقد استحوذ المجتمع الدولي، من خلال خطة عام 2030، على عناية سياسية كبرى بشأن الحاجة الملحة للتصدي لأوجه التفاوت بين الجنسين والتوزيع غير العادل للقدرات والفرص والثروات والسلطة والأصوات بين الرجال والنساء.

283- وتقرّ المنظمة بأن أداء القطاع الزراعي غير كافٍ في العديد من البلدان النامية على اعتبار أنّ نصف المزارعين - أي النساء منهم - لا يحظون بالدعم الكافي ولا تزال تُفرض عليهم قيود للحصول على الموارد والخدمات التي يحتاجون إليها لزيادة إنتاجيتهم. ومن شأن سدّ "الفجوة الجنسانية" أن يولّد منافع جمّة في القطاع الزراعي من خلال زيادة الناتج الزراعي الإجمالي والحد من انعدام الأمن الغذائي والتغذية بشكل عام في البلدان النامية.

284- وستظل سياسة المنظمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، الإطارين التوجيهيين لتنفيذ وقياس العمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنظمة، ولا سيما البرامج الاستراتيجية (الخطة المتوسطة الأجل، القسم جيم)، والبناء على الإنجازات التي تحققت منذ عام 2012.³³

285- وخلال الفترة 2018-2019، سيتم إيلاء الاهتمام إلى ما يلي:

- (أ) تعزيز الآليات القائمة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، على النحو المحدد في السياسة، وضمان أن الآليات والمعايير تنفذ بكل منتظم من قبل جميع مكاتب المنظمة.
- (ب) دعم إنتاج واستخدام البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، وتعزيز وصول المرأة إلى الأراضي، وتطوير سلاسل القيمة المراعية للمنظور الجنساني من خلال البرامج الاستراتيجية.
- (ج) دعم البرامج الاستراتيجية للحدّ من عدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية في مجالات العمل المحددة المبينة أدناه وفي الملحق 1.
- (د) الانخراط في تنقيح خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وفي صياغة معايير الأداء المحدثة فيها.

286- وقد تم الإبقاء على التمويل الخاص بالعمل في مجال المساواة بين الجنسين عند مستوى 21.8 مليون دولار أمريكي بناء على طلب المؤتمر.³⁴ وتم تخطيط الموارد في إطار الأهداف الاستراتيجية والوظيفية كما هو مبين في الجدول أدناه. وإنّ تحويل الموارد من الهدف الاستراتيجي 3 إلى الهدفين الاستراتيجيين 1 و2 هو نتيجة تخصيص المسؤولين عن المساواة بين الجنسين قادراً إضافياً من وقتهم لدعم هذين الهدفين الاستراتيجيين.

³³ الجدولان 1 و2 من الوثيقة C 2017/8، والجدولان 3 و4 من الوثيقة FC 166/6 - PC 121/3

³⁴ الفقرة 66 من الوثيقة C 2013/REP

موارد العمل في مجال المساواة بين الجنسين (بآلاف الدولارات الأمريكية)

الفصل	برنامج العمل والميزانية 2016-2017 المعدل	التغير	برنامج العمل والميزانية 2018-2019
1	3,233	1,224	2,009
2	5,088	2,960	2,128
3	5,909	(3,104)	9,013
4	2,101	630	1,471
5	1,077	(197)	1,274
6	3,408	(869)	4,277
8	305	(177)	482
9	91	(18)	109
10	383	(183)	566
11	160	(266)	426
المجموع	21,755	0	21,755

287- وتساهم جميع البرامج الاستراتيجية في تحقيق المساواة بين الجنسين، ضمن خصوصية كل منها، للحدّ من الأشكال الحالية لعدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية. وقد تمّ تحديد مجالات محددة للعمل على المساواة بين الجنسين في كل برنامج من البرامج الاستراتيجية لمضاعفة التركيز الجغرافي وتوسيع نطاقه.

البرنامج الاستراتيجي 1: تؤدي المرأة أدواراً مهمة للغاية على جميع مستويات النظام الغذائي وهنّ أكثر عرضة للأسباب الكامنة وراء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وأشدّ تأثراً بها. ومن أجل الحدّ من هذه الهشاشة، سيتمّ تقديم الدعم للبلدان لكي تقوم بدمج الأبعاد الجنسانية في سياسات الأمن الغذائي والتغذية، والأطر القانونية وآليات الحوكمة. وستواصل المنظمة أيضاً دعم تطوير مؤشرات جنسانية ملائمة مرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية، واعتمادها ومراقبتها.

البرنامج الاستراتيجي 2: ستقوم المنظمة بمضاعفة العمل في مجال إدارة الموارد الطبيعية المستجيبة لقضايا الجنسين، والزراعة الذكية مناخياً والابتكارات الموفرة للبيد العاملة التي تقلل من عبء عمل المرأة من خلال تعزيز التعاون مع شركاء استراتيجيين دوليين ووطنيين.

البرنامج الاستراتيجي 3: ستقوم المنظمة بتعزيز قدرات البلدان على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج الحدّ من الفقر والقضاء عليه التي تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين واستراتيجيات القضاء والسياسات والبرامج، بما في ذلك الإشراف في عملية الإنتاج، والحماية الاجتماعية والعمل الريفي اللائق، من خلال تطوير المعارف والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين.

البرنامج الاستراتيجي 4: سوف تعتمد المنظمة على عملها الجاري في مجال وضع سلاسل القيمة المراعية للاعتبارات الجنسانية من خلال نشر النهج والأدوات التي تمّ تطويرها لدعم البلدان الأعضاء في تقييم المعوقات المحددة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتذليلها، مثل حقوق

النساء من المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك في الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية الأعلى قيمة، وتحسين فرص النساء للمشاركة في أنشطة إضافة القيمة.

البرنامج الاستراتيجي 5: ستواصل المنظمة تطوير قدرات البلدان على دمج قضايا المساواة بين الجنسين في التخطيط للحدّ من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في الزراعة، وعلى معالجة الروابط بين المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي في حالات الأزمات الممتدة.

جودة الخدمات لمعالجة أكثر شمولية وفعالية لمسائل الحوكمة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وفي برامج الهدف الاستراتيجي (الناتج 6-4)

288- يساعد إدماج منظور الحوكمة في عمل المنظمة على تعزيز فعالية دعم سياسة المنظمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ويتم ذلك عن طريق توفير مشورة استراتيجية لآليات الحوكمة العالمية الرئيسية، والتوجيهات في القضايا المتصلة بالسياسات والحوكمة على الصعيدين الإقليمي والوطني، ودعم عمل المنظمة في مبادرات قطرية وإقليمية.

289- وتدعم شبكة دعم الحوكمة، المؤلفة من المهنيين ذوي الخبرة، عمل الحوكمة في المنظمة. وتشجع الشبكة على تبادل المعرفة والخبرات، وتوفير الدعم لتحديات الحوكمة التي تم تحديدها. وتعمل الشبكة مع الحكومات لتوليد الأدلة والتحليل لتعزيز الاتساق السياسي والمؤسسي والفعالية في تحديد عقبات الحوكمة الرئيسية والتعامل معها.

290- تشمل الأولويات في الفترة 2018-2019 ما يلي:

- (أ) دعم تطبيق النهج المؤسسي للحوكمة في المبادرات الإقليمية والبرامج القطرية من خلال البرامج الاستراتيجية.
- (ب) وضع المفاهيم والتوجيهات لتطبيق إطار عمل الحوكمة في مجالات أولوية مختارة من البرامج الاستراتيجية (مثل الأغذية والزراعة المستدامة، والنهج الإقليمية في التنمية، وتغير المناخ، وإدارة مخاطر الكوارث).
- (ج) دعم مشاركة المنظمة في العمليات العالمية ذات الأولوية، بما في ذلك خطة عام 2030 وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.
- (د) دعم البرامج الاستراتيجية في تطوير شراكات متعددة أصحاب المصلحة، على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، لحشد وسائل التنفيذ.

291- وقد تم تحديد مجالات الحوكمة ذات الأولوية في كل من البرامج الاستراتيجية على النحو التالي:

البرنامج الاستراتيجي 1: ينصبّ التركيز على الارتقاء بمستوى الوعي وتحسين القدرات على تحديد ومعالجة قضايا الحوكمة إلى جانب دعم الجهود الرامية إلى القضاء على الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري - تحويل الانتباه نحو معالجة الحوكمة في العمليات والبرامج السياسية

الرئيسية التي تؤثر في نواتج الأمن الغذائي والتغذية، بدلاً من إنشاء آليات وترتيبات مؤسسية أو إصلاحها.

البرنامج الاستراتيجي 2: تُجمع الأنشطة المتصلة بالحوكمة تحت ناتج واحد يضم عمل الحوكمة على المستويين العالمي والقطري. وسينصب التركيز على تسهيل العمليات السياساتية المشتركة بين القطاعات والمتعددة أصحاب المصلحة وتنفيذها للتغلب على التجزؤ وتعزيز التقارب في ما بين القطاعات الفرعية المتمثلة في المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات وعلى دعم البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين في تعزيز آليات الحوكمة في مجال إدارة الموارد الطبيعية على المستوى القطري لتنفيذ خطة التنمية المستدامة.

البرنامج الاستراتيجي 3: تكتسي الحوكمة أهمية محورية بالنسبة إلى نهج واسع النطاق لمعالجة الفقر في الريف. ويشمل ذلك صراحة مراعاة الاقتصاد السياسي في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج، وإضافة إلى دور المؤسسات وأصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين في التنفيذ الفعال للسياسات والبرامج.

البرنامج الاستراتيجي 4: يشمل التدخلات لدعم تحسين اتساق السياسات التجارية والزراعية على المستويين القطري والإقليمي، وتعزيز روابط أفضل بين السياسات - الاستثمارات، وتحسين حوكمة سلسلة القيمة، وخاصة لصالح المزارعين الأسريين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وغيرهم من الجهات الفاعلة الصغيرة النطاق.

البرنامج الاستراتيجي 5: تحديد وإيجاد سبل لمعالجة قضايا الحوكمة المتعلقة بدمج إدارة مخاطر الكوارث وأطر التكيف مع تغير المناخ على المستوى القطري، وخاصة على المستوى المحلي، بطريقة تؤدي إلى تعزيز قدرة السكان على الصمود أمام الأزمات الغذائية والكوارث المرتبطة بالمناخ. ويشمل الدعم أيضاً معالجة قضايا محددة للحوكمة للتغلب على الفجوة الإنمائية الإنسانية في سياق الاستجابة الدولية للنزاعات وحالات الطوارئ الإنسانية.

ضمان الجودة والتماسك في عمل المنظمة على التغذية من خلال تعميم التغذية في الإطار الاستراتيجي، وتعزيز مساهمة المنظمة في الهندسة الدولية للتغذية (الناتج 6-5)

292- تولى المنظمة اهتماماً متزايداً للتغذية من خلال معالجة الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الطويلة الأجل للأمن الغذائي والتغذية، لا سيما تلك المتصلة مباشرةً بمفهوم النظم الغذائية المستدامة وسلاسل القيمة. وقد سمح ذلك للفاو بأن تكون قائدة في المبادرات وآليات الحوكمة الدولية لتحسين التغذية، وأن تساعد ساعد البلدان على تحقيق أهدافها المتصلة بعمل البرامج الاستراتيجية.

293- وتشمل المجالات الجوهرية الواجب تغطيتها في مجال التغذية قيادة فنية إجمالية لعمل المنظمة في مجال تحسين التغذية من خلال نهج النظم الغذائية؛ والتنسيق السياسي والتشغيلي للتغذية في منظومة الأمم المتحدة؛ وتيسير عملية دمج التغذية عبر الأهداف الاستراتيجية؛ والدعم الفني لتعبئة الموارد والاتصال دعماً للتغذية.

294- وخلال فترة السنتين 2018-2019، سيركز العمل على:

- (أ) دعم سياسية منظومة الأمم المتحدة والتنسيق التشغيلي في مجال التغذية؛
- (ب) دعم الأعضاء في تنفيذ إعلان روما عن التغذية وإطار العمل للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في سياق أهداف التنمية المستدامة، مع تسريع الجهود من خلال عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.
- (ج) التشارك مع منظمة الصحة العالمية في الرصد والإبلاغ عن تنفيذ إعلان روما عن التغذية وإطار العمل للمؤتمر الدولي الثاني للتغذية، بالتعاون الوثيق مع وكالات أخرى في الأمم المتحدة، وصناديق وبرامج ومنظمات إقليمية أخرى.
- (د) تعزيز تحليل النظم الغذائية والمعلومات عن السياسات لدعم الحوار بشأن السياسات المستند إلى الأدلة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.
- (هـ) التشجيع على تنفيذ مجموعة من المعايير الدنيا ونهج مؤسسي لتعميم التغذية في البرامج الاستراتيجية.

295- فرص زيادة إدماج التغذية في عمل البرامج الاستراتيجية هي على النحو التالي:

البرنامج الاستراتيجي 1: تحسين الحوكمة وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وهما عنصران أساسيان من عناصر البرنامج الاستراتيجي 1، عن طريق تعميم التغذية في السياسات الغذائية والزراعية، والبرامج وخطط الاستثمار على جميع المستويات. وسيتم إيلاء المزيد من الاهتمام لتشجيع جدول أعمال حول "النظم الغذائية الأكثر مراعاة للتغذية". وبناءً على الخطوط التوجيهية العالمية الحالية، سيتم التركيز على تعزيز التغيير على مستوى السياسات والمؤسسات وتحفيز الاستثمارات المراعية للتغذية في النظم الغذائية وعبر القطاعات التي تعتبر مهمة للأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الزراعة، والثروة الحيوانية، والغابات، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والحماية الاجتماعية والتعليم.

البرنامج الاستراتيجي 2: سوف يهدف تحويل نظم الإنتاج الزراعي (بما في ذلك المحاصيل، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك والغابات) بأساليب تساهم في تحقيق نواتج تغذوية مواتية إلى تنوع الانتاج الغذائي من خلال اعتماد زراعة مراعية للتغذية، ومع احترام البيئة وإدارتها وتعزيز التنوع البيولوجي المحلي.

البرنامج الاستراتيجي 3: النهوض بالتدخلات التي تستهدف تحديداً الفئات الضعيفة من الناحية التغذوية (مثل الأطفال والنساء في سن الإنجاب والمرضى) فضلاً عن تشجيع النظم الغذائية الصحية

من خلال برامج الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية. ويمكن لبرامج التغذية المدرسية والتغذية المتكاملة أن توفر مدخلاً شاملاً (وفرة ثانية بعد أول 1 000 يوم من حياة الأطفال) لتحسين التغذية الموجهة للأطفال الذين هم في سنّ الذهاب إلى المدرسة. كما تتميز برامج الأغذية والتغذية المدرسية بقدرة كبيرة على تحفيز الإنتاج المحلي لأصحاب الحيازات الصغيرة، وإيجاد سوق جاهز لاستقبال هؤلاء المزارعين، وتحسين أحوالهم المعيشية.

البرنامج الاستراتيجي 4: من خلال تحسين كفاءة توزيع المواد الغذائية وتوافرها لجميع الفئات السكانية، ينبغي للتطورات التي تشهدها النظم الغذائية أن تضمن إدخال تحسينات على النوعية التغذوية للنظم الغذائية وتجنب الخسائر الغذائية والتغذوية، والمخاطر التي تهدد سلامة الأغذية. ومن شأن التطورات على مستوى النظم الغذائية أن توفر أيضاً فرص عمل وزيادة في الدخل، وأن تتيح للجهات الفاعلة في سلسلة القيمة القدرة على الوصول إلى أغذية ذات قيمة تغذوية أكبر.

البرنامج الاستراتيجي 5: سيوفر الدعم من خلال إدماج أهداف التغذية وإجراءات السياسة التغذوية في خطط الصمود الخاصة بالبلدان ومواءمتها مع استراتيجياتها الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية. وتتمثل فرصة أخرى في تقديم المساعدة الفنية لاستخدام نظم مراقبة الأمن الغذائي والتغذية مثل مقياس التغذية الحادة التابع للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (بما في ذلك مؤشرات النظام الغذائي والتغذية) لاطلاع صانعي السياسات واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لمواجهة التهديدات للأغذية والتغذية.

ضمان جودة وتماسك عمل المنظمة بشأن تغير المناخ بما يتماشى مع استراتيجية تغير المناخ من خلال تعميم تغير المناخ في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الوطنية والإقليمية والدولية لتغير المناخ (النتائج 6-6)

296- لقد اكتسب دور الزراعة في التكيف مع تغير المناخ والحد من آثاره، أهمية بارزة في السنوات الأخيرة. وتوجه استراتيجية تغير المناخ في المنظمة عمل المنظمة لتحقيق ثلاثة نواتج تعزز بعضها البعض: (أ) تعزيز القدرات الوطنية بشأن تغير المناخ من خلال توفير المعرفة والخبرة التقنيتين؛ (ب) تحسين إدماج الأمن الغذائي والزراعة والغابات ومصايد الأسماك في الخطة الدولية المتعلقة بتغير المناخ؛ (ج) تقوية تنسيق وإنجاز عمل المنظمة.

297- وإن خطة عمل استراتيجية المنظمة لتغير المناخ هي جزء لا يتجزأ من الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل. وتحدد خطة العمل لكل من النواتج المتوقعة العمل الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمة من خلال برنامج الهدف الاستراتيجي (الخطة المتوسطة الأجل، القسم جيم) والهدف 6. وستقوم المنظمة بما يلي:

(أ) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء من خلال توفير المعرفة والخبرة التقنيتين. وستقدم المنظمة الدعم المباشر لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في القطاعات الغذائية والزراعية في البلدان عبر عمليات سياساتية وتنمية القدرات وتدخلات تقنية؛ ومن خلال تسهيل الحصول على التمويل الوطني والدولي للمناخ؛ ومن خلال تقديم المساعدة في إعداد برامج الاستثمار ودعم البلدان في جعل استثماراتها المحلية أكثر ذكاءً من الناحية المناخية.

(ب) دعم البلدان لإدماج الأمن الغذائي واعتبارات القطاعات الزراعية واعتبارات تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة الوطنية والإقليمية. وستعمل المنظمة مع هيئات التمويل ذات الصلة لتعزيز اعتبار القطاعات الغذائية والزراعية في قرارات التمويل المتصلة بتغير المناخ. ويشمل الشركاء الرئيسيون: الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمي، وبنوك التنمية الإقليمية، وشركاء التنمية الثنائيين والمتعددين الأطراف، والقطاع الخاص، وكذلك فرص التمويل المبتكرة الأخرى.

(ج) تعزيز القدرة الداخلية لتنسيق وتنفيذ عمل المنظمة في مجال تغير المناخ.

298- وترد في ما يلي فرص التصدي لتغير المناخ في كل برنامج من البرامج الاستراتيجية:

البرنامج الاستراتيجي 1: من شأن تقييم احتمالات التعرض لتأثيرات تغير المناخ أن يساعد على توجيه السياسات والاحرازات الوطنية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية بهدف أخذ التغييرات المتوقعة في الحسبان. وسوف يعزز بناء القدرات الوطنية لتوليد واستخدام البيانات الرامية إلى نمذجة توقعات الانتاج في مواجهة تغير المناخ عملية التخطيط التي تهدف إلى الوقاية من الجوع وسوء التغذية. وبالنسبة إلى العديد من البلدان الفقيرة، فإن التكيف الناجح يعني ضمان الأمن الغذائي والتغذية. ولا بدّ من إظهار هذا الترابط في الخطط المناخية الوطنية. كذلك، فإن التنوع من أجل تغذية أفضل سوف يدعم التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية الحادة.

البرنامج الاستراتيجي 2: تُعتبر القطاعات الزراعية أساسية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ومن شأن تشجيع نظم الانتاج المستدام الذكية مناخياً للمحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك أن توفر خيارات للبلدان لمواجهة الأمن الغذائي وتغير المناخ والفقير بشكل متزامن. كما أن تحسين فهم طرق استنزاف تغير المناخ للموارد الطبيعية المتوفرة ونوعيتها يؤدي إلى أنشطة هادفة أكثر لصون هذه الموارد وإدارتها بهدف زيادة الانتاجية والانتاج بصورة مستدامة، ودعم التكيف مع تغير المناخ، فضلاً عن النهوض بإمكانات التخفيف من التأثيرات.

البرنامج الاستراتيجي 3: يؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب على المجتمعات المحلية والأسر المعيشية التي تعاني الفقر أصلاً ويدفع بعدد أكبر من السكان إلى دائرة الفقر. ومن الأهمية بمكان أن تكون الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن تغير المناخ مفهومة ومخططاً لها على نحو أفضل من أجل التقليل من الهجرة الناجمة عن ضيق الحال، والصراع على الموارد أو قدر أكبر

من التمييز ضد المرأة أو ضد فئات اجتماعية معينة. ولا بدّ من الاعتراف على نطاق أوسع بدور المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة في الإدارة المستدامة للموارد. وينبغي للسياسات المناخية أن تراعي التنمية الريفية وينبغي لسياسات التنمية الريفية أن تراعي الجوانب المناخية.

البرنامج الاستراتيجي 4: سوف يؤثر تغير المناخ على التطورات التي ستطرأ على النظم الزراعية والغذائية وسيتأثر بها. كما سيؤثر على قدرة بعض البلدان على تأمين الغذاء لسكان المناطق الحضرية الذين يزداد عددهم، مع تداعيات كبيرة على التجارة، وسيهدد استمرارية مجموعة واسعة من سلاسل القيمة أيضاً، نتيجة تزايد الآفات والأمراض. وستكون هناك حاجة أيضاً لعمليات التكيف في تجهيز المنتجات الزراعية والغذائية وتوزيعها الرامية إلى تعزيز فرص تحقيق قيمة مضافة، بهدف التشجيع على اعتماد التقنيات الذكية مناخياً على امتداد سلسلة القيمة. كذلك، فإن إعادة تصميم سلاسل القيمة وإمداداتها من الطاقة لتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية يوفر بدوره فرصاً للتخفيف من آثار تغير المناخ.

البرنامج الاستراتيجي 5: أصبح منع وقوع الكوارث الناجمة عن تغير المناخ أقلّ كلفة بكثير من عملية إعادة التأهيل والإنعاش. وفي وقت يتزايد فيه الطلب مقابل محدودية الميزانيات المخصصة للمساعدة الإنسانية، ينبغي مضاعفة الجهود من أجل تقييم مكامن الضعف وتوجيه البلدان نحو ممارسات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

الباب 7 - برنامج التعاون التقني

بالآلاف الدولارات			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
4,444	0	4,444	1-7
136,344	0	136,344	2-7
140,788	0	140,788	المجموع

نطاق العمل

299- يرد برنامج التعاون التقني كباب منفصل في القرار الخاص بالاعتمادات لأغراض الميزانية. ويتضمن عنصرين رئيسيين، هما: إدارة برنامج التعاون التقني ودعمه (7-01)، وهذا جزء يتقاسمه كل من المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية؛ ومشاريع برنامج التعاون التقني (7-02)، التي تقدّم مساعدات مباشرة إلى البلدان الأعضاء. وتماشيا مع القرارات الصادرة عن المؤتمر في عام 2008³⁵، فإن 82 في المائة من اعتمادات مشاريع برنامج التعاون التقني تخصص للمشاريع الإنمائية، وتوزّع على الأقاليم وتخضع لإدارة الممثلين الإقليميين، في حين تُخصّص 15 في المائة لمشاريع الطوارئ، و3 في المائة للمشاريع الإقليمية، كما هو مبين في الملحق 6.

300- وقد وافق المجلس في دورته الخامسة والأربعين بعد المائة المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2012 على التدابير التي ترمي إلى تحسين برنامج التعاون التقني والتي تم تنفيذها، وبالخصوص: استخدام أطر البرمجة القطرية كمنطلق لتحديد أولويات المساعدة الفنية لبرنامج التعاون التقني على المستوى القطري، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية؛ وإسناد أدوار ومسؤوليات أكبر إلى المكاتب الميدانية للمنظمة؛ وتبسيط الإجراءات وتنسيقها³⁶.

301- كما اتخذت خلال الفترة 2014-2015³⁷ تدابير أخرى وافق عليها المجلس في دورته الثامنة والأربعين بعد المائة المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2013. وهذه التدابير توائم بشكل أفضل استخدام برنامج التعاون التقني مع الإطار الاستراتيجي وتُعزز وضع برامج برنامج التعاون التقني ورصدها وعملية تنفيذها لتحسين استجابة المنظمة لأولويات البلدان، وتحقيق النتائج وتحسين الأثر. وتمثلت إحدى النتائج المحققة في الزيادة الكبيرة في معدل الموافقة على مشاريع برنامج التعاون التقني والإنفاق ذي الصلة، على نحو ما هو وارد في التقرير التجميعي لاستعراض منتصف المدة لعام 2016. وعلاوة على ذلك، تعالج 59 في المائة من مشاريع برنامج التعاون التقني الجارية في عام 2016 مسألة المساواة بين الجنسين، متجاوزةً غاية 30 في المائة (المستوى الأساسي الأدنى للمنظمة هو 15)³⁸.

³⁵ قرار المؤتمر 2008/1 بشأن خطة العمل الفورية والفقرة 35 (الإجراءات 3-22 و3-23) من الوثيقة C 2008/4

³⁶ الفقرة 18 من الوثيقة CL 145/REP والفقرات 336-354 من الوثيقة C 2015/8 - تقرير تنفيذ البرامج 2012-2013

³⁷ انظر الفقرات 309-317 من الوثيقة C 2017/8 - تقرير تنفيذ البرامج 2014-2015

³⁸ القسم رابعا - جيم والملحق 4 من الوثيقة PC 121/3 - FC 166/6

الآفاق بالنسبة إلى الفترة 2018-2019

302- مع مراعاة التحسينات التي أُدخلت منذ عام 2012، بما في ذلك تسريع وتيرة الموافقة على مشاريع برنامج التعاون التقني وتنفيذها، وتماشيا مع قرار المؤتمر رقم 89/9 الذي تعزز بالتوصية الصادرة عن المؤتمر في دورته التاسعة والثلاثين في عام 2015³⁹، فإن اعتمادات برنامج التعاون التقني تسجل زيادة بمبلغ 2.7 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 14 في المائة من اعتمادات الميزانية الصافية.

303- وسينصب التركيز على الاستمرار في زيادة معدل الموافقة على مشاريع برنامج التعاون التقني وتنفيذها للاستجابة للأولويات القطرية التي تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وأهداف التنمية المستدامة. وضمانا لهذا الاتساق، تُسند مسؤولية إدارة الموارد المتعلقة بالمشاريع الإقليمية لبرنامج التعاون التقني إلى نائب المدير العام (البرامج) جنبا إلى جنب مع قادة البرامج الاستراتيجية؛ في حين تُلقى مسؤولية صياغة مشاريع برنامج التعاون التقني لحالات الطوارئ على عاتق مدير شعبة الطوارئ وإعادة التأهيل. وعلى المستويين الإقليمي والقطري، وتحت سلطة الممثل الإقليمي، سيكون قادة البرامج الإقليمية مسؤولين عن الإشراف على صياغة مشاريع برنامج التعاون التقني الإقليمية (المتعددة البلدان)، بينما تظل مسؤولية صياغة مشاريع برنامج التعاون التقني الوطنية ملقاة على عاتق ممثلي المنظمة.

³⁹ الفقرة 5 من قرار المؤتمر 2015/6

الهدف الوظيفي 8 - التواصل

بالآلاف الدولارات			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
32,573	80	32,492	1-8
33,532	81	33,451	2-8
12,843	32	12,811	3-8
78,948	194	78,754	المجموع

نطاق العمل

304- يقدم الهدف الوظيفي 8 الأساس لقياس وظائف التواصل في المنظمة. وهذه الوظائف تدعم تحقيق الأهداف التي تشدها المنظمة من خلال تنوع وتوسيع نطاق الشراكات وأنشطة الدعوة، وزيادة مستوى وعي الناس، وتوفير الدعم السياسي والموارد، وتعزيز تنمية القدرات وإدارة المعارف. والوحدات المسؤولة عن هذه الوظائف هي، على التوالي: شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات؛ ومكتب الاتصالات في المنظمة؛ وشعبة تعبئة الموارد.

أولويات الفترة 2018-2019

الشراكات والدعوة وتنمية القدرات، بما في ذلك التعاون في ما بين بلدان الجنوب

305- إن شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات مسؤولة عن التنسيق والإشراف على عمليات تحديد شراكات المنظمة مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وتعزيزها ورعايتها، واستقطاب الدعم لرسائل المنظمة وضمان تنسيق المبادرات الرامية إلى تنمية قدرات البلدان الأعضاء وانطوائها على أثر دائم. وتعمل هذه الشعبة على كفالة أن عمليات أصحاب المصلحة المتعددين جزء لا يتجزأ من العمل المقرر الاضطلاع به وأنها تُنفَّذ من قبل المنظمة، وتقدم دعماً محدد الأهداف لضمان الارتقاء بمستوى الوعي وتنمية القدرات.

306- وأدت ترتيبات مؤسسية جديدة إلى جعل المسؤولية عن المتدربين والمتطوعين والتعاون في ما بين بلدان الجنوب تحت وظيفة الشراكات التي نُقلت وأصبحت تندرج تحت مسؤولية نائب المدير العام (البرامج) ضماناً لتنسيق أقوى مع البرامج الاستراتيجية.

307- وستكون الأولويات بموجب هذه الترتيبات الجديدة كالتالي:

- (أ) تعزيز تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالشراكات، تماشياً مع هدف التنمية المستدامة 17، وتنشيط موظفي المنظمة للشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والوطني.
- (ب) زيادة استخدام نُهج تنمية القدرات ضمن البرامج الاستراتيجية.

(ج) والاستفادة من الزخم الناشئ عن التعاون الثلاثي وفي ما بين بلدان الجنوب وتوسيع نطاق الحوار ليشمل مجموعة أكبر من مقدمي الموارد الفنية والمالية في بلدان الجنوب، خاصة البلدان المتوسطة الدخل والجهات الفاعلة غير الحكومية.

الاتصالات

308- تساعد الاتصالات المرنة والاستراتيجية والمحددة الأهداف على حشد الدعم لتحقيق غايات المنظمة وأهدافها الاستراتيجية. ويتولى مكتب الاتصالات تنسيق أنشطة الاتصالات في المنظمة من خلال شبكة من الخبراء في مجال الاتصالات في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال ومواقع أخرى في مختلف أنحاء العالم. وقد أحرزت المنظمة تقدماً كبيراً للوصول إلى جماهير جديدة، من خلال إقامة عدد متزايد من الشراكات الإعلامية الجديدة، وتوسيع نطاق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الاتصالات الإقليمية، وتبسيط الموقع الإلكتروني، وتحديد مستودع وثائق المنظمة، وزيادة عدد المطبوعات الصادرة.

309- وسينصب تركيز الاتصالات في المنظمة على ما يلي:

- (أ) المضي قدماً في زيادة بروز المنظمة كمركز للتميز من خلال قنوات نشر المعلومات الموجودة ومن خلال تنظيم أحداث خاصة وحملات تواصل والتسويق الاجتماعي والاتصالات وغير ذلك من فعاليات المنظمة.
- (ب) ودعم احتياجات المنظمة في مجال الاتصالات مع التركيز بشكل خاص على النتائج على المستوى القطري لإبراز العمل الذي تضطلع به المنظمة لمساعدة الأعضاء في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية لعام 2030.
- (ج) وتعزيز نشر معارف المنظمة وخبراتها من خلال تعزيز الموقع الإلكتروني باعتباره قناة الاتصال الرئيسية، وزيادة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتغطية فيها، وتحسين خدمات الاتصالات بالنسبة إلى الممثلين الدائمين، وزيادة الجودة والرصد في إنتاج مطبوعات المنظمة.
- (د) وتعزيز أواصر التعاون مع الشركاء في المجالات ذات الصلة بوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والنشر.
- (هـ) ومواصلة تعزيز الاتصالات الداخلية واعتماد وسائل مبتكرة من أجل إرسال رسائل وإشارات متنوعة وعلى نطاق أوسع في المقر الرئيسي.

تعبئة الموارد

310- تهدف شعبة تعبئة الموارد والتنسيق مع الجهات المانحة إلى زيادة قاعدة الموارد وتنويعها وضمان أن تدعم جميع الموارد التي تتم تعبئتها الإطار الاستراتيجي، على نحو ما يقاس بقيمة المساهمات الطوعية التي يتم حشدتها. وسينصب تركيز خاص على:

- (أ) تعبئة الموارد في البلدان التي تكون فيها حافظة المنظمة الحالية أدنى من الإمكانيات.
- (ب) والتواصل والتفاوض بشأن الأولويات الإنمائية المشتركة وربط عمل المنظمة بأهداف التنمية المستدامة كإطار مشترك للعمل.
- (ج) وتعزيز قدرات المنظمة على تعبئة الموارد وإدارة المشاريع، خصوصا على المستوى القطري.

الهدف الوظيفي 9 - تكنولوجيا المعلومات

بالآلاف الدولارات			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
36,244	0	36,244	1-9
36,244	0	36,244	المجموع

نطاق العمل

311- يشمل الهدف الوظيفي 9 توفير حلول وخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات تكون مناسبة من حيث التوقيت وتتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة وتكون موجهة نحو العملاء دعماً لاحتياجات المنظمة في مجال الأعمال، على أن يقاس ذلك من خلال مؤشرين رئيسيين للأداء. ووحدة الأعمال المسؤولة هي شعبة تكنولوجيا المعلومات التي لها السلطة على جميع أنشطة المنظمة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء العالم.

312- وفي فترة السنتين 2016-2017، تم الاضطلاع بعمل كبير لتحسين تقديم الخدمات، ولا سيما من خلال ضمان نظم معلومات كفؤة وفعالة وآمنة، وتعزيز سياسات ومعايير تكنولوجيا المعلومات وتنفيذها في المنظمة، وإعادة تصميم وتبسيط عمليات تكنولوجيا المعلومات لضمان الوضوح والاتساق في العمل، واعتماد منتجات جديدة مثل لوحات الرصد والنتائج على المستوى التشغيلي. وهكذا، تم تصميم النتائج المستقبلية المنشودة للاستفادة من المستجدات.

313- يتمثل الناتج المنشود للفترة 2018-2021 في أن توفر تكنولوجيا المعلومات في المنظمة قيمة من خلال تحسين جدوى الأصول الرقمية لتقديم الخدمات في جميع المواقع الجغرافية بالاستعانة بحلول مبتكرة تكون مناسبة من حيث التوقيت وتتسم بالجودة والكفاءة وفعالية التكلفة، وتكنولوجيات تحويلية وشراكات خارجية، مدعومة بسياسات ومعايير تكنولوجيا المعلومات. وسيتحقق ذلك من خلال ثلاثة مخرجات: (1) منتجات وخدمات فعالة وفي الوقت المناسب، ودعم الأعمال؛ (2) وتطوير الأصول الرقمية وضمان ما يتصل بذلك من أمن وتوافر؛ (3) والرقابة لضمان أن تكنولوجيا المعلومات في المنظمة تضي قدماً بطريقة متماسكة وفقاً للسياسات والمعايير التي تتبعها المنظمة.

أولويات الفترة 2018-2019

314- أولويات فترة السنتين 2018-2019 هي كالتالي:

- وضع استراتيجية رقمية للمنظمة واعتمادها؛
- وتحسين كفاءة أساليب العمل التي تستخدم حلولاً موثوقة وفعالة من حيث التكلفة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك تحديث منصات تكنولوجيا المعلومات في المكاتب الميدانية؛
- ووضع وتنفيذ منصة رقمية تيسر الوصول إلى المعلومات في المنظمة في مختلف أنحاء العالم.

الهدف الوظيفي 10 - حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه

بالآلاف الدولارات			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
21,405	451	20,954	1-10
15,701	135	15,566	2-10
34,996	592	34,404	3-10
72,102	1,179	70,923	المجموع

نطاق العمل

315- يشمل الهدف الوظيفي 10 الوظائف المتصلة بالحوكمة والإشراف والتوجيه في المنظمة. ووحدات العمل المسؤولة هي شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم، ومكتب التقييم، ومكتب المفتش العام، ومكتب المدير العام، ومكتب الشؤون القانونية والأخلاقية، ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، ومكتب دعم المكاتب الميدانية.

316- وتهدف هذه الوظائف إلى توجيه المنظمة بشكل فعال من خلال الإدارة والإشراف الاستراتيجيين، وتعزيز الالتزام السياسي والتعاون مع الدول الأعضاء. وينطوي ذلك على إقامة الترتيبات والعمليات المؤسسية لتقييم النتائج البراجمية واتخاذ إجراءات بشأنها وبشأن سلامة المنظمة؛ إضافة إلى دعم عملية الحوكمة الفعالة من خلال ضمان الامتثال للنصوص الأساسية وللسياسات التي تعتمدها الأجهزة الرئاسية. وتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للفترة 2018-2021 في تسريع وتيرة تنفيذ الإطار الاستراتيجي المراجع مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات العالمية الرئيسية في مجال السياسات.

أولويات الفترة 2018-2019

حوكمة المنظمة

317- ستركز شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم على تقديم خدمات على نحو فعال إلى الأجهزة الرئاسية والدستورية، وتنفيذ القرارات الصادرة عنها بطريقة شفافة وتستجيب للاحتياجات، وإنتاج وثائق ذات جودة عالية مترجمة حسب معايير دقيقة في الوقت المناسب، وخدمات ترجمة فورية دقيقة وموثوق بها. وستقوم الشعبة، بشكل خاص، بما يلي:

(أ) إعادة تشكيل نموذج الأعمال لطباعة الوثائق من خلال زيادة الاستعانة بمصادر خارجية، استجابةً لتزايد استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية والاجتماعات "المؤفرة للورق"؛

(ب) وتقييم معايير التوثيق المعتمدة في الأمم المتحدة وتجربتها لضمان قدر أكبر من التشغيل المتبادل والمساءلة عن المحتوى المعياري الذي تتداول بشأنه الأجهزة الرئاسية والدستورية في المنظمة. وسيسهل ذلك زيادة استخدام بيانات المنظمة، وزيادة شفافية العمليات المتعلقة بالبيانات، بما يمكن تدفق العمل بطريقة أكثر سلاسة في المنظمة.

الإشراف

318- يتولّى مكتب التقييم إجراء تقييم معمّق وموضوعي لعمل المنظمة على مستوى جميع مصادر التمويل. ويتم اعتماد مؤشرين رئيسيين جديدين للأداء، لقياس استخدام توصيات التقييم الاستراتيجي وتغطية عمليات التقييم على المستوى القطري. وسيتم إعادة توجيه العمل لتنفيذ التوصيات الواردة في التقييم المستقل لوظيفة التقييم في المنظمة (2016)، وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، مع التركيز بشكل خاص على ما يلي:

- (أ) التنظيم المنهجي لأساليب التقييم بشأن مساهمة المنظمة على المستوى القطري؛
- (ب) وتعزيز الدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقييم تنمية القدرات من أجل فعالية البرامج والسياسات التي تسهم فيها المنظمة.

319- ويقدم مكتب المفتش العام المشورة والتقييم في ما يتعلق بكفاية وفعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات الحوكمة، التي يتم قياسها من خلال مؤشر أداء رئيسي جديد بشأن تغطية المراجعة التي تم تقديمها. وسيولي مكتب المفتش العام اهتماما خاصا لما يلي:

- (أ) التنفيذ الكامل لإدارة المخاطر على مستوى المنظمة وسجل المخاطر، لضمان أكبر قدر من التوافق بين خطة مكتب المفتش العام المتعلقة بالمراجعة القائمة على المخاطر وأولويات الإدارة؛
- (ب) وتنفيذ إطار الرقابة الداخلية في المنظمة بما في ذلك تقديم كشف أول للرقابة الداخلية مرفق بالكشوفات المالية لعام 2017 في عام 2018، مما سيُمكن مكتب المفتش العام من تقديم ضمانات أشمل حول فعالية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة؛
- (ج) وزيادة تحسين النظام المعياري في المنظمة لمكافحة الاحتيال.

التوجيه

320- يضم التوجيه الوظائف التي توفرها القيادة التنفيذية للمنظمة، وعلى الأخص مكتب المدير العام وكذلك مكتب المستشار القانوني، ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، ومكتب دعم المكاتب الميدانية.

321- ويضطلع مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية بالولاية الملقاة على عاتقه استجابةً لطلبات الأعضاء والمدير العام ومختلف مكاتب المنظمة. ويهدف إلى تقديم المشورة القانونية الموثوق بها وفي الوقت المناسب لدعم إجراءات المنظمة وتنفيذ برنامج عملها. ويقوم الأمور في ضوء السياسات والاستراتيجيات والقواعد والإجراءات الموافق عليها والتي وضعتها الأجهزة الرئاسية، ويقدم توصيات لضمان الالتزام بها من المنظور القانوني. ويقدم المشورة القانونية ذات الصلة والدقيقة وفي الوقت المناسب للأجهزة الرئاسية والدستورية وللأعضاء، لتسهيل اتخاذ القرارات وتحقيق النتائج المنشودة.

322- وسيواصل مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد التركيز على التحسينات المتعلقة بتخطيط العمل القائم على النتائج، وإعداد الميزانية والرصد، على أن يقاس ذلك بنسبة المخرجات المحققة؛ وإدماج نظم البيانات ذات الصلة؛ والسياسات والخطوط التوجيهية لإعداد أطر البرمجة القطرية ورصدها؛ وإعداد وثائق التخطيط والإبلاغ الرئيسية لتنظر فيها الأجهزة الرئاسية.

323- ويهدف مكتب دعم المكاتب الميدانية إلى تحسين قدرة المكاتب الميدانية على استخدام الموارد المخصصة لها استخداماً فعالاً. وسيركز على ما يلي: (1) وضع خارطة طريق لتحديث تغطية المكاتب القطرية تماشياً مع التوجيهات الواردة من الأجهزة الرئاسية في المنظمة؛ (2) وتسهيل إنشاء المكتبين الإقليميين الفرعيين الجديدين لبلدان غرب أفريقيا والمشرق وتشغيلهما، من خلال تعبئة الدعم اللوجستي والمالي والإداري اللازم من البلدان المعنية؛ (3) وإعادة التفاوض على اتفاقات البلد المضيف لتحسين دفع المساهمات النقدية الحكومية المناظرة، والدفع لحساب الأمانة بالنسبة إلى مكاتب الشراكة والاتصال؛ (4) وإجراء مشاورات واسعة النطاق مع الحكومات، واتصالات منتظمة لضمان الملكية المؤسسية لمقترحات التغطية القطرية.

الهدف الوظيفي 11 - الإدارة الكفؤة والفعالة

بالآلاف الدولارات			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
8,935	1,252	7,683	1-11
2,209	593	1,616	2-11
63,533	7,524	56,009	3-11
74,677	9,369	65,308	المجموع

نطاق العمل

324- يشكّل الهدف الوظيفي 11 الأساس لقياس الإدارة والتنظيم الفعالين والكفؤين للموارد البشرية والمالية وغيرها من الموارد والأصول المادية من خلال مجموعة منقحة من ستة مؤشرات أداء أساسية مع مقاصد محددة لفترة سنتين، بالاستفادة من الإنجازات التي تحققت. وعلى وجه الخصوص، يشمل قياس الإدارة الكفؤة والفعالة مؤشراً جديداً لقياس المسؤولية البيئية للمنظمة. ووحدات العمل المسؤولة هي إدارة الخدمات المؤسسية ومكتب الموارد البشرية.

أولويات الفترة 2018-2019

325- ستركز إدارة الموارد البشرية على أولويتين يتم قياسهما بمجموعة محدثة من مؤشرات الأداء الرئيسية:

- (أ) المحافظة على التوظيف، وتعيين موظفين من ذوي المؤهلات الرفيعة وتطوير قدراتهم، وتخطيط القوة العاملة لتحسين المواءمة بين إدارة الموارد البشرية والاحتياجات الاستراتيجية والبرامجية في المنظمة، بما في ذلك من خلال التنقل، وفي الوقت نفسه زيادة نسبة النساء في القوة العاملة (ولا سيما في المناصب العليا)، وتحسين التمثيل الجغرافي.
- (ب) ومتابعة زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف التشغيلية من خلال مواصلة تبسيط العمليات والإجراءات الخاصة بالموارد البشرية، وتبسيط القواعد، واعتماد الإجراءات التشغيلية الموحدة، وزيادة استخدام التكنولوجيا والآلات.

326- وستركز إدارة الموارد المالية على عمليات الإشراف والرصد والرقابة الداخلية في ما يتعلق بالعمليات التجارية لضمان الامتثال للقواعد والإجراءات المالية، خصوصاً في المكاتب الميدانية. وسيتم استكمال ذلك بمبادرات لتنمية القدرات محددة الأهداف، يتم فيها تحديد أوجه القصور من خلال الإشراف والرصد. وسيتم قياس الإدارة الفعالة والكفؤة للموارد المالية من خلال الحصول على رأي غير مشفوع بتحفظ من المراجع الخارجي بشأن الكشوفات المالية السنوية، بما في ذلك بشأن بيان الرقابة الداخلية.

327- وتضمن إدارة خدمات المشتريات شراء السلع والأشغال والخدمات بطريقة استراتيجية وأخلاقية وشفافة وقائمة على الخدمات تمثل أفضل قيمة مقابل المال. ومع تزايد حصة المشتريات التي تقوم بها المكاتب الميدانية مباشرة، سينصب التركيز على دعم شبكة المكاتب الميدانية، وخاصة في ما يلي:

- (أ) توطيد التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من خلال عمليات المشتريات المشتركة؛
- (ب) وزيادة مستوى تفويض السلطات في ما يتعلق بمشتريات المكاتب الميدانية، وزيادة تمكين المكاتب الميدانية لتلبية الاحتياجات المحلية الخاصة بالمشتريات، مع العمل في الوقت ذاته على إدارة المخاطر من خلال التدريب والمشورة والرصد؛
- (ج) وتبسيط عمليات المشتريات بالنسبة إلى المكاتب الميدانية وإعداد هيكل خاص بالموظفين والدعم يتمتع بالمرونة اللازمة للتكيف مع الاحتياجات التنظيمية المتغيرة وبيئة تمويل التنمية، بما في ذلك إنشاء مجموعة من خبراء المشتريات تكون جاهزة للانتشار في البلدان التي تعاني من حالات الطوارئ.

الباب 13 - الإنفاق الرأسمالي

بالآلاف الدولارات			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
16,892	0	16,892	1-13
16,892	0	16,892	المجموع

نطاق العمل

328- أنشئ مرفق الإنفاق الرأسمالي كباب من أبواب برنامج العمل والميزانية بموجب قرار المؤتمر 2003/10. ويحدد المرفق ويأذن بالمصروفات على أصول مادية وغير مادية تتجاوز مدة حياتها النافعة فترة السنتين المالية في المنظمة والتي تتطلب عموماً مستوى من الموارد يتعذر تمويله في إطار اعتمادات فترة مالية واحدة. وتخول المادة 6-11 من اللائحة المالية تحويل أي رصيد في حساب الإنفاق الرأسمالي للاستخدام في الفترة المالية التالية.

329- وتحقق الاستثمارات الرأسمالية في المنظمة منافع من حيث توفير بنية أساسية وبيئة عمل أكثر فعالية وكفاءة لتلبية احتياجات الأعمال في المنظمة وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية. وعلى هذا النحو، يوفر هذا المرفق الاستثمارات المطلوبة لصيانة وتحسين منتجات المنظمة وخدماتها بشأن: (أ) المنصات الخاصة بالمعلومات والبيانات التقنية؛ (ب) والنظم التشغيلية والإدارية؛ (ج) والبنية التحتية والخدمات. ويتولى مجلس إدارة الإنفاق الرأسمالي، الذي يترأسه نائب المدير العام (العمليات)، تقييم جودة الاستثمارات ورصد تنفيذ مشاريع الإنفاق الرأسمالي في ما يتعلق بأهميتها بالنسبة إلى المنظمة، والمنافع والتكاليف القابلة للقياس، والجدول الزمني والمخاطر.

أولويات الفترة 2018-2019

330- سيركز الإنفاق الرأسمالي على خمسة مجالات استثمار رئيسية، وهي:

- (أ) الاستثمارات في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تشمل توفير خوادم وشبكات تخزين واتصالات لضمان توفير بنية أساسية فعالة وكفؤة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستوفي أفضل الممارسات المعيارية في القطاع وتدعم احتياجات أعمال المنظمة.
- (ب) الاستثمارات في النظم الإدارية المؤسسية لضمان أن تستمر نظم تخطيط الموارد في المنظمة في تلبية المتطلبات الدينامية، التشغيلية منها والمتعلقة بالأعمال، في كل من المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية.
- (ج) الاستثمارات في التطبيقات التقنية المؤسسية لتحسين وتعزيز إدارة البيانات والمعلومات الفنية في المنظمة.
- (د) الاستثمارات في نظم المعلومات الإدارية لمعالجة متطلبات إعداد التقارير التشغيلية وتحليل البيانات ودعم صنع القرار الإداري.
- (هـ) الاستثمارات في بناء البنية الأساسية والمرافق لضمان الامتثال للوائح الصحة والسلامة وتخفيض تكاليف الصيانة والتشغيل.

الباب 14 - الإنفاق الأمني

بالآلاف الدولارات			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
8,886	181	8,705	1-14
13,716	0	13,716	2-14
22,602	181	22,421	المجموع

نطاق العمل

331- يغطي مرفق الإنفاق الأمني تكاليف الموظفين وغير الموظفين التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بأمن وسلامة موظفي المنظمة وأصولها في المقر الرئيسي وفي الميدان، حسبما ينص عليه قرار المؤتمر رقم 2005/5. ويكمن الهدف من وراء ذلك في ضمان تمتع موظفي المنظمة بالقدرة اللازمة لأداء المهام الملقة على عاتقهم بأمن وأمان في جميع المواقع التي تعمل فيها المنظمة. والوحدة المسؤولة عن العمل في هذا المجال هي دائرة الأمن التي ترفع تقاريرها إلى نائب المدير العام (العمليات).

332- وتهدف وظيفة الأمن في المقر الرئيسي إلى ضمان بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ برامج المقر الرئيسي، وهي توفر الدعم لتنفيذ مهمة المدير العام باعتباره المسؤول المختار عن الأمن بالنسبة إلى إيطاليا. كما تشمل الاتصال والتنسيق مع الحكومة المضيفة وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، وإقامة نظم لإدارة الأمن، وتهيئة بيئة تمكينية، وضمان سلامة الموظفين وأمنهم داخل مباني مقر المنظمة. وتتضمن الأنشطة المضطلع بها السلامة من الحرائق، وبعض التدابير المتعلقة بالبنية الأساسية، ومسائل الصحة المهنية، وذلك بالاستناد إلى الخطوات المتخذة على مدى السنوات القليلة الماضية لتهيئة بيئة عمل أكثر أماناً وسلامة لموظفي المقر الرئيسي.

333- ووظيفة الأمن في الميدان تُمكن المنظمة من تنفيذ برامجها بكفاءة وفعالية مع ضمان أمن الموظفين وسلامتهم ورفاههم، من خلال إسداء الخبرة الفنية والمشورة بطريقة تتسق مع سياسات المنظمة ومع إطار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن المتمثل في "لا برامج بغير أمن". وتحقيقاً لهذا الهدف، تقوم دائرة الأمن برصد البيئة الأمنية السائدة وتقديرها من منظور عمليات المنظمة على المستوى القطري وتتخذ تدابير تصحيحية لزيادة سلامة وأمن موظفي المنظمة وبعثاتها، بالتعاون الوثيق مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

334- يتم توجيه التقدم في وضع برنامج المنظمة الخاصة بالسلامة والصحة المهنيين عن طريق عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالسلامة والصحة المهنيين التي تضم الوحدات الرئيسية المسؤولة عن سلامة وصحة الموظفين في المقر الرئيسي والممثلات في الميدان.

أولويات الفترة 2018-2019

الأمن في المقر الرئيسي

335- ستستمر الأولويات الخاصة بالأمن في المقر الرئيسي في التركيز على عمليات تقييم التهديدات التي يتم إجراؤها بشكل مشترك مع السلطات المحلية وتحسين القدرات الداخلية للوقاية والاستجابة في حالات الطوارئ من خلال كفاءة مستوى من التدريب لموظفي الأمن يمثل للمعايير التي تعتمد عليها الأمم المتحدة والسلطات المحلية. كما ستعطي الأولوية لضمان إكمال جميع الموظفين في المقر "للتدريب الأمني الأساسي" الإلزامي.

الأمن في الميدان

336- ستتمثل أولويات الأمن في الميدان في تقديم الدعم المستمر إلى المكاتب الميدانية من خلال الترقب والوقاية والحماية والاستجابة من أجل التخفيف من وطأة المخاطر الناجمة عن النزاعات المسلحة والإرهاب والجرائم والاضطرابات المدنية والكوارث الطبيعية. وستواصل دائرة الأمن تزويد المكاتب الميدانية بالخبرة الفنية والتدريب في مجال الأمن والتمويل للمعدات الأمنية والمشورة والدعم التنفيذي. وتكمن إحدى الأولويات في الامتثال الكامل للمعايير والتدابير الأمنية الدنيا للعمل. كما أن المتخصصين في الشؤون الأمنية والمستشارين الأمنيين يوجدون في أماكن شديدة الخطورة، بما في ذلك مكاتب إقليميان اثنان، وهم دائما رهن الإشارة لمواجهة الحوادث وإسداء أشكال أخرى من المشورة حسب الاقتضاء.

المصروفات الطارئة

بالآلاف الدولارات			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
600	600	600	1-12
600	600	600	المجموع

337- لا تزال الموارد المخصصة للمصروفات الطارئة على حالها منذ برنامج العمل والميزانية للفترة 1980-1981.

التحويل إلى صندوق التسويات الضريبية

338- أنشئ صندوق التسويات الضريبية في 1 يناير/كانون الثاني 1972.

339- وتمشيا مع الممارسة المتبعة منذ 1972-1973، تُقدّم ميزانية الفترة 2018-2019 على أساس إجمالي، بإضافة اعتماد خاص بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين إلى مجموع ميزانية العمل الفعلية.

340- ولن يكون لذلك أي تأثير على الاشتراكات المستحقة الدفع من جانب البلدان الأعضاء التي لا تفرض ضرائب على مستحقات الموظفين؛ فحصتها الكاملة من الاعتماد الخاص بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين يتم استردادها، بخصمها من اشتراكاتها المستحقة الدفع.

341- أما البلدان الأعضاء التي تفرض ضرائب على مستحقات الموظفين، فسيتم تخفيض حصتها من الاعتماد الخاص بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بحسب المبلغ المقدّر أن يكون ضروريا لتلبية مطالبات موظفي المنظمة المعنيين باسترداد الضرائب.

342- ويمثل مبلغ 87.45 مليون دولار أمريكي المخصص للفترة 2018-2019 الفرق بين تكاليف المرتبات الإجمالية والصافية، في ما يتعلق بالموظفين الفنيين والفئات العليا، استنادا إلى جدول مرتبات الأمم المتحدة في 1 يناير/كانون الثاني 2017.

343- وإن استخدام المبالغ الدائنة الناشئة عن خطة الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين مقابل اشتراكات الأعضاء المقررة سيُعرض بعد أن يتخذ المؤتمر قراراً بشأن جدول الاشتراكات الذي سيطبق في الفترة 2018-2019.

الملحق 2- إطار النتائج - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية

344- يعرض الملحق 2 إطار النتائج لكل من أبواب الميزانية (خمسة أهداف استراتيجية، الهدف 6، أربعة أهداف وظيفية، وأربعة أبواب خاصة).

354- ويتضمن إطار النتائج بالنسبة إلى كل من الأهداف الاستراتيجية، مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وغاياتها لقياس الهدف والنواتج (مع المؤشرات) والمخرجات (مع المؤشرات والغايات) اللازمة لتحقيق الأهداف. وستواصل صياغة المخرجات خلال سنة 2017 للتوصل إلى مؤشرات وغايات متصلة بأطر البرمجة القطرية. ولقد زاد إدراج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والغايات وتنقيح أطر النتائج من محور تركيز الأهداف الاستراتيجية وحسن جودة سلسلة نتائج المخرجات والنواتج، كما يوضحه القسم دال من الخطة المتوسطة الأجل. وترد ضمن الملحق 11 مقارنة بين إطار النتائج المقترح للفترة 2018-2021 وإطار النتائج الحالي للفترة 2014-2017.

346- وتحدد النتائج، بالنسبة إلى الهدف 6 والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة، كتحسينات في التنفيذ كما جرى قياسها والإفادة عنها بواسطة مؤشرات الأداء الرئيسية والغايات وهي تُنجز من خلال المخرجات.

الملحق 2: إطار نتائج الأهداف الاستراتيجية للفترة 2018-2021 - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية		
المقاصد - تخفيض الوفيات المبكرة بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج بحلول عام 2030 (الهدف 3-4)		المقاصد - ضمان حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي بحلول عام 2030 (الهدف 2-1) - وضع نماية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 (الهدف 2-2)
المؤشرات معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية (الهدف 3-4-1)		المؤشرات - معدل انتشار نقص التغذية (الهدف 2-1-1) - معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (الهدف 2-1-2) - معدل انتشار توقّف النمو بين الأطفال دون سن الخامسة (الهدف 2-2-1) - معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنّفين حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن) (الهدف 2-2-2)

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	
1-1-1 ألف: عدد البلدان التي اعتمدت سياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار شاملة قطاعية و/أو شاملة لعدة قطاعات يدعمها إطار قانوني للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	النتائج 1-1: التزام البلدان التزاماً سياسياً صريحاً بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030
المخرج 1-1-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع أطر سياساتية وخطط وبرامج استثمار قطاعية وشاملة لعدة قطاعات للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	
المخرج 1-1-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع أطر قانونية وخاصة بالمساءلة وتنفيذها لإعمال الحق في غذاءٍ كافٍ	
1-2-1 ألف: عدد البلدان التي لديها آليات شاملة للحوكمة والتنسيق والمساءلة	النتائج 2-1: تنفيذ البلدان لآليات شاملة للحوكمة والتنسيق من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول 2030
المخرج 1-2-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على حوكمة الأمن الغذائي والتغذية	
1-3-1 ألف: عدد البلدان التي تستخدم الأدلة المستمدة من التحليلات الشاملة والمشاركة بين القطاعات لكي تسترشد بها في قراراتها المتعلقة بالسياسات والبرامج لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية	النتائج 3-1: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع

	أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030
المخرج 1-3-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تحليل انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية ومساهمة القطاعات وأصحاب المصلحة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	
المخرج 1-3-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على رصد وتقييم السياسات والبرامج والتشريعات ذات الصلة بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	
1-4-4 ألف: عدد البلدان التي تنفذ بفعالية ما تضعه من سياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار، ويقاس ذلك بمدى كفاية الإنفاق العام في قطاع الزراعة (الهدف 2-ألف-1) والموارد البشرية الحكومية	النتائج 1-4: تنفيذ البلدان لسياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار فعالة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030
المخرج 1-4-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تخصيص الموارد المالية واستخدامها للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	
المخرج 1-4-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تنمية الموارد البشرية والتطوير التنظيمي في مجالي الأمن الغذائي والتغذية	

الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة	
<p>المقاصد</p> <p>– ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية بحلول عام 2030 (الهدف 1-15)</p> <p>– مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام 2030 (الهدف 3-15)</p> <p>– ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية بحلول عام 2030 (الهدف 4-15)</p>	<p>المقاصد</p> <p>– مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي بحلول عام 2030 (الهدف 2-3)</p> <p>– ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل بحلول عام 2030 (الهدف 2-3)</p> <p>– الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة بحلول عام 2030 (الهدف 2-5)</p>
<p>المؤشرات</p> <p>– مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (الهدف 1-1-15)</p> <p>– نسبة المواقع الهامة من التنوع البيولوجي البري وللمياه العذبة المشمولة في المناط المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي (الهدف 2-1-15)</p> <p>– نسبة الأراضي المتدهورة نسبة إلى مجموع مساحة اليابسة (الهدف 1-3-15)</p> <p>– مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي (الهدف 2-4-15)</p>	<p>المؤشرات</p> <p>– حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعية/الحرثية (الهدف 1-3-2)</p> <p>– نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (2-4-1)</p> <p>– عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المضمونة في مرافق حفظ على المدى المتوسط أو الطويل (الهدف 2-5-1)</p> <p>– نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر، أو غير معرضة للخطر، أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها (الهدف 2-5-2)</p>
<p>المقاصد</p> <p>– تنظيم الصيد على نحو فعال وإنهاء الصيد المفرط من أجل إعادة الأرصاد السمكية إلى ما كانت عليه بحلول عام 2020 (الهدف 4-14)</p> <p>– حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية بحلول عام 2020 (الهدف 5-14)</p>	<p>المقاصد</p> <p>– زيادة كفاءة استخدام المياه زيادة كبيرة والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه بحلول عام 2030 (الهدف 4-6)</p>
<p>المؤشرات</p> <p>– نسبة الأرصاد السمكية داخل مستويات مستدامة بيولوجياً (الهدف 1-4-14)</p> <p>– تغطية المناطق المحمية فيما يتعلق بالمناطق البحرية (الهدف 1-5-14)</p>	<p>المؤشرات</p> <p>– التغيير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن (الهدف 1-4-6)</p> <p>– حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة (الهدف 2-4-6)</p>

الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة	
<p>1-2-ألف: عدد البلدان التي اعتمد فيها المنتجون ممارسات لزيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة</p> <p>1-2-باء: عدد البلدان التي ترفع تقارير إلى لجنة مصايد الأسماك عن تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد</p> <p>1-2-جيم: عدد البلدان التي ترفع تقارير عن التقدم المحرز في الإدارة المستدامة للغابات (الهدف 1-2-15)</p>	<p>الناتج 1-2: اعتماد البلدان لممارسات لزيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك</p>
<p>المخرج 1-1-2: قيام المنتجين بتحريب تكنولوجيات وممارسات مبتكرة أو الارتقاء بمستواها من أجل زيادة الإنتاجية ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي على نحو مستدام</p>	

المخرج 2-1-2: تعزيز قدرات المؤسسات على الترويج لاعتماد ممارسات أكثر تكاملاً وشاملة لعدة قطاعات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي على نحو مستدام.	
المخرج 2-2-2: وضع البلدان لسياسات وآليات للحكومة أو تحسينها لمعالجة الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة	2-2-ألف: عدد البلدان التي لديها سياسات وبرامج استثمار ذات صلة تشجع استدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتعالج بشكل صريح الإنتاجية والإيرادات، والتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدته، وصون البيئة، وتعزيز التنسيق المشترك بين القطاعات.
المخرج 2-2-1: صياغة السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار دعماً لاستدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والتصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي	
المخرج 2-2-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تيسير حوار السياسات المشترك بين القطاعات لوضع استراتيجيات وبرامج أكثر تكاملاً لاستدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي	
المخرج 2-3-2: تحسين البلدان لتنفيذ السياسات والصكوك الدولية لتحقيق استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات	2-3-ألف: عدد البلدان التي أصدرت تقارير وطنية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تتناول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهدف الاستراتيجي 2، وتعالج استدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك
المخرج 2-3-باء: عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد من قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزز قدرتها على الصمود أمام تغير المناخ وتحقيق تنمية تتسم بانخفاض انبعاثات غازات الدفيئة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطة تكيف وطنية، وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين، أو غير ذلك) (الهدف 13-2-1)	
المخرج 2-3-جيم: التقدم المحرز من جانب البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الهدف 14-6-1)	
المخرج 2-3-دال: المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً (الهدف 15-ألف-1)	
المخرج 2-3-1: تقديم الدعم لضمان الإدراج الفعال لقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في آليات الحوكمة الدولية، لا سيما في ما يتعلق بخطة عام 2030، وتغير المناخ، وجداول الأعمال والصكوك الخاصة بالتنوع البيولوجي والتصحر والبيئة تحت مسؤولية المنظمة.	
المخرج 2-3-2: تعزيز قدرات المؤسسات على تنفيذ السياسات والصكوك الدولية التي تعزز الإنتاج المستدام وتعالج تغير المناخ والتدهور البيئي.	
المخرج 2-4-2: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة لغرض استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في الوقت ذاته	2-4-ألف: عدد البلدان بحسب مستوى توافر البيانات القطاعية/الشاملة لعدة قطاعات والأدوات/المنتجات التحليلية وإمكانية الوصول إليها وجودتها واستخدامها في عمليات صنع السياسات المتعلقة بقطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة.
المخرج 2-4-1: استحداث منتجات معرفية استراتيجية تعالج القضايا الإقليمية أو العالمية وتدمج المعلومات المتعلقة بالإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي.	
المخرج 2-4-2: تعزيز قدرات المؤسسات على جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها لاتخاذ القرارات بشأن الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.	

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف		
المقاصد - مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية (الهدف 2-3)		المقاصد - القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين بحلول عام 2030 (الهدف 1-1) - تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال الذين يعانون الفقر بحلول عام 2030 (الهدف 2-1) - ضمان تمتع جميع الرجال والنساء بنفس الحقوق بحلول عام 2030 (الهدف 4-1) - بحلول عام 2030 ، بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها (الهدف 5-1)
المؤشرات - متوسط إيرادات صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس ومكانتهم كأفراد من الشعوب الأصلية (الهدف 2-3-2)		المؤشرات - نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي (الهدف 1-1-1) - نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر (الهدف 1-2-1) - نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية (الهدف 1-4-1) - نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض (الهدف 2-4-1) - الخسارة الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي (الهدف 2-5-1)
المقاصد - التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030 (الهدف 1-10)		المقاصد - الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير المتحقيين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020 (الهدف 6-8) - اتخاذ تدابير فورية للقضاء على السخرة واستئصال عمل الأطفال (الهدف 7-8)
المؤشرات - معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40 في المائة من السكان ومجموع السكان (الهدف 1-1-10)		المؤشرات - نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب (الهدف 1-6-8) - النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر (الهدف 1-7-8)

الهدف الاستراتيجي 3 الحد من الفقر في الريف	
<p>3-1-ألف: عدد استراتيجيات البلدان- بما في ذلك السياسات والخطوط التوجيهية واللوائح والأدوات والبرامج- المادفة إلى تمكين فقراء الريف وإزالة الحواجز التي تعترض سبيل وصول الفقراء من الرجال والنساء إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والتكنولوجيات والأسواق</p> <p>3-1-باء: عدد البلدان التي عززت فيها المنظمات الريفية والمؤسسات الحكومية والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة قدراتها على تمكين فقراء الريف وتحسين الوصول المنصف للفقراء من الرجال والنساء إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والتكنولوجيات والأسواق</p>	<p>النتائج 3-1: تمكين فقراء الريف ومنظمات الفقراء في الريف من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والأسواق</p>

<p>3-1-1-جيم: التقدم الذي تحرز به البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصايد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي هذه الحقوق</p> <p>(الهدف 14-باء-1)</p> <p>3-1-1-دال: (أ) نسبة إجمالي المزارعين الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب الجنس؛ (ب) حصة المرأة بين الملاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، وبحسب نوع الحيازة (الهدف 5-ألف-1)</p> <p>3-1-1-هـ: نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها (الهدف 5-ألف-2)</p>	
<p>المخرج 3-1-1: تعزيز المنظمات والمؤسسات الريفية وتيسير العمل الجماعي للفقراء في الريف</p>	
<p>المخرج 3-1-2: وضع استراتيجيات وسياسات وخطوط توجيهية وبرامج لتحسين وصول فقراء الريف إلى مجموعة من الخدمات والتمويل والمعارف والتكنولوجيات والأسواق والموارد الطبيعية، بما في ذلك في سياق المناخ، وتحسين السيطرة عليها</p>	
<p>المخرج 3-1-3: دعم السياسات وتنمية القدرات وتوليد المعرفة لتسريع وتيرة المساواة بين الجنسين وتمكين الاقتصادي للمرأة في الريف</p>	
<p>3-2-1-ألف: عدد البلدان التي لديها مجموعة محسنة من المؤسسات والاستراتيجيات- بما في ذلك السياسات والخطوط التوجيهية واللوائح والأدوات والبرامج- التي تهدف إلى خلق فرص العمل اللائق في الريف، بما في ذلك بالنسبة إلى النساء والشباب</p>	<p>الناتج 3-2: تعزيز البلدان لوصول فقراء الريف إلى فرص العمالة المنتجة والعمل اللائق، لا سيما في صفوف الشباب والنساء</p>
<p>المخرج 3-2-1: دعم السياسات وتنمية القدرات في ما يتعلق بصياغة الاستراتيجيات والسياسات والخطوط التوجيهية والبرامج وتنفيذها من أجل تعزيز فرص العمل اللائق في الريف، وتطوير المشاريع وتنمية المهارات، خاصة بالنسبة إلى الشباب والنساء</p>	
<p>المخرج 3-2-2: دعم السياسات وتنمية القدرات لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية من أجل النهوض بجودة فرص العمل وسلامتها، لا سيما في ما يتعلق بعمل الأطفال والعمل الجبري</p>	
<p>3-3-1-ألف: عدد البلدان التي لديها نظم محسنة للحماية الاجتماعية تربط الحماية الاجتماعية بالحد من الفقر في الريف والأمن الغذائي والتغذية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية</p> <p>3-3-1-باء: النسبة المئوية من السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا/النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية (الهدف 1-3-1)</p> <p>3-3-1-جيم: الإنفاق على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي (الهدف 1-ألف-2)</p> <p>3-3-1-دال: مجموع الإنفاق الحكومي في الحماية الاجتماعية وبرامج التوظيف كنسبة مئوية من الميزانيات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي (الهدف 8-باء-1)</p>	<p>الناتج 3-3: تعزيز البلدان لوصول فقراء الريف إلى نظم الحماية الاجتماعية</p>
<p>المخرج 3-3-1: توفير دعم السياسات وتوليد المعرفة وتنمية القدرات وأنشطة الدعوة لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الفقراء في الريف، بما في ذلك في السياقات الهشة والإنسانية</p>	
<p>المخرج 3-3-2: توفير دعم السياسات وتوليد المعرفة وتنمية القدرات وأنشطة الدعوة للنهوض بأوجه التآزر في ما بين قطاعات الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تغير المناخ</p>	
<p>3-4-1-ألف: عدد البلدان التي لديها قدرات معززة على وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج إنمائية شاملة ومتعددة القطاعات موجهة نحو الحد من الفقر في الريف.</p> <p>3-4-1-باء: نسبة الموارد التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر (الهدف 1-ألف-1)</p>	<p>الناتج 3-4: تعزيز البلدان للقدرات على تصميم السياسات والاستراتيجيات والبرامج المنصفة والمتعددة القطاعات الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وعلى تنفيذها وتقييمها للإسهام في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة.</p>

المخرج 3-4-1: تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ

المخرج 3-4-2: توفير البيانات والمعارف والأدوات لتعزيز وتقييم سياسات واستراتيجيات شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ، ورصد التقدم المحرز في الحد من الفقر في الريف

الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة			
المقاصد - زيادة صادرات البلدان النامية زياداً كبيرة، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020 (الهدف 11-17)	 المقاصد - تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030 (الهدف 12-3)	 المقاصد - مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية (الهدف 2-3) - اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها (الهدف 2-جيم)	 المقاصد - نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (الهدف 1-3-2) - مؤشر مفارقات أسعار الأغذية (الهدف 2-ج-1)
المؤشرات - حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية (الهدف 11-17)	المؤشرات - المؤشر العالمي لخسائر الأغذية (الهدف 12-3-1)	المؤشرات - نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (الهدف 1-3-2) - مؤشر مفارقات أسعار الأغذية (الهدف 2-ج-1)	

الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة	
الناتج 4-1: صياغة مواصفات واتفاقيات وخطوط توجيهية طوعية دولية لتحسين وصول البلدان إلى الأسواق الدولية وأدائها	4-1-ألف: النسبة المئوية من البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط التي تشارك مشاركة فعالة في وضع المواصفات الدولية تحت رعاية الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات أو وضع مواصفات الدستور الغذائي الواردة من أقل البلدان نمواً 4-1-باء: عدد البلدان التي تحسّن وصولها إلى الأسواق الدولية بفضل اتفاقات تجارية، ويتم قياس ذلك أيضاً من خلال استخدام إحصائيات الصادرات الزراعية (الهدف 2-باء-2) ونسبة بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المتمتعة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية (الهدف 10-ألف-1) 4-1-جيم: عدد البلدان التي تحسّن وصولها إلى الأسواق الدولية بفضل اعتماد خطوط توجيهية طوعية دولية
المخرج 4-1-1: صياغة البلدان لمواصفات دولية جديدة ومنفحة خاصة بسلامة الأغذية وجودتها وبالصحة النباتية، والاتفاق عليها لتكون بمثابة مراجع لتحقيق الاتساق الدولي	
المخرج 4-1-2: تعزيز قدرات البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لها على المشاركة بفعالية في صياغة خطوط توجيهية طوعية واتفاقيات دولية تشجع شفافية إجراءات الأسواق وتحسّن فرص الأسواق وإقامة نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة.	
الناتج 4-2: تصميم البلدان وتنفيذها لسياسات وأطر تنظيمية وترتيبات مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة	4-2-ألف: عدد البلدان التي توجد فيها عناصر بيئة تمكينية تدعم إقامة نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة بدرجة أكبر، ويتم قياس ذلك أيضاً من خلال المعونة من أجل الالتزامات والمدفوعات المتصلة بالتجارة (الهدف 8-ألف-1) 4-2-باء: التقدم المحرز من جانب البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الهدف 14-6-1)
المخرج 4-2-1: تعزيز قدرات منظمات القطاع العام على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر تنظيمية وخطط استثمارات وطنية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة.	

المخرج 4-2-2: تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تصميم وتنفيذ ترتيبات مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة.	
<p>3-4-3-ألف: عدد البلدان التي زادت فيها الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة القدرات الفنية والإدارية</p> <p>3-4-3-باء: عدد البلدان التي تحسّنت فيها الأدوات والخدمات المالية وآليات إدارة المخاطر من أجل تطوير سلاسل القيمة الزراعية والغذائية، ويتم قياس ذلك أيضا من خلال استخدام نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان (الهدف 3-9-2)</p> <p>3-4-3-جيم: عدد البلدان التي ازداد فيها الاستثمار في قطاع نظم الأغذية والزراعة، ويتم قياس ذلك أيضا من خلال استخدام مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية (الهدف 2-ألف-1) ومجموع التدفقات الرسمية إلى القطاع الزراعي (الهدف 2-ألف-2)</p>	<p>الناتج 3-4-3: تعزيز البلدان لقدرات القطاعين العام والخاص وزيادة الاستثمارات للنهوض بالمنشآت الزراعية الشاملة وتطوير سلاسل القيمة</p>
المخرج 4-3-1: تزويد الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة بالقدرات الفنية والإدارية لإقامة سلاسل قيمة زراعية وغذائية مستدامة وفعالة وشاملة	
المخرج 4-3-2: تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على زيادة الاستثمارات في الأدوات والخدمات المالية وآليات إدارة المخاطرة، وتصميمها وتنفيذها لغرض إقامة نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة	
<p>4-4-4-ألف: عدد البلدان بحسب مستوى توافر البيانات والأدوات/المنتجات التحليلية وإمكانية الوصول إليها وجودتها واستخدامها في عمليات صنع السياسات المتعلقة بالنظم الزراعية والغذائية الفعالة والشاملة.</p>	<p>الناتج 4-4-4: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة من أجل دعم إقامة نظم زراعية وغذائية</p>
المخرج 4-4-1: توفير أحدث المعلومات والتحليلات عن الأسواق العالمية لتشجيع شفافية الأسواق وتعزيز فرص الأسواق والتجارة العالمية والإقليمية والمحلية.	
المخرج 4-4-2: تزويد منظمات القطاع العام بما يلزم لإنشاء نظم لرصد وتحليل آثار السياسات التجارية والغذائية والزراعية على النظم الزراعية والغذائية الوطنية.	

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات			
<p>المقاصد</p> <p>- القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030 (الهدف 1-2)</p> <p>- وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 (الهدف 2-2)</p> <p>- ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل (الهدف 2-4)</p> <p>- اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها (الهدف 2-جيم)</p>		<p>المقاصد</p> <p>- بناء قدرة الفقراء والفتات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030 (الهدف 1-5)</p>	
<p>المؤشرات</p> <p>- معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد ووسط السكان استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (الهدف 1-2-2)</p> <p>- معدل انتشار سوء التغذية (الهزال) (الهدف 2-2-2)</p> <p>- نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (الهدف 2-4-1)</p> <p>- مؤشر مفارقات أسعار الأغذية (الهدف 2-جيم-1)</p>		<p>المؤشرات</p> <p>- عدد الوفيات والمفقودين والمتضررين بسبب الكوارث من كل 100 000 شخص (الهدف 1-5-1 = 1-13-2)</p>	
<p>المقاصد</p> <p>- تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار (الهدف 1-13)</p>		<p>المقاصد</p> <p>- التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث بحلول عام 2030 (الهدف 11-5)</p>	
<p>المؤشرات</p> <p>- عدد الوفيات والمفقودين والمتضررين بسبب الكوارث من كل 100 000 شخص (الهدف 1-13-2 = 1-5-1)</p>		<p>المؤشرات</p> <p>- الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي (الهدف 11-5-2)</p>	
<p>المقاصد</p> <p>- الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان (الهدف 1-16)</p>		<p>المقاصد</p> <p>- مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030 (الهدف 15-3)</p>	
<p>المؤشرات</p> <p>- الوفيات المتصلة بالنزاع لكل 100 000 نسمة، بحسب العمر والجنس والسبب (الهدف 1-16-2)</p>		<p>المؤشرات</p> <p>- نسبة الأراضي المتدهورة نسبة إلى مجموع مساحة اليابسة (الهدف 15-3-1)</p>	

الهدف الاستراتيجي 5 زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات	
<p>1-5-ألف: عدد البلدان بحسب مستوى الالتزام والقدرات على إدارة/ الحد من الكوارث ومخاطر الأزمات في ما يتعلق بالزراعة والأغذية والتغذية في شكل سياسات وتشريعات ونظم مؤسسية (الهدف 1-5-3 = 1-1-13)</p> <p>1-5-باء: عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد من قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزز قدرتها على الصمود أمام تغير المناخ وتحقيق تنمية تتسم بانخفاض انبعاثات غازات الدفيئة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطة تكثيف وطنية، وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجندات لفترة السنتين، أو غير ذلك) (الهدف 1-2-13)</p> <p>1-5-جيم: عدد البلدان التي أدمجت في مناهجها الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي مواضيع التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والحد من أثره والإنذار المبكر به (الهدف 1-3-13)</p>	<p>الناتج 1-5-1: اعتماد البلدان أو تنفيذها لنظم وأطر قانونية وسياساتية ومؤسسية للحد من المخاطر وإدارة الأزمات</p>
<p>المخرج 1-5-1: تعزيز القدرات الوطنية للحكومة والمنظمات العامة على صياغة وتعزيز برامج استثمار وسياسات واستراتيجيات وخطط خاصة بالحد من المخاطر وإدارة الأزمات</p>	
<p>المخرج 1-5-2: تحسين آليات التنسيق وتعبئة الموارد للحد من المخاطر وإدارة الأزمات.</p>	
<p>1-5-2-ألف: عدد البلدان التي حسّنت قدراتها على توليد البيانات والأدوات/المنتجات التحليلية والمعلومات ذات الصلة بالمخاطر المحتملة والمعروفة والمستجدة التي تهدد الزراعة والأغذية والتغذية، وعلى توافرها وإمكانية الوصول إليها وجودتها واستخدامها</p>	<p>الناتج 1-5-2: استخدام البلدان لمعلومات منتظمة وللإنذار المبكر لمواجهة التهديدات المحتملة والمعروفة والمستجدة</p>
<p>المخرج 1-5-2: وضع آليات أو تحسينها لتحديد التهديدات ورصدها، وتقييم المخاطر وتنفيذ الإنذار المبكر المتكامل وفي الوقت المناسب</p>	
<p>المخرج 1-5-2: تحسين القدرات الوطنية على تقييم قابلية التأثر وقياس القدرة على الصمود.</p>	
<p>1-5-3-ألف: عدد البلدان التي حسّنت قدراتها على تطبيق تدابير الوقاية والتخفيف من حدة الآثار التي تقلل من المخاطر المحدقة بالزراعة والأغذية والتغذية</p> <p>1-5-3-باء: (أ) نسبة إجمالي المزارعين الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب الجنس؛ (ب) وحصة المرأة بين الملاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، وبحسب نوع الحيازة (الهدف 1-5-ألف-1)</p> <p>1-5-3-جيم: نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها (الهدف 1-5-ألف-2)</p>	<p>الناتج 1-5-3: قيام البلدان بالحد من المخاطر وقابلية التأثر على صعيدي الأسرة والمجتمع المحلي</p>
<p>المخرج 1-5-3: تعزيز قدرات الحكومة والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على تنفيذ ممارسات الوقاية والتخفيف الجيدة للحد من آثار التهديدات والأزمات</p>	
<p>المخرج 1-5-3: تزويد المجتمعات المحلية بممارسات وتدابير للحد من قابلية التأثر</p>	
<p>1-5-4-ألف: مستوى القدرة على التأهب وعلى إدارة الاستجابة</p>	<p>الناتج 1-5-4: تأهب البلدان للكوارث والأزمات وإدارة الاستجابات الفعالة لها</p>
<p>المخرج 1-5-4: تعزيز قدرات السلطات وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني في مجال التأهب للطوارئ للحد من تأثير الأزمات</p>	
<p>المخرج 1-5-4: تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى المجتمعات المتضررة من الأزمات للحفاظ على سبل كسب العيش</p>	

الهدف الاستراتيجي 6:			
الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)			
بيان النواتج- تقدم الجودة الفنية والمعرفة والخدمات؛ وإعداد إحصاءات بنزاهة ونشرها من قبل المنظمة؛ وتقديم خدمات ذات نوعية جيدة للعمل بشأن المساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية وتغيير المناخ إلى البرامج الاستراتيجية.			
المقاصد (نهاية 2021)	المقاصد (نهاية 2019)	مؤشرات الأداء الأساسية	6-1-ألف: جودة عمل المنظمة الفني والمعياري ونزاهته
69%	69%	6-1-ألف: جودة القيادة الفنية، ويجري قياسها من خلال: - منهجية استقصاء لتقييم تعقيبات أصحاب المصلحة بشأن عناصر القيادة الفنية من قبيل: ضمان امتياز المعرفة الفنية والامثال للسياسات الفنية والنزاهة الفنية والقدرة على الاستجابة للقضايا الناشئة والنهوض بفهم أساسي للتحديات وإيجاد خيارات في التخصصات الرئيسية عن طريق اللجان الفنية.	
المخرج 6-1-1: ضمان امتياز المعرفة الفنية اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ودعم تنفيذها عن طريق القيادة الفنية الرئيسية للمديرين العاملين المساعدين في الإدارات الفنية؛ وإقامة شبكات فنية وتقديم الخبرة الفنية إلى البرامج الاستراتيجية والأنشطة الفنية في المنظمة.			
المخرج 6-1-2: ضمان الامثال للسياسات الفنية والنزاهة الفنية واتساق تدخلات المنظمة عبر الحدود الجغرافية.			
المخرج 6-1-3: توفير القدرة على الاستجابة للقضايا الناشئة، ودعم استكشاف ابتكارات ومُحج جديدة لتكييف الحلول مع البيئة المتغيرة والإسهام في مواجهة التحديات عن طريق بذل جهود تعاونية باستخدام الصندوق المتعدد التخصصات.			
المخرج 6-1-4: النهوض بفهم أساسي للتحديات، وإيجاد خيارات في التخصصات الأساسية عن طريق اللجان الفنية (لجنة مصائد الأسماك، ولجنة الغابات، ولجنة الزراعة، ولجنة مشكلات السلع).			
المخرج 6-1-5: ضمان إعداد المطبوعات الرئيسية عن "حالة" انعدام الأمن الغذائي والزراعة ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات.			
المخرج 6-1-6: دعم وتشجيع الحوار الفني وفي مجال السياسات على المستويين العالمي والإقليمي عن طريق التمثيل المؤسسي من جانب الإدارات الفنية وكبير الإحصائيين.			
المقاصد (نهاية 2021)	المقاصد (نهاية 2019)	مؤشرات الأداء الأساسية	6-2: جودة إحصاءات المنظمة ونزاهتها لدعم عملية صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة على جميع المستويات
يحدد لاحقاً*	يحدد لاحقاً*	6-2-ألف: مستوى توافر الإحصاءات وإمكانية الحصول عليها وجودتها لوضع السياسات المستندة إلى الأدلة في مجالات الأهداف الاستراتيجية الخمسة (المصدر: الدراسة الاستقصائية للمنظمة) * سيحدد المقصد بحلول نهاية عام 2017	
يحدد لاحقاً*	يحدد لاحقاً*	6-2-باء: جودة وفعالية بيانات المنظمة وأساليبها، والتي يجري قياسها من خلال: نظام التقييم الداخلي للمنظمة. * سيحدد المقصد بحلول نهاية عام 2017	
المخرج 6-2-1: وضع وتبادل الأساليب والمعايير الخاصة بجمع وتجهيز ونشر واستخدام الإحصاءات الزراعية والغذائية على نطاق المنظومة والمؤشرات الخمسة والعشرين لأهداف التنمية المستدامة التي تعتبر المنظمة راعية لها أو شريكاً فيها.			
المخرج 6-2-2: توفير الدعم لتعزيز النظم والمؤسسات الإحصائية الوطنية لتحسين كفاءات الإحصائيين الوطنيين في جمع الإحصاءات الزراعية والغذائية وتحليلها ونشرها، بما في ذلك بالنسبة إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.			
المخرج 6-2-3: إعداد المنظمة ونشرها لإحصاءات زراعية وغذائية عالية الجودة وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، بما في ذلك بالنسبة إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وحصول البلدان عليها.			
المخرج 6-2-4: تعزيز الحوكمة والتنسيق في إحصاءات المنظمة (رئيس الإحصائيين وجماعة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالإحصاءات)، وتحسين القدرة الداخلية على إنتاج البيانات ونشرها واستخدامها.			

المقاصد (نهاية 2021)	المقاصد (نهاية 2019)	مؤشرات الأداء الأساسية	3-6: خدمات ذات نوعية جيدة وتُهج متماسكة للعمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تؤدي إلى تعزيز القدرات القطرية على صياغة سياسات وبرامج تتيح فرصاً متساوية للرجال والنساء، وعلى تنفيذها ورصدها
15	14	6-3-ألف: عدد المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين المطبقة.	
يحدد لاحقاً*	يحدد لاحقاً*	6-3-باء: عدد معايير الأداء للنسخة المنقحة من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي حققتها المنظمة، ويجري قياس ذلك من خلال: - تصنيف مؤشرات أداء خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. * سيحدد المقصد عندما يتم تنقيح خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عام 2017	
المخرج 1-3-6: حصول البلدان الأعضاء على الدعم ضمن الأهداف الاستراتيجية من وحدة المساواة بين الجنسين لتنمية قدراتها بما يتسق مع المعايير الدنيا للمنظمة في ما يتعلق بتعميم المساواة بين الجنسين والتدخلات المستهدفة.			
المخرج 2-3-6: إنشاء آليات مؤسسية وتنمية قدرات للموظفين أو تعزيزها لدعم مبادرات البلدان الرامية إلى معالجة مسألة المساواة بين الجنسين.			
المقاصد (نهاية 2021)	المقاصد (نهاية 2019)	مؤشرات الأداء الأساسية	4-6: خدمات ذات نوعية جيدة من أجل وضع قواعد حوكمة وآليات ومؤسسات ذات صلة أكثر فعالية وشمولاً على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وفي برامج الأهداف الاستراتيجية
3	3	6-4-ألف: عدد آليات أو عمليات الحوكمة العالمية المختارة التي تمارس فيها المنظمة دوراً قيادياً يشجع إحراز التقدم في المسائل المتصلة بالأهداف الاستراتيجية الخمسة.	
20	20	6-4-باء: عدد مسائل الحوكمة التي شجعت فيها المنظمة إحراز تقدم بخصوص الأهداف الاستراتيجية الخمسة على الصعيدين الوطني والإقليمي، ويجري قياسه من خلال: - مدى اعتماد الموظفين في الفرق المعنية بالأهداف الاستراتيجية لنهج الحوكمة الذي تأخذ به المنظمة.	
المخرج 1-4-6: تحسّن مساهمة المنظمة في آليات حوكمة عالمية مختارة من حيث جودتها واتساقها.			
المخرج 2-4-6: تحديد مسائل الحوكمة الرئيسية الوطنية والإقليمية وصياغة خيارات للمشورة المستهدفة الملائمة.			
المقاصد (نهاية 2021)	المقاصد (نهاية 2019)	مؤشرات الأداء الأساسية	5-6: ضمان جودة واتساق عمل المنظمة بشأن التغذية من خلال تعميم التغذية في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الدولية المتعلقة بالتغذية
يحدد لاحقاً*	يحدد لاحقاً*	6-5-ألف: عدد البلدان التي تحظى بدعم المنظمة والتي تبلغ عن إحراز تقدم في تنفيذ التزامات إعلان روما عن التغذية وإطار العمل ذي الصلة الصادرين عن المؤتمر الدولي الثاني المعنى بالتغذية (المصدر: نظام الرصد المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية) * سيحدد المقصد بحلول نهاية 2017	
يحدد لاحقاً*	يحدد لاحقاً*	6-5-باء: عدد وحدات/موظفي المنظمة الذين يطبقون المعايير الدنيا ونهج المنظمة لتعميم التغذية في الأهداف الاستراتيجية (المصدر: تقييم المتابعة لمرحلة ما بعد التدريب) * سيحدد المقصد بحلول نهاية عام 2017	
المخرج 1-5-6: تحسّن جودة واتساق الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى التنسيق التشغيلي والسياساتي بشأن التغذية في منظومة الأمم المتحدة.			

<p>المخرج 6-5-2: تعزيز قدرة المنظمة على دعم البلدان الأعضاء في تنفيذ إعلان روما عن التغذية وإطار العمل ذي الصلة الصادرين عن المؤتمر الدولي الثاني المعنى بالتغذية</p>		
<p>المخرج 6-5-3: وضع وتنفيذ معايير مشتركة ونهج للمنظمة لتعميم التغذية من خلال الأهداف الاستراتيجية.</p>		
<p>المقاصد (نهاية 2021)</p>	<p>المقاصد (نهاية 2019)</p>	<p>مؤشرات الأداء الأساسية</p>
<p>50</p>	<p>40</p>	<p>6-6-ألف: عدد البلدان التي تحظى بدعم المنظمة لتنفيذ و/أو مواصلة بلورة المكونات الزراعية لمساهماتها المحددة على الصعيد الوطني بموجب اتفاق باريس. (يسهم في الهدف 13-2-1 من أهداف التنمية المستدامة).</p>
<p>48</p>	<p>24</p>	<p>6-6-باء: عدد الحوارات المتعلقة بتمويل السياسات و/أو الفنية ذات الصلة بالعمل في مجال المناخ على الصعيدين العالمي والإقليمي حيث تؤدي المنظمة دورا رياديا في تعزيز تكامل التوقعات الغذائية والزراعية (مثل الصندوق الأخضر للمناخ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة عام 2030).</p>
<p>المخرج 6-6-1: تعزيز قدرات المنظمة على دعم البلدان الأعضاء في تنفيذ المكونات الزراعية لسياساتها وخططها المتعلقة بتغير المناخ، خاصة المساهمات المحددة على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى مكونات تغير المناخ ضمن سياساتها وخططها الخاصة بالتنمية الزراعية.</p>		
<p>المخرج 6-6-2: تزايد مشاركة المنظمة من حيث الكم والتواتر في حوارات مختارة عالمية وإقليمية فنية وخاصة بمسائل التمويل والسياسات بشأن تغير المناخ.</p>		

الباب 7- برنامج التعاون التقني			
بيان الناتج - تحقيق برنامج التعاون التقني على نحو فعال، وبتناسق تام مع الأهداف الاستراتيجية، ودعمًا لتنفيذ نتائج أطر البرمجة القطرية			
1-7: إدارة ودعم برنامج التعاون التقني			
مؤشرات الأداء الأساسية	غايات	غايات	
	(نهاية عام 2019)	(نهاية عام 2021)	
1-7 ألف	%100	%100	معدل الموافقة على موارد برنامج التعاون التقني نسبة إلى الاعتمادات للفترة 2018-2019/2020-2021
1-7 باء	%100	%100	معدل إنجاز مشاريع برنامج التعاون التقني نسبة إلى الاعتمادات للفترة 2016-2017/2018-2019

الهدف الوظيفي 8- التوصل			
بيان الناتج- تحقيق أهداف المنظمة يحظى بدعم من شركات متنوعة وموسّعة، والدعوة، ومستوى أعلى من التوعية، والدعم السياسي والموارد، وتنمية معززة للقدرات وإدارة المعارف			
1-8: الشركات، والدعوة، وتنمية القدرات بما في ذلك التعاون في ما بين بلدان الجنوب			
مؤشرات الأداء الأساسية		غايات (نهاية عام 2019)	غايات (نهاية عام 2021)
1-8 ألف	عدد الشركات الاستراتيجية التي تمّ إبرامها ومواصلة العمل بها	30	30
1-8 باء	عدد منهجيات تنمية القدرات التي تم تطبيقها في إطار البرامج الاستراتيجية	10	10
1-8 جيم	عدد الاتفاقات والبرامج الجارية الخاصة بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	65 اتفاقاً و55 برنامجاً (زيادة بنسبة 5%)	70 اتفاقاً و60 برنامجاً (زيادة بنسبة 5%)
المخرجات			
1-1-8	الشركات الأساسية التي شُجعت وعُززت.		
2-1-8	توفير المشورة والدعم للفرق المعنية بالبرامج الاستراتيجية من أجل تسيط تنمية القدرات في عمل المنظمة.		
3-1-8	مبادرات التعاون في ما بين بلدان الجنوب القائمة بين الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول تساهم بفعالية في البرامج والمبادرات الوطنية		
2-8: الاتصالات			
مؤشرات الأداء الأساسية		غايات (نهاية عام 2019)	غايات (نهاية عام 2021)
2-8 ألف	حركة المستخدمين على موقع المنظمة FAO.org (استناداً إلى إحصاءات الدخول على مركز الوثائق في المنظمة على شبكة الإنترنت)	8.5 ملايين	9 ملايين
2-8 باء	مستوى وجود وسائل الإعلام (عدد زيارات الموقع) مقاساً بخدمة Meltwater للرصد الإعلامي	19.950 زيارة جديدة في الشهر	20.950 زيارة جديدة في الشهر
2-8 جيم	الزيادة في العدد الإجمالي لمتابعي حسابات المنظمة للتواصل الاجتماعي (كلها مجتمعة)	2.2 مليون	2.4 ملايين
المخرجات			
1-2-8	إقامة علاقات جديدة مع وسائل الإعلام العالمية والإقليمية والوطنية		
2-2-8	إطلاق الموقع الإلكتروني للمنظمة على مستوى العالم ووجود وسائل التواصل الاجتماعي لاتساقها مع أهدافها الاستراتيجية		
3-2-8	وضع وتعزيز نهج، وأدوات ومنهجيات على مستوى المنظمة في مجال نشر المعرفة والإدارة المحسنة للمعلومات		
3-8: تعبئة الموارد			
مؤشرات الأداء الأساسية		غايات (نهاية عام 2019)	غايات (نهاية عام 2021)
3-8 ألف	مستوى المساهمات الطوعية التي جرت تعبئتها في فترة السنتين (المساهمة في المؤشر 17-9-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاص بالقيمة بالدولار الأمريكي للمساعدة المالية والفنية المخصصة للبلدان النامية)	1.7 مليار دولار أمريكي (2018-2019)	1.7 مليار دولار أمريكي (2020-2021)
المخرجات			

الهدف الوظيفي 8- التواصل	
التواصل والتسويق الاستراتيجيين لمجالات عمل المنظمة ذات الأولوية والمتطلبات من الموارد مما يتيح قاعدة موسّعة ومتنوعة من الشركاء الذين تعمل معهم المنظمة	1-3-8
المساهمات الطوعية التي تم تعبئتها واستخدامها واحتسابها متّسقة مع سياسات المنظمة	2-3-8
تعزيز قدرات المنظمة على تعبئة الموارد وإدارة دورات المشاريع بصورة فعّالة	3-3-8

الهدف الوظيفي 9- تكنولوجيا المعلومات			
بيان الناتج- تكنولوجيا المعلومات في المنظمة تتيح قيمة مضافة من خلال تحسين فائدة الأصول الرقمية لأغراض التنفيذ في جميع المواقع الجغرافية من خلال حلول وخدمات حسنة التوقيت، ورفيعة الجودة، وفعالة، وذات الكفاءة من حيث الكلفة، والتكنولوجيات التحويلية والشركات الخارجية القائمة على مجموعة من السياسات والمعايير الخاصة بتكنولوجيا المعلومات في المنظمة			
مؤشرات الأداء الأساسية		غايات	غايات
		(نهاية عام 2021)	(نهاية عام 2019)
1-9- ألف	مستوى إرضاء العملاء الاستراتيجيين من قطاع الأعمال التجارية إزاء الحلول المقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ويجري قياسه من خلال: - النسبة المئوية من العملاء الاستراتيجيين من قطاع الأعمال التجارية الراضين تماماً (المصدر: مسح سنوي للعملاء)	%80	%70
1-9- باء	جودة الأصول الرقمية المتاحة أمام المنظمة لتستخدمها دعماً لعملها بصورة آمنة وحسنة التوقيت، ويجري قياسها من خلال: - النسبة المئوية من الأصول الرقمية (نظم المعلومات الداخلية والروابط بمصادر خارجية من البيانات) التي تستند إلى المنصات الرقمية المتاحة	%80	%75
المخرجات			
1-1-9	العمليات المتعلقة بالأعمال التجارية في المنظمة تتلقى دعماً فعالاً من خلال توفير منتجات وخدمات ذات الفعالية من حيث الكلفة، وحسنة التوقيت		
2-1-9	تحديد وتطبيق سياسات وهياكل ومواصفات في مجال تكنولوجيا المعلومات في المنظمة تمكّن من تقديم على نحو فعال حلول ناجعة وكفوءة في مجال تكنولوجيا المعلومات		
3-1-9	حماية أصول المعلومات الدقيقة وذات الصلة من إمكانية الوصول إليها بطرق غير مرخص لها، وإتاحتها أمام الموظفين المخولين في المنظمة لتيسير العمل الذي يقومون به لصالح المنظمة		

الهدف الوظيفي 10- حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه			
بيان الناتج: التوجه الفعلي للمنظمة من خلال زيادة الالتزام والتعاون السياسي مع الدول الأعضاء، والإدارة الاستراتيجية والإشراف			
1-10: حوكمة المنظمة			
مؤشرات الأداء الأساسية			
غايات (نهاية عام 2021)	غايات (نهاية عام 2019)		
%100	%100	وثائق الأجهزة الرئاسية التي تقدم في حينها واحتياجات اللغات	1-10-ألف
%90	%90	تنفيذ قرارات الأجهزة الرئاسية في المواعيد المحددة	1-10-باء
المخرجات			
1-10-1: تقاسم الخدمات للأجهزة الرئاسية والدستورية بطريقة فعالة، باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مع تحسين الخدمات اللغوية وتنفيذ القرارات بشفافية.			
2-10: الإشراف			
مؤشرات الأداء الأساسية			
غايات (نهاية عام 2021)	غايات (نهاية عام 2019)		
%90 (بما في ذلك خطورة عالية بنسبة %100)	%90 (بما في ذلك خطورة عالية بنسبة %100)	النسبة المئوية للتغطية الخاصة بعمليات المراجعة التي تم تنفيذها، بما في ذلك تلك ذات الخطورة العالية	2-10-ألف
%90	%90	النسبة المئوية للتوصيات الصادرة عن عمليات التقييم الاستراتيجية التي استكملت بنسبة استجابة الإدارة المتفق عليها في الموعد المحدد	2-10-باء
15	15	عدد البلدان التي تم فيها تقييم الأهمية الاستراتيجية للمنظمة وفعاليتها برامجها من خلال عمليات التقييم المتعلقة بالبرامج القطرية وغيرها من البرامج الرئيسية	2-10-جيم
المخرجات			
1-2-10: القيام بعمليات تقييم استراتيجية وخاصة بالبرامج ورفع توصيات لتحسين الأهمية الاستراتيجية للمنظمة وفعاليتها برامجها			
2-2-10: إعداد وإنجاز تحقيقات وخطة لمراجعة الحسابات قائمة على المخاطر			
3-2-10: توفير عناصر معززة في مساءلة المنظمة، وضوابطها الداخلية، وأطرها الائتمانية			
3-10: التوجيه			
مؤشرات الأداء الأساسية			
غايات (نهاية عام 2021)	غايات (نهاية عام 2019)		
%85	%85	نسبة غايات مخرجات الأهداف الاستراتيجية التي تم تحقيقها	3-10-ألف
المخرجات			
1-3-10: توفير توجيه تنفيذي			
2-3-10: تقديم التوجيه الاستراتيجي، والرصد والتبليغ			
3-3-10: توفير مشورة قانونية موثوقة وفي الوقت المناسب لدعم إجراءات المنظمة وتنفيذ برنامج عملها			
4-3-10: تقديم دعم رفيع الجودة للمكاتب الميدانية			

الهدف الوظيفي 11- الإدارة الكفؤة والفعالة			
بيان الناتج - تعظيم الفعالية والعمل من أجل ضمان القيمة مقابل المال في إنجاز وظائف ائتمانية، ووضع سياسات، ورصد ومراقبة			
11-1: الإدارة الكفؤة والفعالة للموارد البشرية			
مؤشرات الأداء الأساسية		غايات	غايات
		(نهاية عام 2021)	(نهاية عام 2019)
11-1 ألف	الوقت المطلوب لتعيين موظفين	120 يوماً	120 يوماً
11-1 باء	النسبة المئوية للبلدان الأعضاء الممثلة تمثيلاً متساوياً	%75	%75
11-1 جيم	التنقل الجغرافي (المناصب)	75	75
المخرجات			
11-1	الاستراتيجيات، والسياسات، والإجراءات، والخدمات المتصلة بالموارد البشرية فعالة وكفؤة، وتدعم اجتذاب، وتنمية، والحفاظ على قوة عاملة متنوعة، وماهرة ومحفزة.		
11-2: الإدارة الكفؤة والفعالة للموارد المالية			
مؤشرات الأداء الأساسية		غايات	غايات
		(نهاية عام 2021)	(نهاية عام 2019)
11-2 ألف	تتلقى المنظمة رأياً غير مشفوع بتحفظات بشأن كسوفاتها المالية، بما في ذلك بشأن بيانات الرقابة الداخلية	رأي غير مشفوع بتحفظات لمراجع خارجي (سنوي)	رأي غير مشفوع بتحفظات لمراجع خارجي (سنوي)
المخرجات			
11-2	تُقدّم تقارير مالية دقيقة، وذات الصلة، وحسنة التوقيت وخدمات مالية كفؤة وفعالة ومراقبة جيداً دعماً للأجهزة الرئاسية، والدول الأعضاء، والإدارة، والشركاء في الموارد، والموظفين.		
11-3: الإدارة الكفؤة والفعالة			
مؤشرات الأداء الأساسية		غايات	غايات
		(نهاية عام 2021)	(نهاية عام 2019)
11-3 ألف	مستوى إرضاء العملاء من خلال جودة الخدمات المقدمة	يحدد لاحقاً	يحدد لاحقاً
11-3 باء	المسؤولية البيئية في المنظمة تُقاس بناء على نسبة مياي/مجمّعات المنظمة التي ستوفّر بيانات سنوية عن انبعاثات غازات الدفيئة	%86	%86
المخرجات			
11-3	الخدمات الإدارية والوظائف الداعمة فعالة، وكفؤة، ومبسطة، ومستدامة من الناحية البيئية وتستجيب إلى متطلبات المنظمة		
11-3	تُشجّع صحة القوة العاملة لموظفي المنظمة وإنتاجيتها على نحو ناشط من خلال توفير خدمات صحية مبسطة وفعالة لجميع الموظفين في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية		

الباب 13- الإنفاق الرأسمالي			
بيان الناتج - تحقق الاستثمارات الرأسمالية في المنظمة منافع من حيث توفير بنية الأساسية وبيئة عمل أكثر فعالية وكفاءة لتلبية احتياجات الأعمال في المنظمة وإنجاز الأهداف الاستراتيجية			
مؤشرات الأداء الرئيسية		غايات (نهاية عام 2019)	غايات (نهاية عام 2021)
1-13 ألف	النسبة المئوية من الإنفاق الرأسمالي المخصص للمبادرات التي أُجري لها تحليل التكلفة والمنافع وخطه تحقيق العائد، ويجري قياسها من خلال: - استعراض سنوي	%100	%100
1-13 باء	النسبة المئوية من مشاريع الإنفاق الرأسمالي التي أُنجزت في موعدها وبجودة رفيعة وضمن الميزانية، ويجري قياسها من خلال: - حافظة المشاريع	%85	%90
المخرجات			
1-1-13	تعزيز منصة لإدارة البيانات والمعلومات الفنية		
2-1-13	تكييف النظم التشغيلية والإدارية لتلبية العمليات الجديدة والمتغيرة الخاصة بالأعمال.		
3-1-13	تحسين البنية الأساسية والخدمات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات.		

الباب 14- الإنفاق الأمني			
بيان الناتج - موظفو المنظمة قادرون على تأديته مهامهم على نحو آمن ومأمون في جميع المواقع التي تعمل فيها المنظمة			
14-1: بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في المقر			
مؤشرات الأداء الأساسية		غايات (نهاية عام 2019)	غايات (نهاية عام 2021)
14-1 ألف	النسبة المئوية للموظفين الذين أخذوا تدريب الأمن الأساسي	%90	%100
المخرجات			
14-1	ضمان بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في المقر		
14-2: بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في مختلف أرجاء العالم			
مؤشرات الأداء الأساسية		غايات (نهاية عام 2019)	غايات (نهاية عام 2021)
14-2 ألف	النسبة المئوية للمكاتب الميدانية التي تلتزم بالمعايير الدنيا للأمن التشغيلي	%100	%100
14-2 باء	النسبة المئوية للموظفين الدوليين في المكاتب الميدانية الذين يلتزمون بالتدابير الأمنية لأماكن الإقامة	%100	%100
14-2 جيم	النسبة المئوية للإبلاغ عن الحوادث المتصلة بالأمن في المكاتب الميدانية مع متابعتها العاجلة	%100	%100
14-2 دال	النسبة المئوية لإيفاد المهنيين المتخصصين في الأمن الميداني خلال 72 ساعة لمساعدة المكاتب الميدانية في إدارة الأزمات المتصلة بالأمن، بحسب الحاجة	%100	%100
المخرجات			
14-2	ضمان بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في مختلف أرجاء العالم		

الملحق 3- الزيادات في التكاليف: المنهجية والتقديرات

المنهجية والسياق

347- تتبع منهجية حساب الزيادات في التكاليف في برنامج العمل والميزانية 2018-2019 النهج الذي سبق أن وافق عليه كل من لجنة المالية والمجلس والمؤتمر. وتغطي تقديرات الزيادة في التكاليف إعادة حساب تكاليف مدخلات البرنامج العادي من المستوى الذي كانت عليه في الفترة 2016-2017 إلى المستوى الذي ستكون عليه في الفترة 2018-2019 لتنفيذ برنامج العمل، أي ما يتعلق بخدمات الموظفين والسلع والخدمات. وتوضع تقديرات الزيادات في التكاليف على أساس كل سنتين من خلال: تسويات التكاليف الفعلية التي تجري في فترة السنتين الحالية (توزيع التكاليف على فترة السنتين)؛ والتسويات المتوقعة في تكاليف الوحدة التي ستسري في فترة السنتين التالية (التضخم)؛ وعامل انقضاء الوقت في ما يتعلق بالوظائف الثابتة.

348- وتوزيع التكاليف على فترة السنتين هو الأثر المالي في الفترة 2018-2019 المترتب عن تسويات تكاليف الموظفين التي تحدث في الفترة 2016-2017. وهو نتيجة لعاملين هما:

- (أ) إدراج تكاليف غير كافية أو زائدة في الميزانية في فترة السنتين الحالية (2016-2017) - أي الاختلاف في تكاليف الموظفين الفعلية لكل شهر عمل عن تقديرات الميزانية التي أعدت قبل عامين؛
- (ب) تطبيق التعديلات الحالية على التكاليف (2016-2017) التي سرى أو سيسري مفعولها في مرحلة زمنية ما أثناء فترة السنتين 2016-2017 (وكانت مدرجة أو غير مدرجة في الميزانية) على فترة 24 شهراً كاملة في فترة السنتين 2018-2019.

349- وهكذا، فإن توزيع التكاليف على فترة السنتين يعكس بطريقة موضوعية الأثر المالي للأحداث التي وقعت بالفعل أو المتوقع وقوعها قبل تنفيذ ميزانية الفترة 2018-2019. ومعظم التغييرات في تكاليف الموظفين التي تُنفذ أثناء فترة السنتين هي نتيجة لتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتساهم تحركات الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية في المكاتب الميدانية، حيث تحتسب تكاليف الموظفين في العملات المحلية المربوطة بالدولار الأمريكي، أيضاً إلى حد ما في توزيع التكاليف على فترة السنتين.

350- وبناء على ذلك، فإن الانعكاسات المالية لتوزيع التكاليف على فترة السنتين هي في الأساس مسألة واقع، وليست مسألة حدس أو تخطيط طويل الأجل. وتستند تقديرات تكاليف الخدمات الحالية لما بعد انتهاء الخدمة للموظفين إلى آخر نتائج التقييم الاكتواري لخطط الالتزامات الخاصة بالموظفين (التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وصندوق مدفوعات انتهاء الخدمة، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، وصندوق التعويضات). وتقوم كل منظمة من المنظمات التي تتخذ من روما مقراً لها بإجراء هذا التقييم الاكتواري في كل سنة.

351- ويمثل التضخم أثر التكاليف في الفترة 2018-2019 الناشئ عن تلك التسويات المتوقع أن تحدث في أوقات مختلفة في فترة السنتين التالية. وتقديرات التضخم المتعلقة بالمرتبات والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية وبدلات مستمدة من آخر التنبؤات الخارجية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك والأرقام الدليلية للأجور الاسمية وسعر الصرف حسب الموقع) الصادرة عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست، والبيانات التي تنشرها الأجهزة المخولة من قبيل لجنة الخدمة المدنية الدولية، والتحقق المستقل.

الزيادات المقدرة في التكاليف

352- لقد تم احتساب التقديرات الإجمالية للاعتمادات الصافية المقترحة للفترة 2018-2019 بتعديل إلى الانخفاض بقيمة 10.9 مليون دولار أمريكي يعود كلياً إلى تكلفة خدمات الموظفين. ويعزى ذلك إلى انخفاض تكاليف خدمات الموظفين في منظومة الأمم المتحدة في العامين 2016 و2017 التي تم توزيعها على فترة السنتين القادمة، والتي يقابلها جزئياً نصح قائم على المجازفة لاحتساب التضخم.

353- ومن المقدّر أن يشهد توزيع التكاليف على فترة السنتين تعديلاً إلى الانخفاض قدره 24.7 مليون دولار أمريكي وتضخم بزيادة قدرها 13.8 مليون دولار أمريكي. ويبلغ التضخم المحتسب لمجموع السلع والخدمات ما قيمته 8.1 ملايين دولار أمريكي على افتراض أن نصح الإنفاق سيكون مشابهاً للفترة المالية الأخيرة. ويمكن استيعاب هذه التكاليف ضمن الاعتمادات الصافية المقترحة من خلال الزخم الجاري للتخفيف من تكاليف الاستشاريين والسفر وعمليات الشراء.

خدمات الموظفين

354- تشمل خدمات الموظفين جميع تكاليف الموظفين، بما في ذلك المرتبات، والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية وبدلات الإعالة والضمان الاجتماعي والمستحقات الأخرى المتعلقة بالموظفين ومستحقات ما بعد انتهاء الخدمة سواء لفئة الموظفين الفنيين أو فئة موظفي الخدمات العامة. وتتأتى التغييرات في تكاليف خدمات الموظفين من القرارات المتعلقة بالنظام الموحد للأمم المتحدة، بعد استعراضه من قبل لجنة الخدمة المدنية الدولية وموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه والتحقق المستقل ومن عوامل خارجية أخرى من قبيل أسعار الصرف السائدة في الأسواق. ويتسم هذا العنصر الأخير بالأهمية بالنسبة إلى تقدير تكاليف الموظفين في هذه المكاتب الميدانية حيث تتقلب العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

خدمات الموظفين - عوامل توزيع التكاليف على فترة السنتين

355- إن توزيع التكاليف على فترة السنتين الذي من المقدّر أن يشهد تعديلاً إلى الانخفاض قدره 24.7 مليون دولار أمريكي بسبب تكاليف خدمات الموظفين، قد يُفصّل على الشكل التالي:

(أ) أثر مواصلة تجميد المرتبات الصافية للموظفين من الفئة الفنية⁴⁰ ومعاشاتهم التقاعدية في عام 2016، إلى جانب عدم تغيير جدول مرتبات الموظفين من فئة الخدمات العامة والأجر الداخل في الحساب التقاعدي في روما وعدد من المواقع الميدانية حيث كانت مسوحات المرتبات في الأمم المتحدة أعلى من أجور المقارنة في سوق العمل المحلية. وأدى ذلك إلى انخفاض في تكاليف الموظفين لفترة السنتين بقيمة 27.8 مليون دولار أمريكي.

(ب) الزيادة الإجمالية في تكاليف الخدمات الحالية لمستحقات ما بعد انتهاء الخدمة التي هي أدنى مما احتُسب في الميزانية، بناء على عمليات التقييم الاكتواري حتى ديسمبر/كانون الأول 2015، والانخفاض المحتمل في معدّل الخصم في تقييم عام 2016، مما أدى إلى انخفاض لفترة سنتين قيمته 8.8 ملايين دولار أمريكي في الفترة 2018-2019.

(ج) انخفاض تكلفة نظام التأمين الصحي الأساسي لموظفي الفئة الفنية يعود بجزئه الأكبر إلى التغيير في صيغة أقساط التأمين، مما أدى إلى انخفاض تكاليف الموظفين على سنتين قيمته 2.3 مليون دولار أمريكي 2018-2019. ويتم التخفيف من الأثر جزئياً من خلال تطبيق الزيادة الناتجة عن تنفيذ جدول المرتبات الموحد الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2017. وإن زيادة مساهمات المنظمة تعزى إلى الحد من المرتبات الصافية، وإلى مساهمات الأفراد في خطة التأمين الطبي.

(د) زيادة أعلى مما احتُسب في الميزانية قيمتها 12.4 مليون دولار أمريكي لعلاوات أخرى، لا سيما علاوات التعيين والنقل⁴¹ ومنح التعليم.

(هـ) الأثر الإجمالي الصافي لجدول المرتبات الموحد لموظفي الفئة الفنية الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين والحادية والسبعين والذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2017⁴²، المتمثل في زيادة قدرها 1.7 مليون دولار أمريكي. ويتم التعويض عن الانخفاض الحاد في المرتبات الصافية الناتج عن إلغاء مرتب العائل من خلال الزيادات في بدلات الإعالة. وثمة أيضاً زيادات طفيفة في إعانات الإيجار ومساهمات المنظمة في خطط التأمين الطبية.

خدمات الموظفين - عوامل التضخم

356- من المتوقع حدوث زيادة تضخمية في التكاليف قدرها 13.8 مليون دولار أمريكي في ما يتعلق بخدمات الموظفين، لا سيما بسبب تطبيق معدلات التضخم المعتدلة الأدنى من توقعات الرقم القياسي للأسعار للمستهلك على المرتبات الصافية لموظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة ومعاشاتهم التقاعدية في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، وما من زيادات تطراً على عناصر التكاليف الأخرى الخاصة بالموظفين على الشكل التالي:

⁴⁰ الفقرات من 25 إلى 28 في الوثيقة FC 156/11؛ والفقرات من 5 إلى 8 في الوثيقة FC 161/9

⁴¹ الفقرة 3 في الوثيقة FC 164/7 Add.1

⁴² الفقرات من 1 إلى 9 في الوثيقة FC 160/10؛ والفقرات من 9 إلى 21 في الوثيقة FC 161/9؛ والفقرتان 1 و2 في الوثيقة FC 164/8

(أ) حدوث زيادة طفيفة بنسبة قدرها 1.15 في المائة في المرتبات الصافية لموظفي الفئة الفنية في المقر الرئيسي في عامي 2018 و2019 على التوالي، بما يشكّل انخفاضاً طفيفاً عن توقعات الرقم القياسي للأسعار للمستهلك في إيطاليا الذي يصدر عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست والمتعلقة بإيطاليا.

(ب) حدوث زيادة طفيفة بنسبة قدرها 1.15 في المائة في المرتبات الصافية لموظفي فئة الخدمات العامة في المقر الرئيسي في عام 2019 فقط، بما يقلّ عن مؤشر متوسط الأجور الاسمية الذي يصدر عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست والبالغ حالياً نسبة 1.9 في المائة.

(ج) توقع حدوث زيادات تضخمية معتدلة في المرتبات الصافية لموظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المواقع الميدانية، مع مراعاة عوامل مثل التضخم، وتقلبات أسعار الصرف، وآخر الأنماط السابقة للزيادات. وتمثّل النهج في تطبيق نسبة أدنى بقليل من أكثر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك تدنياً في الإقليم أو البلد الذي تملك فيه المنظمة مكاتب كبيرة. ويعني ذلك أن معدلات التضخم المطبقة هي أدنى من الأرقام القياسية لأسعار المستهلك التي تصدر عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست وتتراوح بين زيادة نسبتها 1 في المائة بالنسبة إلى مكاتب الاتصال وزيادة نسبتها 1.15 في المائة في أماكن العمل الأوروبية من غير المقر، وزيادة قسوى نسبتها 5.4 في المائة في أفريقيا وإقليم الشرق الأدنى. فعلى سبيل المثال، يتم النظر في معدلات التضخم في إقليم أفريقيا بحسب متوسط الزيادة بنسبة 5.4 في المائة للعامين 2018 و2019، في حين أن توقعات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في غانا التي تصدر عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست، حيث يوجد للمنظمة مكتب إقليمي، تبلغ نسبة 9.8 في المائة و8.7 في المائة لكل عام. والأمر سيّان بالنسبة إلى إقليم الشرق الأدنى حيث من المتوقع أن تبلغ معدلات التضخم في جمهورية مصر العربية، حيث يوجد المكتب الإقليمي للمنظمة، نسبة 13.6 في المائة في عام 2018 و10.8 في المائة في عام 2019.

(د) عدم حدوث زيادة بالنسبة إلى نظام التأمين الصحي الأساسي، مع الأخذ في الاعتبار جهود الحد من التكاليف التي تبذلها بعزم المنظمة وشركة التأمين⁴³.

(هـ) عدم إدخال زيادة في تكاليف منحة التعليم بانتظار تقييم أثر الخطة الجديدة التي ستُنقذ كجزء من مجموعة عناصر مرتبات الموظفين من الفئة الفنية الجديدة التي سيبدأ نفاذها في السنة الدراسية الجارية ابتداءً من 1 يناير/كانون الثاني 2018.⁴⁴

(و) عدم إدخال أي زيادة في تكاليف مستحقات السفر وكافة المستحقات والعلاوات الأخرى.

(ز) عدم إدخال زيادة جديدة في التكاليف الحالية لخدمة الموظفين ما بعد انتهاء الخدمة في التقديرات الاكتوارية في المستقبل. وسوف تكون التقديرات في التقارير الاكتوارية النهائية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 و2018 مبنية على الإنفاق في 2018-2019. ويظل هذا المجال عالي المخاطر وينبغي إدارته أثناء التنفيذ.

⁴³ الفقرات من 27 إلى 31 في الوثيقة FC 164/5

⁴⁴ الفقرتان 22 و23 من الوثيقة FC 161/9

357- ليست المرة الأولى التي تواجه فيها المنظمة الصعوبة الموضوعية المتمثلة في توقع تكاليف الموظفين. إذ منذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2000-2001، ومن أصل تسع فترات مالية، شهدت خمس فترات مالية تغييراً إيجابياً وأربع منها تغييراً سلبياً. ومنذ عام 2015، شكّل الدفع باتجاه الحد من تكاليف خدمات الموظفين في منظومة الأمم المتحدة عاملاً حاسماً. وقد أبلغت الأجهزة الرئاسية للمنظمة بأنه من الصعب التكهّن بتكاليف الموظفين على الرغم من نظام المعلومات المحسن الذي يُستخدم لتحليل أنماط التكاليف الحالية وتحديد الاتجاهات تحديداً كميّاً مما يؤدي إلى اختلافات عن تقديرات الميزانية التي تُعد قبل تنفيذ الميزانية⁴⁵.

358- وكمثال على ذلك، وكما لوحظ أعلاه في الفقرة (ز)، فإن التقلبات الاكتوارية في نهاية عام 2017 وفي نهاية عام 2018 يمكن أن تؤدي إلى تقلبات ملموسة في الافتراضات الحالية. وبالمثل، من الصعب التنبؤ بتقلبات أسعار الصرف وبمعدلات التضخم في المواقع من غير المقر الرئيسي حيث تكون العملة المحلية مربوطة بالدولار الأمريكي. ويجب إدارة أي اختلاف ضمن الاعتماد المدرج في الميزانية لفترة السنتين، مما يتطلب إدخال تعديلات على البرامج أثناء دورة التنفيذ من أجل إدارة هذه التكاليف غير المدرجة في الميزانية، وتظهر التسويات ضمن توزيع التكاليف على فترة السنتين، في ما يتعلق بفترة السنتين التالية.

السلع والخدمات - توزيع المصروفات

359- تشمل السلع والخدمات موارد بشرية أخرى من غير الموظفين (مثل الاستشاريين)، والسفر، وتكاليف التشغيل العامة، والعقود وغيرها من التكاليف (مثل الأثاث والمعدات). ويُقدّر التضخم بقيمة 8.1 مليون دولار أمريكي بالنسبة إلى مجمل السلع والخدمات من خلال تطبيق ارتفاع بنسبة 1 في المائة سنوياً للموارد من غير الموظفين في المقر الرئيسي وبنسبة 3 في المائة سنوياً للمصروفات من غير الموظفين المتوقعة في المواقع الميدانية. ويُفترض أن يكون نمط الإنفاق على السلع والخدمات في فترة 2018-2019 مماثلاً لفترة السنتين الحالية. ويمكن استيعاب هذه التكاليف ضمن الاعتمادات الصافية المقترحة من خلال الزخم الجاري للتخفيف من تكاليف الاستشاريين والسفر وعمليات الشراء.

عامل انقضاء الوقت

360- عامل انقضاء الوقت هو تعديل لاعتمادات الميزانية بالنسبة إلى التكاليف التقديرية للوظائف الثابتة لأن بعض الوظائف ستظل شاغرة لبعض الوقت نتيجة لنتقلات الموظفين. وتستند منهجية عامل انقضاء الوقت، التي وافق عليها المجلس في دورته السابعة بعد المائة (نوفمبر/تشرين الثاني 1994)، إلى ثلاثة جوانب: (1) معدلات دوران الموظفين، كما تقاس من خلال انتهاء الخدمة؛ (2) وأوقات التعيين المعيارية؛ (3) والمدى المتوقع لحالات انتهاء الخدمة، للتمكن من استباق إجراءات التعيين وتقليل الفترات السابقة للتعيين بناء على ذلك.

⁴⁵ الوثيقة FC 113/10 بعنوان معاملة فرق تكاليف الموظفين

361- ووفقاً للمنهجية المعمول بها، فقد طُبقت فترة خمس سنوات كمتوسط متحرك (أي من 2012 حتى 2016 ضمناً) لحساب معدلات دوران الموظفين. وهو ما يسفر عن معدل دوران يبلغ في المتوسط 6.11 في المائة لموظفي الفئة الفنية و7.59 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة. ومقارنةً بالمتوسط المتحرك البالغ خمس سنوات والمستخدم في برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017، ارتفع معدل دوران الموظفين قليلاً بنسبة قدرها 0.14 في المائة لموظفي الفئة الفنية وبنسبة قدرها 1.55 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة.

362- وإن مهل التعيين النموذجية المطبقة هي كالاتي: بالنسبة إلى موظفي الفئة الفنية 30 أسبوعاً؛ وبالنسبة إلى موظفي فئة الخدمات العامة 22 أسبوعاً. ويمكن توقع نسبة حالات انتهاء الخدمة استناداً إلى استعراض لأسباب انتهاء الخدمة، والذي تلخص نتائجه في الجدول 8.

الجدول 8: مدى إمكانية التنبؤ بإجراءات التعيين

فئة الخدمات العامة		الفئة الفنية		فئة إنهاء الخدمة
عدد الأسابيع المتوقع	النسبة المئوية من الموظفين	عدد الأسابيع المتوقع	النسبة المئوية من الموظفين	
22 أسبوعاً	30%	30 أسبوعاً أو أكثر	47%	إنهاء متوقع للخدمة (مثل التقاعد الإلزامي)
15 أسبوعاً	44%	10 أسابيع	39%	إنهاء متوقع للخدمة لفترة محدودة (مثل الاستقالات بعد تقاسم الإشعار المطلوب)
0 أسابيع	26%	0 أسابيع	13%	إنهاء غير متوقع للخدمة

363- وقد طُبقت هذه النتائج لحساب عامل انقضاء الوقت في الفترة 2018-2019 بنسبة 1.39 في المائة لموظفي الفئة الفنية وبنسبة 1.79 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة. وبالمقارنة بالنسب المتوقعة المستخدمة في الفترة 2016-2017، يكون عامل انقضاء الوقت قد انخفض بالنسبة إلى موظفي الفئة الفنية (من 1.69 في المائة) وارتفع بالنسبة إلى موظفي فئة الخدمات العامة (من 1.62 في المائة). ونظراً للتغير الطفيف الشامل الذي حدث، يُحدث عامل انقضاء الوقت الجديد تأثيراً هامشياً على تكاليف الموظفين بواقع 1.2 مليون دولار أمريكي عند تطبيقه على جميع المواقع، باستثناء المواقع القطرية ومكاتب الاتصال التي هي معفيّة.

الملحق 4- السلامة المالية للمنظمة والسيولة والاحتياطي فيها

لمحة عامة عن الأرصدة في الحساب العام والحسابات ذات الصلة

364- يمكن تقدير السلامة المالية للمنظمة في ما يتعلق بثلاثة مكونات للحساب العام والحسابات ذات الصلة على النحو التالي:

(أ) **الحساب العام** - يبرز هذا الحساب النتائج التاريخية المتراكمة لجميع الاشتراكات على الأعضاء والإيرادات المتنوعة وغيرها من الإيرادات والتي تقابلها المصروفات التراكمية لتنفيذ برنامج العمل؛

(ب) **صندوق رأس المال العامل** - يتمثل الغرض الرئيسي لهذا الصندوق، وفقا لللائحة المالية 6-2، في تقديم سلف مالية للحساب العام لتمويل المصروفات إلى أن يتم تحصيل الاشتراكات المقررة للميزانية. ويمكن أيضا استخدام هذا الصندوق في تمويل أنشطة حالات الطوارئ غير المنظورة في الميزانية؛

(ج) **حساب الاحتياطي الخاص** - أنشئ هذا الحساب بمقتضى قرار المؤتمر 77/27 في عام 1977 وجرى توسيعه بموجب قراري المؤتمر 81/13 و89/17، وتوجيهات أخرى من المؤتمر في عام 2005⁴⁶، ويقوم هذا الحساب بحماية برنامج العمل والميزانية من تأثيرات التكاليف الإضافية غير المدرجة في الميزانية والناشئة عن التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف والاتجاهات التضخمية غير المدرجة في الميزانية. كما يمكن لهذا الحساب تقديم سلف مالية إلى الحساب العام على أساس استردادها فيما بعد.

365- ويرد موجز للأرصدة في الحساب العام والحسابات ذات الصلة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015⁴⁷ في الجدول .xx

الجدول .xxx: الأرصدة في الحساب العام والحسابات ذات الصلة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015

بملايين الدولارات الأمريكية	
(922.2)	الحساب العام (العجز)
.725	صندوق رأس المال العامل
.926	حساب الاحتياطي الخاص
(869.6)	مجموع الحساب العام والحسابات ذات الصلة (العجز) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015

366- ويرد أدناه موجز للعوامل الرئيسية التي أسهمت في العجز في الحساب العام والحسابات ذات الصلة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015.

⁴⁶ الفقرة 101 من الوثيقة C 2005/REP.

⁴⁷ الصفحة 4 من الوثيقة FC 161/2.

تكاليف الخدمة السابقة غير الممولة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات انتهاء الخدمة

367- سجلت المنظمة باطراد منذ عام 1997 تزايد قيمة التزامات الخدمة السابقة المتصلة بخطة التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات انتهاء الخدمة على النحو الذي حدده التقييم الاكتواري الخارجي. وبلغ مجموع الالتزامات غير الممولة المبلغ عنها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 مبلغاً قيمته 709.9 مليون دولار أمريكي منه مبلغ 649.1 مليون دولار أمريكي متصل بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة ومبلغ 60.8 مليون دولار أمريكي متعلق بصندوق مدفوعات انتهاء الخدمة.

المصروفات غير المدرجة في الميزانية

368- خلال الفترة منذ عام 1998، كانت هناك مصروفات غير مدرجة في الميزانية بلغ مجموعها 59.3 مليون دولار أمريكي دون تمويل مقابل وأسهمت في تدهور مجموع العجز في الحساب العام والحسابات ذات الصلة:

- (أ) أجاز قرارا المؤتمر 97/7 و 99/3 للمدير العام تغطية تكاليف إعادة توزيع الموظفين وانتهاء الخدمة بما يزيد عن الاعتمادات الصافية للميزانية المعتمدة للفترتين 1998-1999 و 2000-2001 على التوالي. وقيدت التكاليف ذات الصلة البالغة 10.6 مليون دولار أمريكي⁴⁸ و 8.4 مليون دولار أمريكي⁴⁹ على الحساب العام؛
- (ب) قيدت على الحساب العام دون تمويل مقابل المدفوعات الزائدة عن المبالغ التي حددها التقييم الاكتواري لصندوق مدفوعات انتهاء الخدمة والتي بلغت 9.4 مليون دولار أمريكي⁵⁰ في الفترة 2002-2003؛ و 2.9 مليون دولار أمريكي في الفترة 2004-2005⁵¹؛ و 8.2 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007⁵²؛
- (ج) قيدت على الحساب العام تكاليف الخدمة الجارية غير المدرجة في الميزانية والبالغة 13.4 مليون دولار أمريكي⁷ بخصوص التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة دون تمويل مقابل في الفترة 2006-2007؛
- (د) قيد مبلغ قدره 6.4 مليون دولار أمريكي⁷ على حساب الاحتياطي الخاص في الفترة 2006-2007 لتغطية جزء من الزيادة غير المنتظرة في مرتبات فئة الخدمات العامة في المقر الرئيسي.

⁴⁸ الملاحظة 11 في الوثيقة C 2001/5

⁴⁹ الملاحظة 10 في الوثيقة C 2003/5

⁵⁰ الملاحظة 10 في الوثيقة C 2007/5A

⁵¹ الملاحظة 9 في الوثيقة C 2007/5A

⁵² الحاشية 6 في الوثيقة C 2009/5A

الاحتياجات لموازنة العجز في الحساب العام

369- كما جاء في تقارير الفترات المالية السابقة، فإن العجز المتراكم في الحساب العام سيواصل تدهوره إذا لم تتخذ الأجهزة الرئاسية إجراءات ملموسة لمعالجة الالتزامات غير الممولة.

تمويل الالتزامات الخاصة بالخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة

370- تمثل الالتزامات الخاصة بالخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة حصة المنظمة في تكاليف مطالبات التأمين الصحي التي يتعين أن تسددها نيابة عن المتقاعدين طوال فترة العمر المتوقعة لهم استناداً إلى خدماتهم السابقة مع المنظمة. وينبغي التمييز بينها وبين تكاليف الخدمة الجارية⁵³، التي هي مكون أساسي في تكاليف الموظفين، وتغطيها في كل فترة مالية اعتمادات ميزانية البرنامج العادي. وبلغ مجموع التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة والمبلغ عنها في 31 ديسمبر/كانون الثاني 2015 مبلغ 649.1 مليون دولار أمريكي.

371- لم يحدث قط أن سددت التزامات تكاليف الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة من اعتمادات الميزانية أو من برنامج العمل. ففي الوقت الذي يوفر فيه برنامج العمل والميزانية التمويل اللازم لتكاليف الخدمة الجارية (أي المبالغ التي سيحصل عليها الموظفون أثناء فترة السنتين الجارية)، هناك آلية تمويل جزئية لتمويل هذا الجزء من الالتزامات التي حصل عليها الموظفون في فترات سابقة (أي التزامات الخدمة السابقة). واعتباراً من فترة السنتين 2004-2005، وافق المؤتمر على اشتراكات إضافية منفصلة على الأعضاء بغرض تمويل التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة.

372- واستعرضت لجنة المالية هذه المسألة بشكل منتظم، وآخر مرة حدث ذلك كان في دورتها الرابعة والستين بعد المائة المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 عندما شجعت الأمانة على مواصلة استعراض الخيارات المطروحة لمعالجة فجوة التمويل في سياق اعتبارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الشأن، مع التشديد على أهمية اعتماد نهج مشترك بين الأعضاء في نظام الأمم المتحدة الموحد.⁵⁴

373- وفي ضوء ما يجري من استعراض ومناقشة بشأن هذه المسألة من قبل كل من إدارة المنظمة والنظام الموحد للأمم المتحدة، يوصى بمواصلة النهج المعتمدة سابقاً المتمثل في توفير تمويل جزئي قيمته 14.1 مليون دولار أمريكي للالتزامات الخاصة بالخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة كاشتراكات إضافية منفصلة لفترة السنتين.

⁵³ ترتفع تكاليف الخدمة الجارية كل سنة نظراً إلى أن الموظفين الحاليين يقدمون خدماتهم مقابل هذه الخدمات التي ستدفع في المستقبل.

⁵⁴ الفقرة 15 من الوثيقة CL 155/6

تمويل التزامات الخدمة السابقة لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة

374- مدفوعات انتهاء الخدمة هي المدفوعات التي تقدم مع انتهاء الخدمة، بما في ذلك الإجازات السنوية المستحقة ومنحة العودة للوطن وتعويضات نهاية الخدمة وتكاليف السفر إلى الوطن التي تنشأ عندما تنتهي خدمة الموظفين في المنظمة. وتبرز الالتزامات في أي نقطة زمنية تقديراً اكتوارياً للمبالغ التي يكتسبها الموظفون الحاليون. وبلغ إجمالي التزامات صندوق مدفوعات نهاية الخدمة المبلغ عنها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 مبلغاً قيمته 60.8 مليون دولار أمريكي.

375- وفي حين يوفر برنامج العمل والميزانية التمويل اللازم لتكاليف الخدمة الحالية (أي المبالغ التي سيكتسبها الموظفون خلال فترة السنتين الجارية)، لا تتوافر أي آلية تمويل لتمويل ذلك الجزء من الالتزامات الذي كسبه الموظفون في الفترات السابقة (أي التزامات الخدمة السابقة). فهذه الالتزامات غير الممولة من الخدمة السابقة، لم تسدد قط من اعتمادات الميزانية أو برنامج العمل.

376- ونظراً إلى التركيز المنصب حتى الآن على تحديد التدابير الكفيلة بمعالجة التزامات الخدمة السابقة الكبيرة غير الممولة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وما يجري من استعراض ومناقشات بهذا الشأن، لا يطلب أي تمويل إضافي لمعالجة التزامات صندوق مدفوعات نهاية الخدمة غير الممولة في فترة السنتين 2018-2019.

متطلبات معالجة نقص السيولة

377- لا زلت المنظمة سريعة التأثير بتوقيت تسديد أهم الاشتراكات، وقد سبق لجوء المنظمة إلى الاقتراض التجاري الخارجي لتغطية نقص السيولة في أعوام 2005 و2006 و2007، استخدامها لصندوق رأس المال العامل بالكامل بالإضافة إلى أي أرصدة متوافرة في حساب الاحتياطي الخاص. وشددت لجنة المالية، في دورتها الرابعة والستين بعد المائة المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، على أهمية صندوق رأس المال العامل في توفير شبكة أمان للمنظمة في ما يتعلق بالتداعيات الناجمة عن تأخر الأعضاء في سداد اشتراكاتهم وتطلعت إلى النظر في اقتراحات تتعلق بتجديد احتياطات المنظمة في سياق برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة 2018-2019.⁵⁵ ويجدد هذا الجزء المبالغ اللازمة لتجديد صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص لمرة واحدة.

تجديد صندوق رأس المال العامل

378- تم تحديد المستوى المرخص به حالياً لصندوق رأس المال العامل في عام 1991 عندما كان يمثل شهراً واحداً من التدفقات النقدية في البرنامج العادي. وهذا المستوى البالغ 25.7 مليون دولار أمريكي ليس كافياً لتغطية حتى شهر واحد من التدفقات النقدية (42 مليون دولار). وإن ترك صندوق رأس المال العامل عند مستواه الحالي ينطوي على خطر الاقتراض التجاري الخارجي لتنفيذ برنامج العمل المعتمد.

⁵⁵ الفقرة 8(ز) من الوثيقة CL 155/6

379- ومن شأن زيادة في المستوى المرخص به حاليا لصندوق رأس المال العامل والبالغ 25.8 مليون دولار أمريكي إلى شهر واحد من التدفقات النقدية في البرنامج العادي (42 مليون دولار تقريبا) أن يخفف من ضعف المنظمة المحتمل في ما يخص التأخيرات المتعلقة بتسديد البلدان الأعضاء لاشتراكاتها. كما أن مستوى مرخصا به يغطي شهرين من التدفقات النقدية (84 مليون دولار) من شأنه أن يوفر شبكة أمان عالية. ونظرا لاستمرار ضعف المنظمة أمام التأخر في مدفوعات البلدان الأعضاء، يوصى في برنامج العمل والميزانية بأن تدفع الدول الأعضاء اشتراكات لمرة واحدة بمبلغ 16.2 مليون دولار لرفع رصيد صندوق رأس المال العامل إلى 42 مليون دولار أمريكي.

تجديد حساب الاحتياطي الخاص

380- حدد المستوى المرخص به لحساب الاحتياطي الخاص عند 5 في المائة من ميزانية فترة السنتين التالية بموجب قرار المؤتمر 81/13 (ما يعادل 50.3 مليون دولار أمريكي في فترة السنتين 2016-2017) رغم أنه لم يتم تجديده منذ عام 1991. وبلغ الرصيد الفعلي 26.9 مليون دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2015.

381- واستنادا إلى التحليل التاريخي للنفقات المحملة على حساب الاحتياطي الخاص في عام 2014⁵⁶، وعلى وجه الخصوص منذ تنفيذ الاشتراكات المجزأة، يعتبر الرصيد الحالي لحساب الاحتياطي الخاص كافيا لتغطية مخاطر التكاليف غير المدرجة في الميزانية بسبب عوامل التضخم ولتغطية الأرباح والخسارات المتعلقة بسعر الصرف والتي لها تأثير نقدي على احتياطات المنظمة. ولذلك، لا يرد في برنامج العمل والميزانية هذا أي طلب للتمويل لزيادة حساب رصيد الاحتياطي الخاص.

الملحق 5 - اقتراح الميزانية بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والنواتج
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

برنامج العمل والميزانية 2018-2019			الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والناتج
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
152,334	102,205	50,129	1-1 التزام البلدان التزاماً سياسياً صريحاً بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030
40,281	25,628	14,654	2-1 تنفيذ البلدان لآليات شاملة للحكومة والتنسيق من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030
68,901	56,197	12,704	3-1 اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030
4,642	0	4,642	4-1 تنفيذ البلدان لسياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار فعالة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030
266,158	184,030	82,128	1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
316,603	239,323	77,280	1-2 اعتماد البلدان ممارسات لزيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك
105,043	76,403	28,640	2-2 وضع البلدان لسياسات وآليات للحكومة أو تحسينها لمعالجة الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحرجة
104,225	64,288	39,938	3-2 تحسين البلدان لتنفيذ السياسات والصكوك الدولية لتحقيق استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات
130,053	78,959	51,094	4-2 اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة لغرض استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحرجة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في الوقت ذاته
655,924	458,972	196,952	2- جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة
90,800	62,249	28,551	1-3 تمكين فقراء الريف ومنظمات الفقراء في الريف من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والأسواق
40,329	23,974	16,355	2-3 البلدان تحسّن وصول فقراء الريف إلى فرص العمالة المنتجة والعمل اللائق، لا سيما في صفوف الشباب والنساء
14,597	4,215	10,382	3-3 البلدان تعزّز وصول فقراء الريف إلى نظم الحماية الاجتماعية
10,919	0	10,919	4-3 تعزيز البلدان للقدرات على تصميم السياسات والاستراتيجيات والبرامج المنصفة المتعددة القطاعات الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وعلى تنفيذها وتقييمها للإسهام في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة
156,645	90,438	66,207	3: الحد من الفقر في الريف
78,838	40,162	38,676	1-4 صياغة معايير دولية واتفاقيات وخطوط توجيهية طوعية لتحسين وصول البلدان إلى الأسواق الدولية وأدائها
105,869	76,379	29,490	2-4 تصميم البلدان وتنفيذها لسياسات وأطر تنظيمية وترتيبات مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة
37,315	22,280	15,035	3-4 تعزيز البلدان لقدرات القطاعين العام والخاص وزيادة الاستثمارات للنهوض بالمنشآت الزراعية الشاملة وتطوير سلسلة القيمة
22,199	0	22,199	4-4 اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة من أجل دعم إقامة نظم زراعية غذائية

برنامج العمل والميزانية 2018-2019			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتائج
244,221	138,822	105,399	4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة
35,223	19,986	15,237	1-5 اعتماد البلدان أو تنفيذها لنظم وأطر قانونية وسياساتية ومؤسسية للحد من المخاطر وإدارة الأزمات
54,036	41,335	12,701	2-5 استخدام البلدان لمعلومات منتظمة وللإنذار المبكر لمواجهة التهديدات المحتملة والمعروفة والمستحقة
196,265	178,255	18,011	3-5 قيام البلدان بالحد من المخاطر والتعرض لها على صعيدي الأسرة والمجتمع المحلي
423,370	415,183	8,188	4-5 تأهب البلدان للكوارث والأزمات وإدارة الاستجابات الفعالة لها
708,894	654,758	54,136	5: زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات
40,232	1,421	38,811	1-6 جودة وكمال العمل الفني والمعياري للمنظمة
24,303	14,697	9,606	2-6 جودة إحصاءات المنظمة وتكاملها لدعم عملية صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة على جميع المستويات
4,209	1,015	3,195	3-6 جودة الخدمات ونهج متماسكة للعمل على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تؤدي إلى تعزيز القدرات القطرية على صياغة سياسات وبرامج تتيح فرصاً متساوية للرجال والنساء، وعلى تنفيذها ورصدها
1,689	0	1,689	4-6 خدمات ذات نوعية جيدة من أجل وضع قواعد حوكمة وآليات ومؤسسات ذات صلة أكثر فعالية وشمولاً على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وفي برامج الأهداف الاستراتيجية
3,481	64	3,418	5-6 ضمان جودة واتساق عمل المنظمة بشأن التغذية من خلال تعميم التغذية في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الدولية المتعلقة بالتغذية
2,165	0	2,165	6-6 ضمان جودة واتساق عمل المنظمة بشأن تغير المناخ تماشياً مع الاستراتيجية المتعلقة بتغير المناخ من خلال تعميمه في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بتغير المناخ
10,000	0	10,000	09-6 الصندوق المتعدد الاختصاصات
86,080	17,197	68,883	6: الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)
4,444	0	4,444	1-7 إدارة ودعم برنامج التعاون التقني
136,344	0	136,344	2-7 مشاريع برنامج التعاون التقني
140,788	0	140,788	7: برنامج التعاون التقني
32,573	80	32,492	1-8 الشراكات، والدعوة، وتنمية القدرات بما في ذلك التعاون في ما بين بلدان الجنوب
33,532	81	33,451	2-8 الاتصالات
12,843	32	12,811	3-8 تعبئة الموارد
78,948	194	78,754	8: التواصل
36,244	0	36,244	1-9 حلول وخدمات تكنولوجيا المعلومات
36,244	0	36,244	9: تكنولوجيا المعلومات
21,405	451	20,954	1-10 حوكمة المنظمة
15,701	135	15,566	2-10 الإشراف

برنامج العمل والميزانية 2018-2019			الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتائج
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
34,996	592	34,404	10-3 التوجيه
72,102	1,179	70,923	10: حوكمة المنظمة، والإشراف والتوجيه
8,935	1,252	7,683	11-1 الإدارة الكفؤة والفعالة للموارد البشرية
2,209	593	1,616	11-2 الإدارة الكفؤة والفعالة للموارد المالية
63,533	7,524	56,009	11-3: الإدارة الكفؤة والفعالة
74,677	9,369	65,308	11: الإدارة الكفؤة والفعالة
600	0	600	12-1 المصروفات الطارئة
600	0	600	12- المصروفات الطارئة
16,892	0	16,892	13-1 الإنفاق الرأسمالي
16,892	0	16,892	13: الإنفاق الرأسمالي
8,886	181	8,705	14-1: بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في المقر
13,716	0	13,716	14-2: بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في مختلف أرجاء العالم
22,602	181	22,421	14- الإنفاق الأمني
2,560,775	1,555,140	1,005,635	المجموع

الملحق 6 - اقتراح الميزانية للفترة 2018-2019 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والأقاليم

المجموع			الشرق الأدنى		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		أوروبا وآسيا الوسطى		آسيا والمحيط الهادئ		أفريقيا		المقر الرئيسي / العالم		الهدف
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الاستراتيجي/الهدف الوظيفي
266,158	184,030	82,128	9,510	5,334	22,958	11,786	814	2,906	38,108	7,946	66,105	21,761	46,536	32,395	1
655,924	458,972	196,952	28,783	10,624	53,291	20,157	14,018	6,626	58,184	20,383	106,899	39,725	197,797	99,437	2
156,645	90,438	66,207	5,663	5,925	18,825	7,788	5,589	3,469	13,352	5,741	29,757	8,076	17,252	35,208	3
244,221	138,822	105,399	3,139	4,393	11,491	8,496	3,458	4,748	30,997	9,401	17,177	14,999	72,559	63,362	4
708,894	654,758	54,136	68,359	3,831	19,763	4,728	9,281	1,668	93,252	5,262	399,723	8,335	64,380	30,311	5
86,080	17,197	68,883	0	400	0	558	0	400	1,375	569	0	600	15,822	66,355	6
140,788	0	140,788	0	9,373	0	20,460	0	11,851	0	27,629	0	45,848	0	25,628	7- برنامج التعاون التقني
78,948	194	78,754	0	1,649	0	1,929	0	5,998	0	3,573	0	1,639	194	63,966	8
36,244	0	36,244	0	769	0	1,385	0	536	0	738	0	1,137	0	31,680	9
72,102	1,179	70,923	3	2,329	0	2,150	3	1,220	18	2,037	346	2,340	808	60,848	10
74,677	9,369	65,308	1,526	2,548	1,301	3,907	600	1,372	18	5,283	638	3,121	5,287	49,076	11
600	0	600	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	600	المصروفات الطارئة
16,892	0	16,892	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	16,892	الإنفاق الرأسمالي
22,602	181	22,421	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	181	22,421	الإنفاق الأمني
2,560,775	1,555,140	1,005,635	116,983	47,175	127,629	83,342	33,764	40,796	235,303	88,562	620,645	147,580	420,816	598,179	المجموع

الملحق 7 - اقتراح الميزانية للفترة 2018-2019 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والإدارات/المكتب
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي / الإدارة / المكتب
266,158	184,029	82,128	1- المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
1,337	0	1,337	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
19,413	15,074	4,339	البرامج
39,688	22,324	17,364	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
2,978	2,134	844	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
2,051	1,170	881	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
5,663	3,465	2,198	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
881	0	881	إدارة الغابات
6,920	2,369	4,551	إدارة التعاون التقني
113	0	113	مكاتب الاتصال
30,103	16,992	13,111	المكاتب الإقليمية
145,059	115,896	29,163	ممثلات المنظمة
11,952	4,605	7,347	المكاتب الإقليمية الفرعية
655,924	458,972	196,952	2- جعل الزراعة والغابات ومصائد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة
562	0	562	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
325	0	325	مكتب الاتصالات في المنظمة
1,860	0	1,860	البرامج
5,605	4,105	1,500	المناخ والموارد الطبيعية
6,113	1,744	4,369	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
43,704	28,947	14,756	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
68,998	40,943	28,055	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
71,243	47,356	23,887	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
64,417	53,235	11,182	إدارة الغابات
34,407	21,466	12,941	إدارة التعاون التقني
1,279	1,279	0	مكاتب الاتصال
56,003	30,606	25,397	المكاتب الإقليمية
251,963	199,729	52,234	ممثلات المنظمة
49,446	29,562	19,884	المكاتب الإقليمية الفرعية
156,645	90,438	66,207	3- الحد من الفقر في الريف
311	0	311	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
1,397	0	1,397	البرامج
30,219	12,517	17,701	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
4,415	3,081	1,335	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
5,937	1,320	4,617	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
3,487	22	3,465	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
3,379	67	3,312	إدارة الغابات
3,315	245	3,070	إدارة التعاون التقني

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي / الإدارة / المكتب
68	0	68	مكاتب الاتصال
24,561	13,231	11,331	المكاتب الإقليمية
66,738	54,996	11,742	ممثلات المنظمة
12,818	4,960	7,858	المكاتب الإقليمية الفرعية
244,221	138,822	105,399	4- التمكين من النظم الزراعية والغذائية الشاملة والتي تتسم بالكفاءة
390	0	390	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
1,363	167	1,196	البرامج
36,002	11,698	24,304	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
3,970	2,254	1,717	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
23,971	4,819	19,152	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
7,277	3,710	3,567	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
18,914	14,222	4,693	إدارة الغابات
44,034	35,690	8,344	إدارة التعاون التقني
489	0	489	مكاتب الاتصال
39,328	27,318	12,010	المكاتب الإقليمية
59,462	37,332	22,129	ممثلات المنظمة
9,020	1,612	7,409	المكاتب الإقليمية الفرعية
708,894	654,758	54,136	5- زيادة صمود سبل المعيشة أمام الأخطار والأزمات
367	0	367	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
57	0	57	مكتب الاتصالات في المنظمة
955	0	955	البرامج
10,490	3,140	7,350	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
3,390	197	3,194	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
28,938	17,079	11,858	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
3,825	1,898	1,928	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
2,497	1,262	1,235	إدارة الغابات
44,172	40,806	3,367	إدارة التعاون التقني
579	0	579	مكاتب الاتصال
37,975	28,093	9,882	المكاتب الإقليمية
560,926	553,170	7,756	ممثلات المنظمة
14,723	9,115	5,608	المكاتب الإقليمية الفرعية
86,079	17,197	68,882	6- الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)
1,718	0	1,718	مكتب الاتصالات في المنظمة
17	0	17	العمليات
2,350	0	2,350	البرامج
4,272	25	4,246	المناخ والموارد الطبيعية
41,813	15,683	26,130	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
3,583	0	3,583	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي / الإدارة / المكتب
4,088	92	3,996	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
6,014	0	6,014	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
5,435	0	5,435	إدارة الغابات
2,886	21	2,865	إدارة التعاون التقني
10,000	0	10,000	مكاتب الاتصال
3,744	1,375	2,369	المكاتب الإقليمية
158	0	158	المكاتب الإقليمية الفرعية
140,788	0	140,788	7- برنامج التعاون التقني
1,019	0	1,019	برنامج التعاون التقني
3,144	0	3,144	المكاتب الإقليمية
281	0	281	المكاتب الإقليمية الفرعية
136,344	0	136,344	مشاريع برنامج التعاون التقني
78,948	194	78,754	8- التواصل
28,441	2	28,438	مكتب الاتصالات في المنظمة
635	0	635	العمليات
21,737	80	21,657	البرامج
7,819	32	7,787	إدارة التعاون التقني
13,632	79	13,553	مكاتب الاتصال
8,984	0	8,984	المكاتب الإقليمية
(2,300)	0	(2,300)	إيرادات المنظمة
36,244	0	36,244	9- تكنولوجيا المعلومات
40,680	0	40,680	العمليات
3,179	0	3,179	المكاتب الإقليمية
1,385	0	1,385	المكاتب الإقليمية الفرعية
(9,000)	0	(9,000)	إيرادات المنظمة
72,102	1,179	70,923	10- حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه
8,344	0	8,344	مكتب المدير العام
6,802	221	6,581	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
8,045	20	8,025	مكتب التقييم
8,857	116	8,741	مكتب المفتش العام
11,222	0	11,222	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد
29,877	451	29,426	العمليات
383	0	383	البرامج
2,227	0	2,227	المكاتب الإقليمية
10,446	371	10,075	المكاتب الإقليمية الفرعية
(14,100)	0	(14,100)	إيرادات المنظمة
74,677	9,369	65,308	11- الإدارة الكفؤة والفعالة
1,069	0	1,069	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
13,248	1,252	11,996	مكتب الموارد البشرية

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي / الإدارة / المكتب
633	633	0	العمليات
62,893	3,402	59,492	إدارة الخدمات المؤسسية
4,623	0	4,623	البرامج الخاصة
497	0	497	مكاتب الاتصال
18,526	2,295	16,232	المكاتب الإقليمية
1,787	1,787	0	المكاتب الإقليمية الفرعية
(28,600)	0	(28,600)	إيرادات المنظمة

الملحق 8 - اقتراح الميزانية للفترة 2018-2019 بحسب الوحدات التنظيمية
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

برنامج العمل والميزانية 2018-2019			الاختلاف			برنامج العمل والميزانية 2016-2017			الوحدة / الإدارة في المنظمة
الاعتمادات الصافية	الوحدة / الإدارة في المنظمة	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الوحدة / الإدارة في المنظمة	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
8,344	0	8,344	(43)	0	(43)	8,387	0	8,387	مكتب المدير العام
10,839	221	10,618	890	(158)	1,048	9,949	380	9,569	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
30,541	2	30,539	366	(84)	449	30,175	86	30,089	مكتب الاتصالات في المنظمة
8,045	20	8,025	(11)	(10)	(1)	8,055	30	8,025	مكتب التقييم
13,248	1,252	11,996	(2,013)	(35)	(1,978)	15,260	1,287	13,974	مكتب الموارد البشرية
8,857	116	8,741	(8)	0	(8)	8,864	116	8,749	مكتب المفتش العام
11,222	0	11,222	21	0	21	11,201	0	11,201	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد
91,094	1,611	89,483	(797)	(287)	(510)	91,891	1,898	89,994	الإدارة العليا
1,892	0	1,892	(137)	0	(137)	2,029	0	2,029	نائب المدير العام (العمليات)
40,680	0	40,680	920	(4)	924	39,760	4	39,756	شعبة تكنولوجيا المعلومات
21,405	451	20,954	(5,986)	(164)	(5,822)	27,391	615	26,776	شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم
7,866	633	7,232	601	633	(33)	7,265	0	7,265	مكتب دعم اللامركزية
0	0	0	(24,523)	(1,021)	(23,502)	24,523	1,021	23,502	شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات
71,843	1,084	70,758	(29,125)	(556)	(28,570)	100,968	1,640	99,328	العمليات
1,941	0	1,941	1,941	0	1,941	0	0	0	نائب المدير العام (البرامج)
964	0	964	964	0	964	0	0	0	البرنامج الاستراتيجي 1: فريق إدارة برنامج القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

برنامج العمل والميزانية 2019-2018			الاختلاف			برنامج العمل والميزانية 2017-2016			الوحدة / الإدارة في المنظمة
الاعتمادات الصافية	الوحدة / الإدارة في المنظمة	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الوحدة / الإدارة في المنظمة	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
931	0	931	931	0	931	0	0	0	البرنامج الاستراتيجي 2: فريق إدارة برنامج الزراعة المستدامة
901	0	901	901	0	901	0	0	0	البرنامج الاستراتيجي 3: فريق إدارة برنامج الحد من الفقر في الريف
901	0	901	901	0	901	0	0	0	البرنامج الاستراتيجي 4: فريق إدارة برنامج النظم الغذائية
719	0	719	719	0	719	0	0	0	البرنامج الاستراتيجي 5: فريق إدارة برنامج القدرة على الصمود
931	0	931	931	0	931	0	0	0	مكتب كبير الاحصائيين
42,169	15,321	26,847	42,169	15,321	26,847	0	0	0	شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات
49,457	15,321	34,135	49,457	15,321	34,135	0	0	0	البرامج
9,876	4,130	5,746	(14,632)	(11,737)	(2,896)	24,509	15,867	8,642	نائب المدير العام (المناخ والموارد الطبيعية)
0	0	0	(32,073)	(22,660)	(9,413)	32,073	22,660	9,413	شعبة المناخ والطاقة والحيازة
9,876	4,130	5,746	(46,706)	(34,397)	(12,309)	56,582	38,527	18,055	المناخ والموارد الطبيعية
9,890	314	9,576	333	109	225	9,557	206	9,351	مكتب المدير العام المساعد، (إدارة الزراعة وحماية المستهلك)
32,612	20,711	11,901	(25,538)	(25,945)	407	58,150	46,656	11,494	شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية
29,901	11,893	18,008	381	(187)	568	29,520	12,080	17,440	شعبة التغذية والنظم الزراعية
33,637	13,731	19,906	6,698	6,249	449	26,939	7,482	19,457	شعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية
35,881	18,822	17,059	6,479	5,487	992	29,402	13,335	16,067	شعبة الإحصاء
22,404	1,634	20,770	421	340	80	21,983	1,294	20,689	شعبة التجارة والأسواق
164,325	67,106	97,220	(11,226)	(13,947)	2,721	175,551	81,053	94,499	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
6,191	270	5,921	6,191	270	5,921	0	0	0	مكتب المدير العام المساعد (إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه)

برنامج العمل والميزانية 2019-2018			الاختلاف			برنامج العمل والميزانية 2017-2016			الوحدة / الإدارة في المنظمة
الاعتمادات الصافية	الوحدة / الإدارة في المنظمة	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الوحدة / الإدارة في المنظمة	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
26,511	16,240	10,270	26,511	16,240	10,270	0	0	0	شعبة المناخ والبيئة
29,340	20,103	9,237	29,340	20,103	9,237	0	0	0	شعبة الأراضي والمياه
62,041	36,613	25,428	62,041	36,613	25,428	0	0	0	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
40,882	25,437	15,446	11,297	12,595	(1,299)	29,586	12,842	16,744	مكتب المدير العام المساعد (إدارة الزراعة وحماية المستهلك)
14,161	1,467	12,694	1,723	1,467	256	12,439	0	12,439	مكتب سلامة الأغذية
34,091	18,582	15,510	11,123	10,429	694	22,968	8,152	14,816	شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان
6,389	481	5,908	148	133	15	6,241	348	5,893	الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة
0	0	0	(23,231)	(14,022)	(9,209)	23,231	14,022	9,209	شعبة الأراضي والمياه
38,458	19,457	19,001	(3,336)	(2,665)	(671)	41,794	22,121	19,672	شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات
133,982	65,423	68,559	(2,277)	7,938	(10,215)	136,259	57,485	78,774	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
41,165	38,234	2,931	20,455	20,477	(22)	20,710	17,757	2,953	مكتب المدير العام المساعد (إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية)
56,345	18,218	38,127	(4,247)	(3,931)	(316)	60,592	22,149	38,442	شعبة سياسات وموارد مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
97,510	56,452	41,058	16,208	16,545	(337)	81,302	39,906	41,395	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
5,512	41	5,471	1,066	(131)	1,198	4,446	173	4,273	مكتب المدير العام المساعد (إدارة الغابات)
90,012	68,743	21,268	19,399	20,434	(1,034)	70,612	48,310	22,302	شعبة سياسات وموارد الغابات
95,524	68,785	26,739	20,466	20,302	163	75,058	48,482	26,576	إدارة الغابات
3,589	21	3,568	(1,236)	0	(1,236)	4,825	21	4,804	مكتب المدير العام المساعد (إدارة التعاون التقني)

برنامج العمل والميزانية 2019-2018			الاختلاف			برنامج العمل والميزانية 2017-2016			الوحدة / الإدارة في المنظمة
الاعتمادات الصافية	الوحدة / الإدارة في المنظمة	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الوحدة / الإدارة في المنظمة	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
0	0	0	(971)	0	(971)	971	0	971	البرنامج الاستراتيجي 1: فريق إدارة برنامج القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية
0	0	0	(913)	0	(913)	913	0	913	البرنامج الاستراتيجي 2: فريق إدارة برنامج الزراعة المستدامة
0	0	0	(970)	0	(970)	970	0	970	البرنامج الاستراتيجي 3: فريق إدارة برنامج الحد من الفقر في الريف
0	0	0	(908)	0	(908)	908	0	908	البرنامج الاستراتيجي 4: فريق إدارة برنامج النظم الغذائية
0	0	0	(727)	0	(727)	727	0	727	البرنامج الاستراتيجي 5: فريق إدارة برنامج القدرة على الصمود
41,040	40,622	419	6,799	6,484	315	34,242	34,138	103	شعبة الطوارئ وإعادة التأهيل
85,436	56,623	28,813	16,527	16,832	(306)	68,909	39,790	29,119	شعبة مركز الاستثمار
14,507	3,364	11,143	(3,006)	(621)	(2,385)	17,513	3,985	13,528	شعبة تعبئة الموارد
144,572	100,630	43,943	14,595	22,695	(8,101)	129,978	77,934	52,044	إدارة التعاون التقني
7,813	1,221	6,592	(40)	0	(40)	7,853	1,221	6,632	مكتب المدير العام المساعد (إدارة الخدمات المؤسسية)
28,899	1,531	27,367	(832)	0	(832)	29,730	1,531	28,199	وحدة الخدمات الإدارية
13,465	602	12,862	(2,811)	0	(2,811)	16,275	602	15,673	شعبة الشؤون المالية
12,718	47	12,670	(343)	0	(343)	13,061	47	13,014	مركز الخدمات المشتركة
62,893	3,402	59,492	(4,026)	0	(4,026)	66,919	3,402	63,517	إدارة الخدمات المؤسسية
2,227	0	2,227	0	0	0	2,227	0	2,227	المساهمات في آليات التنسيق في ما بين الوكالات
10,000	0	10,000	0	0	0	10,000	0	10,000	الصندوق المتعدد التخصيصات
4,623	0	4,623	6	0	6	4,616	0	4,616	برنامج الموظفين المهنيين الشباب

برنامج العمل والميزانية 2019-2018			الاختلاف			برنامج العمل والميزانية 2017-2016			الوحدة / الإدارة في المنظمة
الاعتمادات الصافية	الوحدة / الإدارة في المنظمة	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الوحدة / الإدارة في المنظمة	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
16,850	0	16,850	6	0	6	16,843	0	16,843	البرامج الخاصة
913	0	913	(1)	0	(1)	915	0	915	مكتب الاتصال مع الاتحاد الأوروبي - بلجيكا
2,978	0	2,978	(37)	0	(37)	3,015	0	3,015	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة - جنيف
2,828	1,279	1,550	943	946	(3)	1,885	333	1,552	مكتب الاتصال مع اليابان - يوكوهاما
4,171	0	4,171	450	0	450	3,721	0	3,721	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة - نيويورك
1,612	0	1,612	(3)	0	(3)	1,615	0	1,615	مكتب الاتصال مع الاتحاد الروسي - موسكو
4,154	79	4,075	36	0	36	4,118	79	4,039	مكتب الاتصال مع أمريكا الشمالية - واشنطن العاصمة
16,657	1,358	15,300	1,389	946	443	15,268	412	14,857	مكاتب الاتصال
24,609	0	24,609	606	0	606	24,003	0	24,003	مشاريع برنامج التعاون التقني - البرنامج المشترك بين الأقاليم ولمكافحة حالات الطوارئ
44,741	0	44,741	917	0	917	43,824	0	43,824	مشاريع برنامج التعاون التقني - أفريقيا
26,845	0	26,845	550	0	550	26,295	0	26,295	مشاريع برنامج التعاون التقني - آسيا والمحيط الهادئ
19,905	0	19,905	182	0	182	19,723	0	19,723	مشاريع برنامج التعاون التقني - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
8,941	0	8,941	228	0	228	8,713	0	8,713	مشاريع برنامج التعاون التقني - الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
11,303	0	11,303	413	0	413	10,890	0	10,890	مشاريع برنامج التعاون التقني - أوروبا ووسط آسيا

برنامج العمل والميزانية 2019-2018			الاختلاف			برنامج العمل والميزانية 2017-2016			الوحدة / الإدارة في المنظمة
الاعتمادات الصافية	الوحدة / الإدارة في المنظمة	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الوحدة / الإدارة في المنظمة	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
136,344	0	136,344	2,896	0	2,896	133,448	0	133,448	مشاريع برنامج التعاون التقني
54,218	27,178	27,040	(19,572)	(21,996)	2,423	73,790	49,174	24,616	المكتب الإقليمي لأفريقيا (أكرا)
7,166	1,420	5,746	(5,194)	(5,146)	(47)	12,360	6,566	5,794	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الوسطى (ليبرفيل)
13,210	5,650	7,560	(3,025)	(2,983)	(42)	16,235	8,633	7,602	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية (أديس أبابا)
10,998	3,546	7,452	1,133	1,649	(516)	9,865	1,897	7,968	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية (هاراري)
637,892	582,851	55,042	66,661	68,689	(2,028)	571,231	514,161	57,070	ممثلات المنظمة في أفريقيا
723,484	620,645	102,839	40,003	40,214	(211)	683,481	580,431	103,050	أفريقيا
57,792	27,428	30,364	2,250	2,647	(398)	55,542	24,780	30,762	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك)
10,197	4,907	5,290	468	399	69	9,729	4,508	5,221	المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ (أبيا)
226,204	201,690	24,514	(53,412)	(52,587)	(825)	279,616	254,276	25,339	ممثلات المنظمة في آسيا والمحيط الهادئ
294,192	234,024	60,168	(50,696)	(49,540)	(1,154)	344,887	283,565	61,322	آسيا والمحيط الهادئ
30,995	15,598	15,397	(15,425)	(16,937)	1,512	46,420	32,535	13,885	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى (بودابست)
9,763	5,267	4,496	(1,326)	(679)	(647)	11,089	5,946	5,143	المكتب الإقليمي الفرعي آسيا الوسطى (أنقرة)
16,994	12,899	4,095	(11,846)	(11,302)	(544)	28,840	24,201	4,640	ممثلات المنظمة في أوروبا وآسيا الوسطى
57,753	33,764	23,989	(28,597)	(28,918)	321	86,350	62,682	23,668	أوروبا وآسيا الوسطى
48,809	25,976	22,833	(267)	26	(293)	49,076	25,950	23,126	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سانتياغو)
25,849	18,944	6,906	10,080	10,248	(169)	15,770	8,695	7,074	المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي

برنامج العمل والميزانية 2019-2018			الاختلاف			برنامج العمل والميزانية 2017-2016			الوحدة / الإدارة في المنظمة
الاعتمادات الصافية	الوحدة / الإدارة في المنظمة	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الوحدة / الإدارة في المنظمة	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
16,544	10,336	6,208	2,911	2,518	393	13,633	7,818	5,815	المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى (مدينة بنما)
99,864	72,373	27,491	(39,934)	(39,328)	(606)	139,798	111,701	28,098	ممثلات المنظمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
191,067	127,629	63,437	(27,211)	(26,535)	(676)	218,277	154,164	64,113	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
44,180	24,100	20,080	(26,873)	(27,458)	585	71,053	51,559	19,494	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (القاهرة)
7,844	1,571	6,273	1,301	1,417	(116)	6,542	154	6,388	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية (هاراري)
0	0	0	(221)	(221)	0	221	221	0	المكتب الإقليمي الفرعي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن - أبو ظبي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	المكتب الإقليمي الفرعي لبلدان المشرق العربي - بيروت
103,193	91,311	11,882	1,997	2,473	(476)	101,196	88,838	12,358	ممثلات المنظمة في الشرق الأدنى
155,217	116,982	38,235	(23,796)	(23,789)	(7)	179,012	140,772	38,240	الشرق الأدنى
(54,000)	0	(54,000)	0	0	0	(54,000)	0	(54,000)	صافي إيرادات المنظمة واسترداد التكاليف
600	0	600	0	0	0	600	0	600	المصروفات الطارئة
16,892	0	16,892	0	0	0	16,892	0	16,892	الإنفاق الرأسمالي
22,602	181	22,421	0	0	0	22,601	181	22,420	الإنفاق الأمني
2,560,775	1,555,140	1,005,635	(17,393)	(17,393)	0	2,578,168	1,572,534	1,005,635	المجموع

الملحق 9- عدد الوظائف بحسب الرتب والوحدات التنظيمية

برنامج العمل والميزانية 2018-2019					الاختلاف					برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2016-2017					وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	
24	12	0	9	3	0	0	0	0	0	24	12	0	9	3	مكتب المدير العام
30	10	0	18	2	3	1	0	2	0	27	9	0	16	2	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
81	33	0	46	2	4	3	0	1	0	77	30	0	45	2	مكتب الاتصالات في المنظمة
12	3	0	8	1	0	0	0	0	0	12	3	0	8	1	مكتب التقييم
34	14	0	18	2	(6)	(3)	0	(3)	0	40	17	0	21	2	مكتب الموارد البشرية
25	6	0	18	1	0	0	0	0	0	25	6	0	18	1	مكتب المفتش العام
30	7	0	21	2	0	0	0	0	0	30	7	0	21	2	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد
236	85	0	138	13	1	1	0	0	0	235	84	0	138	13	الإدارة العليا
52	44	0	7	1	0	1	0	(1)	0	52	43	0	8	1	نائب المدير العام (العمليات)
56	11	0	43	2	4	4	0	0	0	52	7	0	43	2	شعبة تكنولوجيا المعلومات
66	34	0	30	2	(36)	(27)	0	(9)	0	102	61	0	39	2	شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم
20	9	0	10	1	0	0	0	0	0	20	9	0	10	1	مكتب دعم اللامركزية
0	0	0	0	0	(54)	(18)	0	(34)	(2)	54	18	0	34	2	شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات
194	98	0	90	6	(86)	(40)	0	(44)	(2)	280	138	0	134	8	العمليات
5	2	0	2	1	5	2	0	2	1	0	0	0	0	0	نائب المدير العام (البرامج)
3	2	0	0	1	3	2	0	0	1	0	0	0	0	0	فريق إدارة برنامج القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية (البرنامج الاستراتيجي 1)
3	2	0	0	1	3	2	0	0	1	0	0	0	0	0	فريق إدارة برنامج الزراعة المستدامة (البرنامج الاستراتيجي 2)
3	2	0	0	1	3	2	0	0	1	0	0	0	0	0	فريق إدارة برنامج الحد من الفقر في الريف (البرنامج الاستراتيجي 3)
3	2	0	0	1	3	2	0	0	1	0	0	0	0	0	فريق إدارة برنامج النظم الغذائية (البرنامج الاستراتيجي 4)
2	1	0	0	1	2	1	0	0	1	0	0	0	0	0	فريق إدارة برنامج القدرة على الصمود (البرنامج الاستراتيجي 5)

برنامج العمل والميزانية 2018-2019					الاختلاف					برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2016-2017					وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون	فيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فيون	مديرون	
3	2	0	0	1	3	2	0	0	1	0	0	0	0	0	مكتب كبير الإحصائيين
61	19	0	39	3	61	19	0	39	3	0	0	0	0	0	شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات
83	32	0	41	10	83	32	0	41	10	0	0	0	0	0	البرامج
10	6	0	3	1	(9)	(4)	0	(4)	(1)	19	10	0	7	2	نائب المدير العام (المناخ والموارد الطبيعية)
0	0	0	0	0	(23)	(7)	0	(14)	(2)	23	7	0	14	2	شعبة المناخ والطاقة والحيازة
10	6	0	3	1	(32)	(11)	0	(18)	(3)	42	17	0	21	4	المناخ والموارد الطبيعية
24	10	0	13	1	1	0	0	2	(1)	23	10	0	11	2	مكتب المدير العام المساعد ()
31	9	0	20	2	1	(1)	0	2	0	30	10	0	18	2	شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية
41	9	0	30	2	3	0	0	3	0	38	9	0	27	2	شعبة التغذية والنظم الزراعية
37	8	0	27	2	2	1	0	1	0	35	7	0	26	2	شعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية
56	24	0	30	2	4	(2)	0	6	0	52	26	0	24	2	شعبة الإحصاء
64	23	0	39	2	0	(1)	0	1	0	64	24	0	38	2	شعبة التجارة والأسواق
253	83	0	159	11	11	(3)	0	15	(1)	242	86	0	144	12	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
18	8	0	7	3	18	8	0	7	3	0	0	0	0	0	مكتب المدير العام المساعد (إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه)
26	7	0	17	2	26	7	0	17	2	0	0	0	0	0	شعبة المناخ والبيئة
25	7	0	16	2	25	7	0	16	2	0	0	0	0	0	شعبة الأراضي والمياه
69	22	0	40	7	69	22	0	40	7	0	0	0	0	0	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
33	16	0	16	1	(4)	(3)	0	0	(1)	37	19	0	16	2	مكتب المدير العام المساعد (إدارة الزراعة وحماية المستهلك)
30	12	0	17	1	1	0	0	1	0	29	12	0	16	1	مكتب سلامة الأغذية
41	12	0	27	2	3	0	0	3	0	38	12	0	24	2	شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان
8	0	0	7	1	0	0	0	0	0	8	0	0	7	1	الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة
0	0	0	0	0	(25)	(7)	0	(16)	(2)	25	7	0	16	2	شعبة الأراضي والمياه

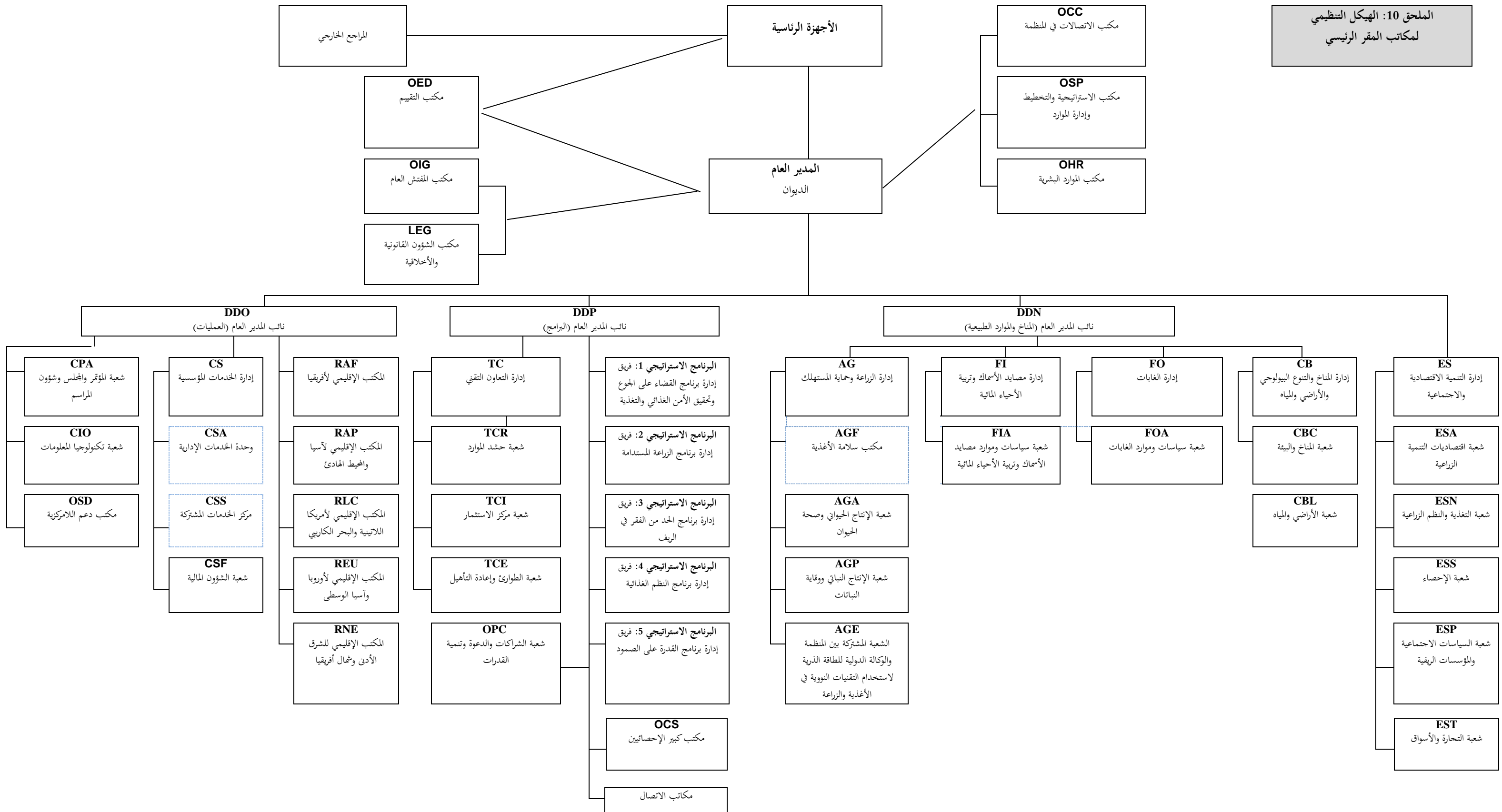
برنامج العمل والميزانية 2018-2019					الاختلاف					برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2016-2017					وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون	فيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فيون	مديرون	
57	22	0	33	2	2	0	0	2	0	55	22	0	31	2	شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات
169	62	0	100	7	(23)	(10)	0	(10)	(3)	192	72	0	110	10	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
7	5	0	1	1	0	0	0	0	0	7	5	0	1	1	مكتب المدير العام المساعد (إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية)
120	46	0	71	3	3	0	0	3	0	117	46	0	68	3	شعبة سياسات وموارد مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
127	51	0	72	4	3	0	0	3	0	124	51	0	69	4	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
15	8	0	6	1	4	1	0	3	0	11	7	0	3	1	مكتب المدير العام المساعد (إدارة الغابات)
56	15	0	38	3	(2)	(1)	0	(2)	1	58	16	0	40	2	شعبة سياسات وموارد الغابات
71	23	0	44	4	2	0	0	1	1	69	23	0	43	3	إدارة الغابات
10	6	0	3	1	(5)	(3)	0	(2)	0	15	9	0	5	1	مكتب المدير العام المساعد (إدارة التعاون التقني)
0	0	0	0	0	(3)	(2)	0	0	(1)	3	2	0	0	1	فريق إدارة برنامج القضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية (البرنامج الاستراتيجي 1)
0	0	0	0	0	(3)	(2)	0	0	(1)	3	2	0	0	1	فريق إدارة برنامج الزراعة المستدامة (البرنامج الاستراتيجي 2)
0	0	0	0	0	(3)	(2)	0	0	(1)	3	2	0	0	1	فريق إدارة برنامج الحد من الفقر في الريف (البرنامج الاستراتيجي 3)
0	0	0	0	0	(3)	(2)	0	0	(1)	3	2	0	0	1	فريق إدارة برنامج النظم الغذائية (البرنامج الاستراتيجي 4)
0	0	0	0	0	(2)	(1)	0	0	(1)	2	1	0	0	1	فريق إدارة برنامج القدرة على الصمود (البرنامج الاستراتيجي 5)
2	0	0	2	0	1	0	0	1	0	1	0	0	1	0	شعبة الطوارئ وإعادة التأهيل
106	30	0	71	5	0	0	0	0	0	106	30	0	71	5	شعبة مركز الاستثمار
38	19	0	18	1	(4)	0	0	(3)	(1)	42	19	0	21	2	شعبة تعبئة الموارد
156	55	0	94	7	(22)	(12)	0	(4)	(6)	178	67	0	98	13	إدارة التعاون التقني
20	14	0	5	1	0	0	0	0	0	20	14	0	5	1	مكتب المدير العام المساعد (إدارة الخدمات المؤسسية)
50	33	0	16	1	(4)	(3)	0	(1)	0	54	36	0	17	1	وحدة الخدمات الإدارية
41	13	0	27	1	(9)	(6)	0	(3)	0	50	19	0	30	1	شعبة الشؤون المالية

برنامج العمل والميزانية 2018-2019					الاختلاف					برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2016-2017					وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	
98	72	9	16	1	(16)	(24)	8	0	0	114	96	1	16	1	مركز الخدمات المشتركة
209	132	9	64	4	(29)	(33)	8	(4)	0	238	165	1	68	4	إدارة الخدمات المؤسسية
25	0	0	25	0	0	0	0	0	0	25	0	0	25	0	برنامج الموظفين المهنيين الشباب
25	0	0	25	0	0	0	0	0	0	25	0	0	25	0	البرامج الخاصة
2	1	0	0	1	0	0	0	0	0	2	1	0	0	1	مكتب الاتصال مع الاتحاد الأوروبي وبلجيكا (بروكسيل)
6	2	0	3	1	0	0	0	0	0	6	2	0	3	1	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، جنيف
3	1	0	1	1	0	0	0	0	0	3	1	0	1	1	مكتب الاتصال مع اليابان، يوكوهوما
7	3	0	3	1	1	0	0	1	0	6	3	0	2	1	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، نيويورك
3	1	0	1	1	0	0	0	0	0	3	1	0	1	1	مكتب الاتصال مع الاتحاد الروسي - موسكو
10	8	0	1	1	0	0	0	0	0	10	8	0	1	1	مكتب الاتصال مع أمريكا الشمالية - واشنطن العاصمة
31	16	0	9	6	1	0	0	1	0	30	16	0	8	6	مكاتب الاتصال
734	477	171	64	22	0	(1)	1	8	(8)	734	478	170	56	30	ممثلات المنظمة
92	42	3	44	3	8	0	0	7	1	84	42	3	37	2	المكتب الإقليمي لأفريقيا - أكرا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا
17	5	3	8	1	0	0	0	0	0	17	5	3	8	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الوسطى - ليرفيل
21	6	3	11	1	0	0	0	0	0	21	6	3	11	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية - أديس أبابا
23	9	3	10	1	(1)	0	0	(1)	0	24	9	3	11	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية - هاراري
153	62	12	73	6	7	0	0	6	1	146	62	12	67	5	أفريقيا (المكتب الإقليمي لأفريقيا)
125	71	1	50	3	4	0	0	3	1	121	71	1	47	2	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك)
18	7	1	9	1	1	0	0	1	0	17	7	1	8	1	المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ - أبيا
143	78	2	59	4	5	0	0	4	1	138	78	2	55	3	آسيا والمحيط الهادئ (المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ)
52	21	4	24	3	6	0	0	5	1	46	21	4	19	2	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى (بودابست)
19	9	2	7	1	(1)	0	0	(1)	0	20	9	2	8	1	المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى (أنقرة)

برنامج العمل والميزانية 2018-2019					الاختلاف					برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2016-2017					وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	
71	30	6	31	4	5	0	0	4	1	66	30	6	27	3	أوروبا وآسيا الوسطى (المكتب الإقليمي الفرعي لأوروبا وآسيا الوسطى)
79	41	4	31	3	0	(1)	0	0	1	79	42	4	31	2	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سانتياغو)
22	10	2	9	1	0	0	0	0	0	22	10	2	9	1	المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي (بريدجتاون)
19	6	3	9	1	2	1	0	1	0	17	5	3	8	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى (بنما سيتي)
120	57	9	49	5	2	0	0	1	1	118	57	9	48	4	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)
68	31	4	30	3	3	0	0	2	1	65	31	4	28	2	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (القاهرة)
24	12	3	8	1	0	0	0	0	0	24	12	3	8	1	المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا (تونس)
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المكتب الإقليمي الفرعي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن - أبو ظبي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المكتب الإقليمي الفرعي لبلدان المشرق العربي - بيروت
92	43	7	38	4	3	0	0	2	1	89	43	7	36	3	الشرق الأدنى (المكتب الإقليمي للشرق الأدنى)
2,945	1,411	216	1,193	125	0	(55)	9	46	0	2,945	1,466	207	1,147	125	المجموع

* يتم تمويل الوظائف في المكتب الإقليمي الفرعي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن من الصناديق الاستثمارية وهي لا ترد بالتالي في حسابات الوظائف أعلاه.

الملحق 10: الهيكل التنظيمي
لمكاتب المقر الرئيسي



الملحق 10: الهيكل التنظيمي للمكاتب الميدانية

